جامعة بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم في الدول العربية.
دراسة حالة الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

من إعداد الطالبة:

شمار خديجة

تحت إشراف:

د/ فوزي نور الدين

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د/فوزي نور الدين	الأستاذ المشرف	مشرفا ومقررا

السنـة الجـامعية:

.2015/2014

جامعة بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم في الدول العربية.
دراسة حالة الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

من إعداد الطالبة:

شمار خديجة

تحت إشراف:

د/ فوزي نور الدين

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د/فوزي نور الدين	الأستاذ المشرف	مشرفا ومقررا

السنـة الجـامعية:

.2015/2014

شكر وتقدير

في البداية اشكر الله تعالى العالي القدير شكرا كثيرا، الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة وأمدني بالصبر والعون على تجاوز كل الصعاب فهو المتفرد بالنعمة والحمد والثناء أولا وأخيرا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلي الأستاذ المشرف الدكتور **فوزي نور الدين** الذي تقبل بصدر رحب الإشراف على هاته الرسالة، وذلك على ما قام به من جهد مشكور ومأجور عليه إن شاء الله تعالى إذ منحنا من وقته الكثير ولم يبخل علينا بنصح أو إرشاد أو توجيه مما كان له اثر ايجابي وفعال في مسيرة البحث.

وأتوجه بشكري أيضا إلى كافة أساتذة العلوم السياسية الكرام بجامعة بسكرة، والى إدارة قسم العلوم السياسية، والى موظفي مكتبة العلوم السياسية على جهودهم في تزويدنا بالمراجع اللازمة جزاهم الله خيرا.

إهـــــــداء

إلى ربي قربا...

إلى النبي صلاة الله وسلامه عليه.حبا....

إلى من لم يكن أبدا حبهما لي بسطة لسان يهدر بالقول، بل ذوب عاطفة تضطرم بالإخلاص والنقاء، إلى أغلى وأعز ما أملك في الوجود،
إلى أمي"علجية" وأبي"إبراهيم"؛

إلى جدتي الغالية"قمره"؛ والى جدتي " بركاهم" رحمها الله؛

إلى أمي الثانية"مباركة"؛

إلى خالتي الحبيبة"وريدة"؛

إلى أخواتي "خالد""محمد""يوسف"؛

وأخواتي "وهيبة" "نبيلة " "هدى" "سارة" "فاطمة"؛

إلى زوجتي أخي خالد "صورية"وابنتها "آسيا"" ريان"؛

إلى زوجة أخي يوسف"أسماء"

إلى زوج أختي"عبد الحميد" وأبنائه"ملاك""محمد""ياسمين"" يارا ساجدة"؛

إلى صديقاتي وزميلاتي في الدراسة.

مقدمة

مــقدمة

يحتل موضوع الحكم الراشد موقع الصدارة في مناقشة مسألة التنمية. فقد شهد العالم منذ أواخر القرن العشرين تحولات وتغيرات جذرية من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية...نتيجة لما حصل من تغير في البني القيمية و المفاهيمية أدى إلى تبني المنظمات الدولية ووكالات التنمية لمجموعة مقاربات، ترتبط مباشرة بالتنمية.وأهم ما تم طرحه من قبل هذه المنظمات بالدرجة الأولى كمساعدات تنمية للدول التي تعاني من أزمة حكم؛ الوصول إلى مستوى فعال من الانتقال الديمقراطي والحكم الراشد،كإطار لمواجهة التحديات التي تواجهها، في ظل عجز مختلف أساليب الحكم ، وفشل الأنماط التقليدية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، والتي أثبتت عجزها عن تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

لذا أصبح التزام الدول النامية وخاصة العربية بمنهجية الحكم الراشد (good governence) أمرا في غاية الأهمية، لما ينطوي عليه ذلك من تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال المشاركة والتشارك لإعادة رسم الأدوار لكل منها ليتسنى تحقيق التنمية المجتمعية ذات الكفاءة والفعالية والاستجابة للمواطنين وطموحاتهم وفق ما ترتكز عليه الحكمانية الجيدة أو الحكم الراشد من مميزات تعكس الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية ، ورسم السياسة العامة وتعزيز دولة القانون واللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين.

أصبحت مسألة التنمية بمختلف أبعادها محل اهتمام المجتمع الدولي ولا سيما المنظمات الدولية المعنية بمجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي لها دور بارز في مجال التعاون

الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول وبالخصوص دول العالم الثالث التي ترى في هذه المنظمة الوسيلة الأنساب التي تتيح لها الفرصة أن تترجم أمالها في تحقيق التنمية وتجاوز ظاهرة التخلف.

إن التحولات العالمية في مختلف المجالات فرضت على الأمم المتحدة الاهتمام بالحكم الراشد. ففي مجتمع الأمم، يعد الحكم رشيدا وديمقراطيا بمقدار درجة الشفافية التي تتسم بها مؤسسات البلاد وعملياتها. ويراد بمؤسساتها الهيئات مثل البرلمان والوزارات المختلفة. وتشمل مفردة عملياتها الأنشطة الرئيسية كالانتخابات، والإجراءات القانونية، التي يجب أن ينظر إليها على أنها خالية من الفساد ومسؤولة أمام الشعب.

وتعزز منظومة الأمم المتحدة الحكم الرشيد بطرائق عدة. فعلى سبيل المثال، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما فعالا للعمليات الوطنية والانتقال إلى الديمقراطية. ويركز في هذه العملية، على تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات والدعم التقني وتعزيز قدرة المؤسسات والأفراد. ويعمل في مجال الدعوة والاتصالات، ودعم الإعلام الجماهيري، ويعزز الحوار ويتوسط فيه. كما يسهل أيضا التواصل الشبكي المعرفي وتبادل الممارسات الجيدة.و يسعى إلى إحداث التغيير وربط البلدان بالمعرفة والخبرة والموارد التي تساعد الشعوب على بناء حياة أفضل ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم الجهود والعمل على إقامة سلام عالمي عادل ودائم، وتحقيق المساواة بين جميع الدول في السياسة والاستقلال واحترام حقوق الإنسان والعمل على حل المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الفقر والمحافظة على البيئة، وهذا في إطار إعلان الألفية الذي تم في 8 سبتمبر 2000 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

ولقد ظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتل موقع الصدارة في خلق بيئة تمكينية يمكن أن يتمتع فيها الجميع بحياة طويلة وصحية ومبدعة وخاصة في الدول العربية التي تعاني من أزمة حكم وفشل برامج وسياسات تحقيق التنمية التي أثقلت كاهلها وعمّقت الهوة بينها وبين أمم أخرى انتصرت على التخلف، وهي تفتقر لمقومات امتلكتها المنطقة العربية بحضارتها وجغرافيتها وتنوع مواردها. فأصبحت تلك السياسات تحمل

نقص الأموال تارة، وقلة العقول تارة ثانية ، وقيم المجتمع تارة أخرى مسؤولية الوصول إلى هذا الواقع المزري .للدول العربية عموما والجزائر خصوصا.

أسباب اختيار الموضوع: تعددت أسباب اختيار الموضوع وهذا راجع إلى:

تزايد الاهتمام بموضوع الحكم الراشد في السنوات الأخيرة من قبل المنظمات الدولية والدارسين في حقل العلوم السياسية لأنه يشكل أهم الشروط لتنمية الدول وتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.حيث يعد موضوع دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم في الدول العربية عموما والجزائر خاصة من المواضيع التي قلما نجد دراسات تناولت هذا الموضوع بحيث يمثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تصورا مستقبليا للوصول إلى مستوى فعال من الحكم الراشد وكإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. ما ولد لدينا الرغبة للتطرق إلى هذا الموضوع.

أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع من أهمية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ودوره الفعال في ترشيد الحكم وإبراز أهم المجالات التي يستند عليها هذا البرنامج في ربط البلدان العربية بالمعرفة والخبرات والموارد بهدف مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل.

والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أهم البرامج التي تقوم بها الأمم المتحدة لدعم الحكم الراشد في الدول العربية وخاصة الجزائر من خلال القيام بالدراسة التحليلية للمواضيع التي تناولها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مع إبراز أهمية وجود مثل هذه البرامج في الدول العربية وذلك لتحديد الجوانب الايجابية لهذه البرامج وكذلك الوقوف على أهم السلبيات التي تحد من كفاءتها في ترشيد الحكم وتحقيق التنمية المستدامة.

إلى جانب معرفة مدى شمولية أجندة عمل الأمم المتحدة وتخصيصها لبرامج إنمائية في الدول العربية ورصد الصعوبات التي تواجه هذه البرامج للوصول إلى نتائج حول دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم في الدول العربية والتي يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض والهدف من إجراء هذه الدراسة.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة ما بين 2002-2014 كون هذه الفترة تميز بتوجه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نحو المنطقة العربية من خلال تقديم المساعدات وإصدار تقارير التنمية المتعلقة بها لدراسة الأوضاع وتحديات التنمية في المنطقة العربية وتقديم الحلول المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في المنطقة العربية عموما والجزائر خاصة.

الإشكالية:

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا. بناءا على ما سبق يمكن بناء الإشكالية التالية:

- كيف يساهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم في الجزائر ؟.

ولتسهيل وإبراز الإشكالية الرئيسية يمكن أن تتفرع **الأسئلة التالية**:

- ما هي أهم أهداف ومضامين سياسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم ؟.
- ما هي أهم برامج وسياسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لترشيد الحكم في الدول العربية؟.
- ما مدى فاعلية سياسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم في الجزائر؟.

الفرضيات:

وعلى هذا الأساس وسعيا منا إلى تحديد أدق لحدود بحثنا، سنحاول تقديم الإطار العام له وذلك من خلال الفرضيات التالية:

- كلما كانت سياسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فعالة ومستدامة أدى هذا إلى تعزيز معايير الرشادة في الحكم .
- تعد سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي داعما أساسيا لترشيد الحكم في الدول العربية إذا توفرت البيئة الملائمة لذلك.
- كلما توفرت الإرادة السياسية للنخب الحاكمة في الجزائر كلما أدى ذلك إلى تجسيد فعلي لمبادئ الحكم الراشد.

المناهج المستخدمة:

- منهج تحليل المضمون: يستخدم هذا المنهج لتحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في أي مجتمع. و تم استخدامه في هذه الدراسة لتحليل مضامين تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الإنمائي للأمم المتحدة وإبراز دورها في ترشيد الحكم في الدول العربية وخاصة الجزائر.
- منهج دراسة حالة: يعتمد هذا المنهج على تحليل ودراسة حالة معينة الهدف منها هو إعطاء جانب تطبيقي للموضوع محل الدراسة من أجل الوصول إلى فهم كامل وشامل. وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة واقع الحكم الراشد في الجزائر ودور سياسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تعزيز مبادئ الحكم الراشد.

الدراسات السابقة:

- من بين الدراسات ذات الصلة بإشكالية البحث، كتاب لـ: خليفة إبراهيم أحمد بعنوان **دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية** يبرز هذا الكتاب الاهتمام بمسائل التنمية بالنسبة للدول النامية وخاصة الدول الإفريقية التي تعاني من مشاكل كثيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي برغم الجهود التي تبذل تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد تم عرض جملة من التوصيات التي ينبغي على الدول الإفريقية أن تأخذ بها في مجال التنمية ، وخلص هذا الكتاب على أن تفيق الدول الإفريقية من غفلتها وتعيد النظر في جميع هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة.

- رسالة ماجستير في العلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط من إعداد الطالب مروة سلمان يوسف صلاح2011/2010 بعنوان **دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء(2000-2010)** حاولت الباحث تسليط الضوء على دور البرامج الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء.من خلال القيام بدراسة تحليلية للمواضيع التي تناولتها هذه البرامج وكذلك أهمية وجود برامج إنمائية للأمم المتحدة في دول إفريقيا وجنوب الصحراء. والوقوف على السلبيات التي تحد من كفاءة هذه البرامج في تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

- بالإضافة إلى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تهدف إلي السماح للناس بأن يعيشوا نوع الحياة الذي يختارونه، حماية حقوق الإنسان وتعميق الديمقراطية، المساواة بين الجنسين، مجتمع المعرفة، تمكين المرأة....الخ كما تقوم بدور محفز لا غنى عنه في المساعدة على تاطير وتطوير ردود ملموسة على المناظرات الرئيسية حول السياسات التنموية في زمننا الحالي.

- دراسة أخرى لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف من إعداد الطالب بلعاطل عياش بعنوان **سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية**

للألفية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات 2011/2010. تناول من خلال هذه الدراسة تقييم سياسات التنمية المستدامة في الجزائر ومستويات الانجاز على صعيد الأهداف الإنمائية الألفية، كما قدم محاولة لاستشراف مستقبلها في الجزائر.

- وخلافا لهذا فقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم في الدول العربية عامة والجزائر خاصة من خلال جملة المشاريع التنموية والتقارير التي يصدرها والتي يهدف من خلالها إلى النهوض بالدول العربية وربطها بالخبرات والموارد لمساعدة الشعوبها وتحقيق التنمية المستدامة.

تقسيم الدراسة:

- ارتأينا أن تكون الدراسة في ثلاثة فصول بإضافة إلى مقدمة وخاتمة، الفصل الأول تمثل في الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة الذي تناولنا من خلاله مبحثين؛ الأول بعنوان ماهية الحكم الراشد ويتضمن أسباب ظهور، مفهوم،معايير الحكم الراشد.الثاني عنون بآليات وأبعاد الحكم الراشد وتضمن كل من أبعاد، فواعل ،مؤشرات قياس الحكم الراشد.

- ودرس الفصل الثاني أهداف وسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP من خلال تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأهدافه وأهم مجالاته، في المبحث الأول،في حين يتحدث المبحث الثاني عن أجندة عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية من خلال التقارير والمشاريع التي قدمها وأنجزها في المنطقة العربية وأخيرا تقييم لآليات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية.

- وعالج الفصل الثالث دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترشيد الحكم في الجزائر من خلال مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الحكم الراشد في الجزائر وتضمن كل من طبيعة النظام السياسي الجزائري ومؤشرات الحكم الراشد في الجزائر و آليات ترشيدالحكم في الجزائر،المبحث الثاني تحت عنوان سياسات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترشيد الحكم في الجزائر وتناولنا فيه مشاريع ونشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر وأختتم المبحث بتقييم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر.

صعوبات الدراسة: من الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد الدراسة:

- قلة الدراسات المتعلقة بموضوع دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في ترشيد الحكم.
- الترجمة من اللغة الفرنسية أو الانجليزية وهذا اخذ منا وقت أطول وجهد اكبر.
- صعوبة تطبيق منهج تحليل المضمون بكل حيثياته بسبب ضيق الوقت ما منعنا من الاطلاع على جميع محتويات تقارير التنمية البشرية.

الفصل الأول:
الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تمهيد الفصل الأول:

تسعى الدول إلى تحقيق أفضل حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسيادة القانون،ولا يتحقق ذلك إلا عبر تجسيد مبادئ رشادة الحكم،حيث ينظر للحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون الحكم الراشد من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة. والحكم الراشد يتسم بجملة من المؤشرات كالمشاركة، الشفافية، سيادة القانون، المساءلة....

نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للدراسة.من خلال تناول المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد.
- ✓ المبحث الثاني: آليات وأبعاد الحكم الراشد.

المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد.

ظهر الاهتمام بموضوع الحكم الراشد مع نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، على إثر طرح البنك الدولي لهذا المفهوم.حيث أبدت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات المجتمع المدني اهتماما واسعا بهذا الطرح الجديد، حيث يعد إرساء مبادئ الحكم الراشد شرطا من شروط إحداث التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أسباب ظهور الحكم الراشد.

تعود أسباب ظهور الحكم الراشد إلى عوامل سياسية وإيديولوجية ترتبط بتغير موازين القوى في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وإلى عوامل أخرى ترتبط بتغير دور الدولة بعد تبني العديد من الدول النامية سياسة انفتاح السوق وتحرير التجارة وظهور ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، ومن هنا يمكن تقسيم أسباب ظهور الحكم الراشد إلى ما يلي:

1.الأسباب الداخلية:

1.1.**موجة التحرر التي عرفها العالم** : بعد الحرب العالمية الثانية،سارعت دول العالم المستعمرة إلى الحصول على استقلالها الذاتي، فباشرت في تأسيس مؤسسات الدولة على النمط والتركيبة الاستعمارية، مما جعل هذه المؤسسات يغلب عليها الطابع البورجوازي الاستعماري وهدفت إلى احتواء المجتمع وضبط حركته، حيث حافظت الدول حديثة النشأة وخاصة الدول العربية على الأسس التقليدية في تسيير أنظمة الحكم على الرغم من تغير الأوضاع المحيطة بها، وأصبحت كابحة لكل محاولات التغيير والإصلاح، مما نجم عنه:

✓غياب تمثيل حقيقي للشعب.

✓عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة، كمنظمات المجتمع المدني.

✓قيام شرعية مبنية على القوة العسكرية أو العنف، مما أفرز العديد من الأزمات كأزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة...كل هذا ولد الحاجة إلى ضرورة الإصلاح السياسي الذي يعد ركنا أساسيا لترشيد الحكم، والمناداة بتحقيق سيادة القانون، المساءلة، المساواة والمشاركة في الحياة السياسية [1].

2.1.**استفحال ظاهرة الفساد** : يعتبر الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة و متداخلة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى أخر. فالفساد علاوة عن كونه ممارسة من جانب الأثرياء عادة، والموظفين الحكوميين والشركات الكبرى محلية كانت أو دولية، فهو أيضا ترسيخ لواقع الظلم الاجتماعي، وأداة من أدوات الاستقطاب الاجتماعي والطبقي، ليس على أساس الجدارة الاقتصادية والمهنية، وإنما على أسس أخرى مثل استغلال النفوذ والتعسف في استخدام السلطة التنفيذية، أو حتى السلطة التشريعية...، ومع استمرار وتزايد أنماط الفساد دون مقاومة حقيقية من قبل المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني، سيؤدي لا محالة إلى تحويله إلى نمط عام وسلوك واسع الانتشار مما يهدد فكرة الحكم الراشد[2].

وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد هي:

✓تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.

✓وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.

✓حصول فراغ في السلطة، بما يسبب الصراع على السلطة.

---

[1]– آسيا بلخير ،"إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي–بين النظرية والتطبيق–(الجزائر أنموذجا:2007/2000)".رسالة ماجستير(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص: رسم السياسات العامة ،2009)،ص،28.

[2]– فاروق عبد الخالق، اقتصاديات الفساد في مصر كيف جرى إفساد مصر والمصريين(1974، 2010).ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011، ص، 26.

✓ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.

✓توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.[1]

كل هذه الأسباب تنعكس سلبا على حياة المواطنين خاصة ضعيفي الدخل، كما يهدد الفساد الطاقات ويهدد شرعية الدولة إضافة إلى غياب التوزيع العادل للثروة. ما يشكل عائقا أمام أي تقدم اقتصادي، سياسي، اجتماعي، وهذا يستلزم تبني مفهوم الحكم الراشد " good governance" بما يتضمنه من مساواة ومساءلة وشفافية في إدارة شؤون المجتمع، بالإضافة إلى تكريس اللامركزية الإدارية لمنع تعسف الأجهزة المركزية[2].

3.1. **تراجع دور الدولة:** بعدما كانت الدولة الفاعل الرئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ ومالكة للمشروعات وإدارتها ومسؤولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات، لتصبح مجرد شريك من بين شركاء متعددين في تسيير شؤون المجتمع متمثلين في كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني. إذ يقومان بدور أساسي في فرض مزيد من الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمان في صنع السياسات الإنمائية للدولة[3].

4.1. **فشل سياسات التنمية في الدول النامية:** رغم التقدم الذي حققته الدول النامية في مسيرة التنمية منذ استقلالها، إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب، رغم أنها كرست مجهودات جبارة من أجل

---

[1]– عبد الغني دادن ،سعيدة تلي،"فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري".أشغال الملتقى الوطني (حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،6–7–ماي 2014)،ص،12.

[2]–آسيا بلخير، نفس المرجع،ص،29.

[3]–شعبان فرج، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر–دراسة حالة الجزائر2000/2010)".أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،قسم العلوم السياسية،تخصص:نقود ومالية،2010،2011)،ص،32.

إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة الاجتماعية ، ولبلوغ هذا الهدف تبنت إستراتيجيات ونماذج تنمية مختلفة. رغم كل الإصلاحات الاقتصاديات المتتالية التي قامت بها معظم هذه الدول إلا أن النتائج جاءت مغايرة لطموحات شعوبها ولم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقة، وبقيت قطاعات عديدة مهملة حيث تأكد أن التطور الاجتماعي أبطئ بكثير من التغير الاقتصادي لهذا أصبح من الأهمية بمكان تطبيق آليات ومعايير الحكم الراشد[1].

2.الأسباب الخارجية:

1.2.العولـمة : مفهوم ومصطلح العولمة لم ينتشر إلا في السنوات الأخيرة (منذ بداية العقد السابع من القرن التاسع عشر) وتمثلت فكرته الأساسية في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو انتشار المعلومات والأفكار وسرعة تدفقها[2]... حيث تستخدم لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل وتلاشي المسافة، حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد.

وهناك ثلاث عوامل ساهمت في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر و النظرية وفي الخطاب السياسي الدولي:

✓عولمة رأس المال أي تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى أصبحت أقرب إلى السوق العالمي الكبير، وخاصة مع نمو البورصات العالمية.

[1]– عزي الأخضر، عالم جلطي،" قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"،الجزائر ،مجلة دراسات إستراتيجية،العدد:1،جانفي،2006،ص،13.

[2]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،معجم مصطلحات عصر العولمة.[د،ب،ن]: الثقافية للنشر والتوزيع،2006،ص،334.

✓التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال و الانتقال والذي قلل إلى حد كبير من أثر المسافات، وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس.

✓عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، فيما يسمى الشبكات الدولية (Networking) حيث برز التعاون استنادا للمصالح المشتركة بين الجماعات عبر القومية، مما أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الدولي، خاصة في المجالات النافعة مثل:الحفاظ على البيئة أو في المجالات غير القانونية كتنظيف الأموال والمافيا الدولية للسلاح[1].

وقد عرف رولند روبرتسن" Roland Robertson":"لن يتم فعل شيء بعد الآن دون أن يشارك العالم كله فيه".[2] فمن أثار العولمة على المستويين الوطني والدولي، نلاحظ زيادة عزلة وتدني مستوى المعيشة ،أيضا فإن الذين ليس لديهم قدرة على إدخال تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها. سيعانون من خطورة البقاء في مستويات متدنية. يضاف إلى ذلك بأن استقلالية الدولة في اضمحلال، حيث نجد أن تلك المؤسسات عبر الدولية (transnational bodies) تعمل وبشكل متزايد على بحث الاهتمامات الوطنية، مع الصحافة وفقا للقوانين الدولية.أما الأثر الثالث فهو زيادة عولمة المشاكل الاجتماعية والأمنية والاقتصادية مثل الجرائم والإرهاب، والمخدرات ، والأمراض المعدية وهجرة الأيدي العاملة. إن هذه الآثار تؤكد على أن الحكم الراشد لن يكون نظاما مغلقا يترك لمتخذي القرارات التقليديين، لذا فإن دور الدولة لا بد له من العمل على إيجاد التوازن بين الاستفادة من مميزات العولمة

[1]–بدر أحمد جراح،قضايا معاصرة في العولمة.ط1،عمان:المعتز للنشر والتوزيع،2009،ص، ص ،20،22.

[2]– مايك فيذرستون، ثقافة العولمة القومية والحداثة.تر:عبد الوهاب علوب، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2005،ص،17.

وكذلك تزويد البيئة المحلية بالاستقرار والأمان الاجتماعي والاقتصادي وبشكل خاص للفئات المهمشة[1].

2.2.**التحول الديمقراطي**: على مدى القرنين الماضيين شهدت العديد من الدول عمليات تحول وانتقال من استبدادية الأنظمة بمشاركة شعبية منخفضة في صنع القرار السياسي، وقيود ضعيفة على ممارسة السلطة التنفيذية. نحو مزيد من الأنظمة الديمقراطية بمشاركة سياسية واسعة وحدود أكبر على ممارسة السلطة السياسية [2].

عرف فليب شمتير "Philippe Schmitter "التحول الديمقراطي على انه :" عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل. إذن هي العمليات والإجراءات التي يتم اتخاذها من نظام غير ديمقراطي إلى نظام مستقر"[3]. بمعنى الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام أكثر ديمقراطية ويرتكز التحول الديمقراطي على ثلاث مراحل تتمثل في :

- ✓إصلاح وضبط سلطة الدولة وتنمية توجهاتها من اعتبارات المصالح الخاصة وإعادة هيكلة المجتمع.
- ✓وضع أساس مشترك من اجل فعالية وكفاءة العمل .
- ✓تقوم على النضج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[4].

فهذه الموجات التي ظهرت في العالم أدت إلى ظهور عدة مفاهيم كسيادة القانون ، التداول السلمي على السلطة ، احترام وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، المشاركة السياسية ، التعددية الحزبية

[1]– زهير عبد الكريم الكايد،الحكمانية:قضايا وتطبيقات.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003،ص،8.

[2] -fabrice murtin, romainwacziarg, « the democratic transition ».cambridge:national bureau of economic research,2011.from: www.nber.org/pappers/w17432.pdf .p:1.

[3]–بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى. القاهرة : مكتبة المدبولي،2004،ص،29.

[4]– بلقيس أحمد منصور، نفس المرجع،ص، 29.

... وبالتالي جاءت مقاربة الحكم الراشد استكمالا لمقاربة نشر الديمقراطية وتصحيحا للاختلالات الناجمة عن أنظمة الحكم في الدول العربية.

3.2. **الثورة المعلوماتية:** في نهاية القرن العشرين تطورت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل هائل أثر في كافة أنشطة الحياة، وبدء التحول التدريجي من الأنشطة العادية إلى الأنشطة الإلكترونية[1]، وأصبح لها سلطة في صناعة الأحداث وبناء السياسات وإسقاط الأنظمة والتأثير على الاقتصاد وانهياره والتهام الثقافات وصناعة العقول.

فالتقدم التقني والمعلوماتي والذي يعد من أهم أثار العولمة مثّل مرحلة انتقالية حاسمة في حياة البشرية،حيث استطاعت هذه التقنية أن ترفع الحواجز وتقرب المسافات إلى حد جعل العالم كقرية صغيرة وهو ما أوجد حالة تداخل شديدة بين الأفكار والثقافات[2]. وقد وضحت قمة الألفية للأهداف الإنمائية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تدعم الحكومات الوطنية للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تعزيز الحكم الراشد. وعزز هذا الاتجاه محاولات الدول النامية استخدم التكنولوجيا لترسخ موقعاً مرموقاً لها في العالم.

حيث أن الدول التي تتمكن من استثمار هذه التكنولوجيا تتمتع بفرص أوسع للتغلب على العقبات البنيوية فيها، وقدرة أكبر على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. فترسخت القناعة نتيجة لذلك بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين لا يمكن إحرازها بمعزل عن الانتقال إلى مجتمع المعلومات، وسعت معظم الدول النامية إلى وضع إستراتيجيات طموحة لتنمية قطاع

---

[1]– محمد أحمد حبلص،"ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم المعماري الإلكتروني".متحصل عليه: http://www.building-tech-mag.com/researches/25/thawrat-al-etisalat-wa-technologya.pdf ،بتاريخ:2014/11/19.

[2]– محمد صلاح سالم، العصر الرقمي...وثورة المعلومات.ط1،القاهرة :عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2002،ص،ص،13،14.

المعلومات والاتصالات في إطار إستراتيجية التنمية الشاملة. كما عملت بعض الدول النامية على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية ، و باتت الدول النامية تشكل أكثر فأكثر وجهة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا المجال.ولذلك فإنه من الضروري أن تُنشأ البلدان النامية (الجزائر خاصة) بيئة تمكينية من خلال خططها وسياساتها الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كي تعزز انتشارها، وهو ما ينبغي أن يشكل الأساس لإستراتيجية ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة[1].

4.2. تزايد دور المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية: يعرف الأستاذ سامي عبد الحميد المنظمة الدولية:"هي كل هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية حين تتفق مجموعة من الدول على إنشائها، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري، بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة "[2]. وتلعب المؤسسات الدولية الحكومية، دورا مهما في إدارة الحكم العالمي، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث انخرطت أكثر في إدارة الشؤون العالمية، عبر توجيه الدول إلى متابعة القضايا المشتركة مثل: قضايا البيئة والتنمية، نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاقتصاد الحر، ولفت انتباه المجتمع الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول عبر آلية التدخل الإنساني،والتبشير بقضايا الحكم الراشد ومكافحة الفساد، من خلال تبني مجموعة معايير دولية مقبولة من أجل دعم الأداء الحكومي، عبر آليات المساعدة الفنية. ومن أجل مواجهة تحديات العولمة، تقوم المؤسسات الدولية بالتأكيد على الحاجة إلى التنسيق والتعاون الدولي

[1]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكو)،" دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات وإستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". نيويورك: الأمم المتحدة،2007،ص،3.

[2]– حسين بهاز، "المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد في العلاقات الدولية".المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،متحصل عليه:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=227:-recherche-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7. بتاريخ:2014/12/20.

المتعدد الأطراف والفعال في قضايا الأمن، حقوق الإنسان، الفساد، الفقر[1] ...إلى جانب هذا تزايد أيضا دور المنظمات غير الحكومية وتعرف أيضا بالمجتمع المدني العالمي حيث ابتكرت الأمم المتحدة مفهوم المنظمة غير الحكومية، من أجل تحديد منظمة مستقلّة عن الدولة لتقو ية العلاقات بينهما. فللمنظمة غير الحكومية هي منظمة تتوفر فيها المعايير التالية:

- ✓ هيكلية شبيهة بهيكلية منظمة تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني.
- ✓ مؤسسة على يد أفراد أو منظمات مستقلّون عن الدولة.
- ✓ هيئات اتخاذ القرارات فيها مستقلّة عن سلطات الحكومة.
- ✓ أهدافها موجّهة للمصلحة العامة لا للربح، وتتخطّى مصالح أعضائها.إنّها إذًا منظمة تأسست بموجب مبادرة خاصّة بغية تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة. يمكن أن تحظى المنظمات غير الحكومية بأشكال قانونية متعدّدة ،غير أنّ معظمها تتّخذ شكل جمعيات أو مؤسسات لا تستهدف الربح. و تعمل على رصد ولفت الانتباه إلى قضايا عالمية مثل: حماية البيئة، تخفيف عبء الديون حماية حقوق الإنسان، مكافحة الفقر، أعمال الإغاثة وقضايا اللاجئين. تشير التقديرات إلى أن المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية قد نمت من حوالي 100مئة منظمة في1990 إلى حوالي 5.000 خمسة آلاف منظمة في الآونة الأخيرة ، والتي أصبحت جزءا مهم من الحكم العالمي[2]*.

كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في الحكم العالمي من خلال :

- ✓ جلب الانتباه العالمي نحو مشكلات العولمة .

[1]– وليد خلاف،"دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص: الديمقراطية والرشادة،2010/2009)،ص،54.

[2] - Ngaire Woods," Accountability in Global Governance », Human Development Report Office by undp. OCCASIONAL PAPER Background paper for HDR, N Y, 2002, pp12 ,13.

- ✓ تغيير وإصلاح ودفع المؤسسات الدولية للاستجابة إلى حاجات لم تتم تلبيتها أو معالجة قضايا أو إثارة مشكلات لم تتم معالجتها.
- ✓ نشر قيم المواطنة وتنمية الحس المدني وابتكار تجديدات اجتماعية ذات تطبيقات عالمية.
- ✓ المساهمة بلعب دور الوسيط أو المحفز لحل الصراعات على المستويين الوطني والعالمي
- ✓ تعبئة الموارد البشرية نحو قضايا بيئية أو أمنية وصحية[1].

المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد:

لقد شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد مؤخرا في الأدبيات والخطابات السياسية وأصبح التعبير عنه كشرط جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل التطورات الحاصلة على مستوى النظام الدولي.

1) المعنى اللغوي للحكم الراشد:" good governance"

كلمة الحكم "governance" هو مصطلح قديم يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة بممارسة السلطة وعمليات اتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، وتعتبر إدارة الحكم بصفتها ممارسة السلطة مفهوما محايدا وخاليا من الحكم على القيمة.

[1]– وليد خلاف، مرجع سابق، ص، 55.

* من أهمها المنظمات غير الحكومية العالمية: منظمة العفو الدولية، منظمة السلام الأخضر، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة...الخ.

إضافة إلى مصطلح الجيد، الصال ح، الرشيد "good" يمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لتصبح الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد، وذلك لكي تعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها [1]. ولعل هذا المصطلح" good governance" يفتقر إلى الترجمة الدقيقة إلى اللغات الأخرى. فعلى سبيل المثال تم ترجمة المصطلح في العربية إلى العديد من الكلمات مثل: إدارة الحكم، الحكمانية، الإدارة المجتمعية،... فقد جاء في كتاب الماوردي بعنوان الأحكام السلطانية والولايات الدينية الذي يشير إلى ربط حكم السلطة بالسلطان والسلطانية، وإلى المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلميها الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والذي ورد فيه لفظة "حكمة " وتعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم والتفقه حيث ورد في القرآن الكريم بعد بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ:" ولقد آتينا لقمان الحكمة" *.صدق الله العظيم.

كما ورد في لسان العرب للإمام أبي الفضل جمال الدين المصري بأن الحكمة تعني العدل.أما قاموس المورد لمنير البعلبكي فترجم كلمة governance بالحاكمة [2].

2) المعنى الاصطلاحي للحكم الراشد:

يعتبر الحكم الراشد من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل،حيث تم تناوله ضمن نطاق واسع جدا، فقد مثل موضوع الحكم الراشد اهتمام الساسة والدارسين الأكاديميين والإعلاميين والهيئات الدولية

[1]–أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007،ص،153.
*سورة لقمان، الآية 12.

[2]– زهير عبد الكريم الكايد،مرجع سابق،ص،8.

ومختلف الفاعلين،ويعود هذا الجدل الدائر حول المفهوم لتعدد الحقول المعرفية التي تداولته [1]. إذ ورد هذا المفهوم بقوة منذ سنة 1989 في التقرير الذي أعده البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء وتم وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم بعنوان" من الأزمة إلى نمو مستديم" في سياق البحث عن مسببات التنمية الاقتصادية حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وضعف التسيير والتخطيط[2]. ومن أهم تعاريف الحكم الراشد:

أولا: تعريف المنظمات الدولية:

- عرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه:" الطريقة التي تمارس من خلالها الدولة إدارة و تسيير مواردها الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التنمية" [3].حيث يرى البنك الدولي أن الحكم الراشد

[1]– ليلى بن عيسى، "الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد". الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد:14، 2013، ص، 197.

[2]–أماني قنديل، مرجع سابق،ص،155.

[3]–نضيرة دوبابي،"الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية".رسالة ماجستير(جامعة تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير والعلوم التجارية،تخصص:اقتصاد تنمية،2009،2010)،ص،142.

أساسي لخلق وإدامة بيئة داعمة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة، مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية [1].

- المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فقد صرحت بأنه لا يوجد تعريف واحد وشامل للحكم الراشد.كما يستخدم هذا المصطلح مع مرونة كبيرة حيث أن الهدف المنشود من تطبيقه هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، سيادة القانون، المشاركة الفعالة، التعددية السياسية، الشفافية، المساءلة، كفاءة القطاع العام، الشرعية، المساواة، الاستدامة، تعزيز المسؤولية والتضامن والتسامح والتمكين السياسي للمواطنين. كما حددت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمفوضية السمات الأساسية للحكم الراشد والمتمثلة في:

✓ الشفافية Transparence

✓ المسؤولية Responsabilité

✓ المساءلة Accountability

✓ المشاركة Participation

✓ الاستجابة -لاحتياجات المواطنين - Responsivités.[2]

- أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيعرف الحكم الراشد:"بأنه نظام حكم من القيم والسياسات والمؤسسات التي تدار بها الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال تفاعل كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.كما يضم الآليات والعمليات التي يعبر بها المواطنون عن

[1]–زهير عبد الكريم الكايد ،مرجع سابق،ص،14.

[2] -United national humanrightd, « good governance and human rights ».from: http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/GoodGovernanceIndex.aspx .on:25/10/2014.

مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية، ويحلون خلافاتهم" [1].حيث يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن إدارة المجتمعات من خلال الحكم تنطلق من ثلاثة أبعاد:

1.البعد السياسي: يتعلق بذات السلطة السياسية من حيث شرعيتها.

2.البعد التقني: الذي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامة وحول مدى كفاءتها وفاعليتها.

3.البعد الاقتصادي والاجتماعي: كل ما يتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى فعاليته واستقلاله عن الدولة هذا من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين، وطبيعة علاقاتها الخارجية من جهة أخرى. وبالتالي فتأثير هذه الأبعاد الثلاثة يأتي متكاملا ومترابطا لإنتاج الحكم الرشيد، إذ ا لا يمكن عزل إحداها عن الأخرى.لذلك فإن الحكم الراشد هو الحكم الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، وهو الذي يستند إلى الأخذ التام بمبادئ المشاركة والمحاسبة والشفافية [2].

وجاء في تقرير التنمية البشرية أن الحكم الراشد:" يعزز، ويدعم، ويصون رفاهية الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم، وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا" [3]. فقد ركز تقرير التنمية البشرية على الفئات الأكثر تهميشا وفقرا في المجتمع وأعتبر أن غياب الحكم الديمقراطي القائم على احترام وضمان حقوق الإنسان والمساواة والعدالة يعد عائقا أمام تحقيق التنمية البشرية.

[1] - United Nations Development Programme, « covernance Indicators :Auses'Guide ».newyork : Bureau for Development Policy ,2007,p :1.

[2] – أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد.عمان: دار ومكتبة الحامد،2012،ص،55.

[3] – ذياب موسى البداينة، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي.ط1،الرياض: جامعة نايف العربية،2010،ص،119.

- كما تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية الحكم الراشد بأنه:" ممارسة القوة بواسطة المستويات المختلفة للحكومة بأسلوب يتسم بالفعالية، الأمانة، الإنصاف، الشفافية والمساءلة" فهذا التعريف يقتصر على استخدام القوة من قبل الحكومة بأسلوب من الشافية والمساواة دون غيرها من الفاعلين.
- أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فتعرف الحكم الراشد:" قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، وخلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي" [1]. حيث ركز هذا التعريف على تحقيق قدر أعلى أو حد أدني من السلام الاجتماعي للمواطنين و توفير حاجياتهم الضرورية وسيادة القانون والمساواة من خلال تحسين النمو الاقتصادي.
- و تعرف لجنة الحكم العالمي الحكم الراشد انه:"هو مجموعة الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة و المواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق أو المختلفة عليها... من أجل الخير العام" [2]. من خلال هذا التعريف نستنتج أن لجنة الحكم العالمي ركزت على تعاون و توافق كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تسيير الشأن العام وتحقيق المصلحة العامة في إطار المشاركة والمساءلة والشفافية...

---

[1]– مفاهيم وسياسات الحوكمة في الأدبيات العربية والغربية، دراسة أجريت بالتعاون مع برنامج وحقوق الإنسان. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،ص،ص،14،15.متحصل عليه:
http://www.ad.gov.eg/Admin/EditorDocs/%D8%A7%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9.pdf.بتاريخ:11/20/2014.

[2]–وليد خلاف، مرجع سابق، ص، 24.

ثانيا: التعريفات الأكاديمية:

- يعرف ماركو رانجيو وتيبولت "Marcou ;Rangeon et tlibault" الحكم الراشد بأنه:"هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة". يبين هذا التعريف أن الحكم الراشد هو تشارك وتعاون كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في صنع السياسة العامة للمجتمع.
- أما براند "Brand" فيعرف الحكم الراشد بـ :" مجموعة الطرق والأساليب التي تقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة... كما ويندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب وهذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة المجتمع" [1]. من خلال هذا التعريف يتضح أن الحكم الراشد يقوم على تعاون الوثيق بين الأفراد والمؤسسات الرسمية بصفة وفاقية لخدمة المصلحة العامة للمجتمع.
- و يرى أحد الكتاب أن الحكم الراشد في المؤسسات يتعلق في حق مساءلة إدارة المؤسسة وضمان الحماية للمساهمين مع مراعاة مصالح العمال الشيء الذي يؤدي إلى تنمية الاستثمار

[1]– يسين طرشي ،" الحكم الراشد والعولمة".متحصل عليه:
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fboulemkahel.yolasite.com . بتاريخ:2014/12/06.

وتشجيع تدفقه وإتاحة فرص عمل جديدة" [1]. فقد ركزت التعريف على أن الحكم الراشد داخل المؤسسة يؤدي إلي تكوين علاقات بين المرؤوسين والعمال في إطار من الاحترام المتبادل مع الحفاظ على مصالحهم إلى جانب تفعيل آليات المشاركة المساءلة والشفافية... ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل.

•أما أدريان لفتويتش " Adrian leftwich" حاول وضع تعريف شامل للمفهوم من خلال تحديد مستوياته، والتي جمعها في ثلاث مستويات هي:

1.مستوى هيكلي: ينصرف إلى القواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع.

2.مستوى سياسي: ينصرف إلى تحديد القواعد الحاكمة للنظام السياسي، ويفترض أن يتسم الحكم الراشد على هذا المستوى بوجود نظام يتمتع بالمشروعية ويعتمد في سلطاته على تفويض ديمقراطي من الجماهير ويقوم على مبادئ التعددية والفصل بين السلطات.

3.مستوى إداري: يقتضى وجود نمط رشيد من الإدارة، ووجود جهاز للخدمة المدنية يتمتع بالكفاءة، والاستقلالية، والشفافية، ويخضع للمساءلة [2].

• و يؤكد مصطفى كامل السيد: على أهمية وجود وكفاءة المستويات الثلاث، فهو يعتقد أن دراسة عملية صنع القرار على أعلي المستويات ليست بعدا إداريا فحسب، وإنما هي عملية سياسية تتعلق بأسلوب صنع القرار فإذا كانت القرارات لا تأخذ على نحو رشيد في أعلي المستويات فلن تجدي

[1]– محمود خليفة جودة محمد، "بناء مفهوم الحكم الرشيد".المركز الديمقراطي العربي،متحصل عليه: http://democraticac.de/?p=1732. بتاريخ: 2014/12/07.

[2]– أمينة فلاح ،" دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:الديمقراطية والرشادة،2011/2010)،ص،49.

أية تنظيمات إدارية في تجنب أثارها السلبية. [1] ركزت التعرفين السابقين على تعاون وتوافق الأطراف والفواعل الثلاثة(الدولة، المجتمع المدني،القطاع الخاص) بشكل جماعي لخدمة المصلحة العامة من خلال المشاركة في صنع وتنفيذ السياسة العامة، وتفعيل آليات الرقابة والمساءلة وسيادة دولة القانون...

مما سبق يمكن استخلاص **التعريف الإجرائي** التالي:" أسلوب حكم لإدارة شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإدارة موارده الطبيعية والبشرية بتعاون كل من الدولة والقطاع الخاص و المجتمع المدني في التسيير الفعال القائم على الديمقراطية و المشاركة في صنع القرار، والشرعية في تسيير الشؤون العامة للمجتمع بهدف تحقيق التنمية على كافة المستويات".

المطلب الثالث: معايير الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشد على عدة معايير تختلف من بلد لأخر ومن منظمة إلى أخر. فلا يمكن تعميم أسس الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة نظرا لخصوصية كل مجتمع وكذا الفوارق الموجودة في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول. فقد حصر البنك الدولي هذه المعايير في ستة:

1.التعبير والمساءلة "Voice and Accountability"

[1] – وحيد بورغدة ،"حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية".رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:التنظيم السياسي والإداري،2008)،ص،68.

2.الاستقرار السياسي وغياب العنف "Political stability and Abesence"

3.فاعلية الحكومة "Government effectiveness"

4.نوعية التنظيم والضبط "Regulatory quality"

5.سيادة القانون" Rule of law"

6.السيطرة على الفساد" Control oh Corruption"[1]

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فركزت على أربعة معايير وهي:دولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية [2]. أما الدراسات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائية فكانت أكثر شمولا وتضمنت تسعة معايير:

1)**الشفافية " Transparency"**: يعد مفهوم الشفافية من المفاهيم الحديثة وقد اتسع نطاق الدعوة إليه بوصفه مطلبا إنسانيا تفرضه الطبيعة البشرية. و القيم الدينية لأنها تضفي على الإنسان شعورا بمعرفة كل ما يدور حوله، وبالتالي تمكينه من صنع قراراته الخاصة والمشاركة بصناعة القرارات العامة أيضا. إن الشفافية في إدارة الشؤون العامة نابعة من كونها حقا من الحقوق الخاصة بالإنسان إضافة إلى أنها من مستلزمات قيام الدولة الحديثة بوصفها تستند إلى المبادئ العامة التي ينبغي أن تسود في جميع الأنشطة والفعاليات الحكومية وقد أعطيت لها العديد من التعريفات العلمية منها تعريف rogers James 2007:" الانفتاحية في سياسات وقرارات الأجهزة الإدارية الحكومية".و عرفها Cross1953 :"أنها حق الأفراد بمعرفة ما يحدث داخل

[1] -worldbank, « the Worldwide Governance Indicators (WGI) » ,from : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home .on:08/12/2014.

[2] – شعبان فرح، مرجع سابق، ص، 16.

المنظمة العامة ليكونوا قادرين على إيضاح واستيضاح نشاط الحكومة" [1]. كما تعتبر آلية لقياس درجة الحكم الراشد في المجتمع، وتعني أيضا الوضوح لما يجري ويدور داخل المؤسسات التي تدير الشأن العام مع سهولة تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة استخدامها من قبل العاملين[2]. وهناك ثلاث مكونات لشفافية المعلومات هي:

أولا:إمكانية الحصول على المعلومات أي أن تكون متاحة لجميع المواطنين.

ثانيا: أن تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع أي أن تكون متعلقة بالقضية المعنية بإصدار قرار معين.

ثالثا: إمكانية الاعتماد على المعلومات، لذلك يجب أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة [3].

2) **المشاركة "Participation"**: تعد المشاركة مكونا فاعلا من مكونات التنمية الإنسانية، إذ تساهم في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين من خلال مؤسسات شرعية تقوم على حرية التنظيم والتعبير [4]، وينبغي على جميع الرجال والنساء أن يكون لهم دور في عملية صنع القرار، إما بصورة مباشرة أو عن طريق المؤسسات الوسيطة، وهذه المشاركة لابد لها أن

[1]– منى حيدر عبد الجبار،على حسون، وآخرون،" أنموذج مقترح للحكمانية في المنظمات العامة بالتطبيق في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي".مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد: 7،الفصل: 4،العدد: 31 2012،ص،14.

[2]– على حسونة الطائي،"أبعاد الحاكمية المحلية في العراق دراسة ميدانية في المجلس المحلي القضاء المحمودية".العراق،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد:25،2010،ص،9.

[3]– شعبان فرح، مرجع سابق،ص،17.

[4]– على حسونة الطائي، مرجع سابق،ص،9.

تكون مبنية على حرية تكوين الجمعيات والتعبير، كذلك قدرتها على المشاركة البناءة [1]. كما يشير مفهوم المشاركة إلى تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك فيها أفراد المجتمع مثل اختيار القادة، وقيامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتشكيل السياسة العامة. وتشمل تلك الأنشطة بصورة أساسية على التصويت والبحث عن المعلومات، المناقشة الكتابية، حضور الاجتماعات والمساهمة المادية والاتصال بالنواب... أما الصور الأكثر فاعلية للمشاركة فهي الانضمام بصفة رسمية إلى حزب، تسجيل الانتخاب، المنافسة على وظيفة حزبية [2]. وللمشاركة دور مركزي في عملية إشراك كل الأطراف المعنية، ونقل السلطة للمستويات الأدنى "Devobing power" وتعزيز المساءلة "Strengthening Accountability" والتمكين "Empowerment" والتي تمثل الحزمة الواسعة لتفاعل ومشاركة الأطراف ذات العلاقة، فعندما يتسع نطاق تأثير السياسة العامة للحكومة ليشمل المنظمات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني بقصد الحصول على مشاركتها في عملية صنع القرار العام عندئذ يقال إن الحكومة مرتبطة بالمشاركة التي قد تعني الاستشارة العامة مع جميع المشاركين الذين يمثلون الأطراف الفاعلة بالمجتمع المؤثرة والمتأثرة بالسياسة العامة [3].

3) **المساءلة «Accountability»**: هي التزام من بيدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم. ومن منظور حقوق الإنسان تفهم بصورة أفضل على أنها طبيعة العلاقة بين مجموعتين من الأطراف الفاعلة، أصحاب الحقوق والمكلفون بالواجبات. فالعلاقة الخاضعة للمساءلة هي علاقة يلتزم فيها المكلفون بالواجبات(قادة، إدارات حكومية، مديرون...) بتحمل مسؤولية وتبعات أفعالهم، بينما

[1] - international fund for agricultural development, « good governance :an overview.Rome :executive board sixty seventh session,8/9 september1999,p :6.

[2] – سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية.[د،د،ن]: كتب عربية للنشر الالكتروني، 2005، ص،ص،18،19.

[3] – منى حيدر عبد الجبار، مرجع سابق،ص،15.

يكون بمقدور أصحاب الحقوق(مواطنين أو عملاء) مساءلة هؤلاء المكلفين بالواجبات عن طريق ممارسة المشاركة بالرأي. تتطلب المساءلة القدرة على المحاسبة والتنفيذ على حد سواء، فلكي يخضع السياسيون والموظفون الحكوميون للمساءلة، فلابد من محاسبتهم على أفعالهم [1]

من خلال:

✓مسلكهم، من حيث ضرورة إمتثالهم للقانون وعدم إساءة استخدام سلطاتهم.

✓أدائهم، من حيث ضرورة قيامهم على خدمة المصلحة العامة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية والنزاهة، وفي المقابل، فالناس لهم حقوق وعليهم مسؤوليات، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات، والحق في التنظيم، والحق في الحصول على الخدمات مع الالتزام بالنهوض بمسؤولياتهم بوصفهم مواطنين. ومن الآليات الشائع استخدامها في هذا الصدد بطاقات استطلاع رأي المواطن في تقديم الخدمة، وإجراء تحليل مستقل الموازنة، وتشكيل لجان إشراف من مختلف أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، فإنه يوسع منظمات المجتمع المدني أن تسهم في تدعيم عمل لجان الإشراف البرلمانية [2]. وتقوم المساءلة على مجموعة دعائم هي:

✓المساءلة المالية: هي إلتزام أي شخص يتولى مسؤولية موارد أو منصب عام بتقديم تقارير عن الاستخدام المقصود والفعلي لموارد المنصب الذي يشغله ويشمل ذلك ضمان الشفافية في الخطوات العملية والإجراءات للوفاء بهذا الالتزام.

---

[1]– المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة،" المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات".وثيقة معلومات أساسية (فعاليات التدريب الإقليمية لبرنامج التابع الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، القاهرة، 3/5/أكتوبر، 2010)، ص، 5.

[2]– تقرير البنك الدولي،"مساندة المساءلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة".2011،ص،13.

✓المساءلة الإدارية: تتضمن نظم الرقابة الداخلية على الحكومة، وهي بذلك تكفل وتضمن سلامة تطبيق القيود والضوابط التي تفرضها النصوص القانونية على المواطنين المشاركين فيها، وتتضمن هذه المعايير حوافز الخدمة المدنية، ومواثيق الأخلاقيات والعقوبات الجنائية، والمراجعة الإدارية.

✓المساءلة السياسية: هي نقطة بداية فعالة للرقابة، وتبدأ بالانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، حيث تعتبر الانتخابات وسيلة أو أداة بيد الشعب لتقويم أعمال مسؤوليهم وممثليهم أثناء شغلهم للمناصب العامة، وإصدار الأحكام بشأنهم إما بمكافأتهم أو بمعاقبتهم .

✓المساءلة الاجتماعية: هي منهج لمواجهة الاحتياجات، تقوم على المشاركة المدنية، وإشراك المواطنين والجماعات التي تطالب بفرض أكبر قد من المساءلة على الأعمال العامة. وعليه فالمساءلة تعني إذا، إمكانية أن يتعرض صانعوا القرار سواء في الدولة، أ و في القطاع الخاص، أو في منظمات المجتمع المدني للمحاسبة أمام الرأي العام و مؤسساته [1].

4)**المساواة "Quality"**: وتعني تلك الآلية التي تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون، كما تتطلب أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون، وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق، والمشاركة في إدارة الحكم [2]. ويركز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تركيزا مباشرا على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فالمساواة بين الجنسين المرتكزة في حقوق الإنسان هي أمر حاسم الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة [3]. وتتعزز المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ الأنشطة التالية:

---

[1]– أسيا بلخير ، مرجع سابق،ص،52.

[2]– شعبان فرج، مرجع سابق، ص، 27.

[3]– تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، " المساواة بين الجنسين ".واشنطن، 2014.متحصل عليه: http://www.undp.org/women .بتاريخ: 2014/12/8.

✓النهج القائم على الحقوق: تأييد معاهدات حقوق الإنسان، مثل اتفاقية سيداو، التي تعزز المساواة بين الجنسين.ومراعاة تنفيذ أنشطة المنظمة بشكل يتلاءم مع مبادئ المعاهدات.

✓تعميم المساواة بين الجنسين: مراعاة الآثار الخاصة بسياسات وعمل المؤسسة على المساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك مراجعة السياسات العامة من منظور حساس للتمييز بين الجنسين والاستجابة لهذه السياسات.

✓التواصل: التعاون مع المنظمات غير الحكومية، البرلمانية والهيئات والمنظمات الشعبية العاملة في نفس المنطقة. وتشجيع الجميع لإعتماد المساواة بين الجنسين.

✓المصطلحات: تجنب إستخدام اللغة التي تعزز القوالب النمطية للجنسين.

✓الإجراءات الايجابية : مساعدة الحكومات في تقديم الدعم للناس المحرومين، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم اللازمة لنجاح دورهم في هذا المجال.

✓التشريعات: تعزيز حقوق المواطنة الكاملة للجميع بغرض النظر عن الجنس.

✓الشعبية: التعلم وتقديم الدعم للمنظمات المحلية الداعمة للمساواة بين الجنسين لتحسين مستوى الفهم لديها لاحتياجاتهم[1].

5)**حكم القانون "Rule of low"**: يعنى هذا المبدأ خضوع الدولة للقانون، والدولة لا تكون قانونية إلا حيث تخضع فيها جميع الهيئات الحاكمة لقواعد تقيدها وتسمو عليها، أي أن مبدأ خضوع الدولة للقانون يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة في الدولة تخضع لقواعد ملزمة لها كما

[1]– سمير عبد الرزاق مطير، "واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية.رسالة ماجستير(البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى،تخصص: إدارة الدولة والحكم الرشيد،2013)،ص،25.

هي ملزمة بالنسبة للمحكومين [1]. أيضا لابد من توفر أطر قانونية واضحة وعادلة تضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان، وهو ما يقتضي– سلطة قانونية مستقلة، وقوة تنفيذية غير فاسدة– تطبيق القانون على الجميع دون تمييز. وكل هذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وإنسجامها في التطبيق[2]. ويوصف حكم القانون بعناصره الأساسية والمتمثلة في: نظام عدالة نزيه و منصف، وحكومة تمثيلية، ويعبر عن تلازم الأنظمة التشريعية والقضائية الناجعة والنافذة والحكومة التي تطبق القوانين بشكل عادل ومنصف و بالتساوي على جميع الأفراد [3].

6)**التضمينية** "**Inclusiveness**": تعني أن كل الأطراف المعنية بعملية إدارة الحكم وتريد المشاركة فيها–سواء كانو ا رجالا أم نساء،فقراء أم أثرياء، من سكان المدينة أو الريف– تستطيع تحقيق ذلك على قدم المساواة إما بالتصويت وإما بالمشاركة في المداولات وإما عبر الإشراف على وكالات الخدمة العامة المحلية.وتعني أيضا أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أما القانون(مثل حماية الملكية) [4] والمعاملة بالمساواة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة[5].

---

[1]–مصطفى كامل السيد،صلاح سالم زرنوقة ،الفساد والتنمية:الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية.القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة،1999،ص،338.

[2]– آسيا بلخير ، مرجع سابق،ص،53.

[3]– شعبان فرج، مرجع سابق، ص، 27.

[4]– تقرير البنك الدولي،إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بيروت: دار الساقي،2004،ص،22–27.

[5]– عامر صبع ،"دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين1999–2004".رسالة ماجستير(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص :التنظيمات السياسية والإدارية،2008/2007)،ص،50.

7) **اللامركزية "Decentralization"**: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها يشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى. فأفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصياغتها والعمل عل تحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع إحتياجاتهم [1].

8)**الرؤية الإستراتيجية " Stratigic vision"** : حسب مفهوم الحكم الراشد فإنها تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد فيجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول.إلى جانب امتلاك القادة والجمهور منظورا عريضا وطويل المدى فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة، مع الإحساس بما هو مطلوب لهذه التنمية، كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية المركبة لهذا المنظور [2].

---

[1]–نصر الدين البال،"دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة".رسالة ماجستير(جامعة ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2012/2011)،ص،12.

[2]–شعبان فرج، مرجع سابق، ص، 28.

9)**الاستجابة**"**Responsiveness":** محاولة المؤسسات والعمليات خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم في فترة زمنية معقولة وبدون أي استثناء [1].

الشكل رقم(1): معايير الحكم الراشد.

المصدر: إعداد الباحثة.

[1]– خديجة بوديب،" دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:الديمقراطية والرشادة،2011/2010)،ص،56.

المبحث الثاني:آليات وأبعاد الحكم الراشد

لقد ارتبط مفهوم الحكم الراشد من حيث المنطق العولمي بسياسات البنك الدولي الهادفة لترشيد النفقات العمومية بعيدا عن الفساد الإداري والتسييري، فإنه كقيمة أصبح لصيقا بكل أبعاد العولمة السياسية التي تهدف إلى بناء نموذج سياسي جامع بين حقوق الإنسان وحاجاته من مشاركة سياسية وتمثيل ديمقراطي ولامركزية وظيفية قائمة على المبادرة المحلية الناجعة في ظل توافر عامل العقلانية في إدارة الموارد والوقت. و يقترن الحكم الراشد بالعديد من الأبعاد والفواعل والمؤشرات لقياسه أهمها:

المطلب الأول: أبعاد الحكم الراشد: إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح يتضمن عدة أبعاد مترابطة:

1.**البعد السياسي "Political Dimension"**: يعتبر من أهم الأبعاد المرتبطة بالحكم الراشد لأنه يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها وقدرتها على التمثيل الحقيقي للمجتمع وخلق الصلة الصحيحة وجسور التعاون بين الحاكم والمحكومين مما يؤدي إلى:

✓التفاعل الايجابي بين الأطراف الفاعلة(الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) وتعاونهم ومشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الأفراد.

✓تحقيق الديمقراطية الفعالة، بتوفير انتخابات نزيهة، وشفافة، و تعددية، ومشاركة سياسية واسعة النطاق.

✓تمكين الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة.

تتوقف رشادة النظام السياسي على مدى مشروعية السلطة السياسية، واحترام الحريات العامة من رأي عام وأحزاب سياسية وحرية التعبير وإنشاء الجمعيات وتقييم كفاءة وفاعلية الأنظمة السياسية من خلال مبادئ الحكم الراشد [1].

2.**البعد الاقتصادي والاجتماعي "Economic and social dimension"**: لا يمكن إغفال أهمية هذا البعد، لأنه يمثل أحد أهم محاور الحكم الراشد،حيث أن المضمون المحوري للحكم الراشد في هذا البعد هو انسحاب الدولة من القطاع الاقتصادي، وفتح المجال للحريات الاقتصادية، وتحقيق الرشادة الاقتصادية. حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو، وإنما امتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وإدراك

[1]– سايح بوزيد،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر".أطروحة دكتوراه(جامعة تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،تخصص:اقتصاد تنمية،2013/2012)،ص،ص،163،164.

ضروريات التنمية الاقتصادية وأثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد، والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية. [1] وذلك بـ:

✓اعتماد برامج إصلاحات اقتصادية.

✓محاربة مظاهر الفقر.

✓تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام.

✓توفير البيئة التنظيمية والتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات.كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح، ما يمكن من:

✓تشجيع القطاع الخاص.

✓وضع خطط وإستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة.

✓فتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة وحرية دخول السوق.و منه نجد أن دور الدولة يتمحور حول تحقيق البعدين الاجتماعي والاقتصادي بالعمل على:

✓رفع المستوى المعيشي وتحسينه.

✓السعي للقضاء على الفقر والظلم الاجتماعي.

✓إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني للمجال الاقتصادي. وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، بتحقيق استقرار سياسي، اجتماعي وهذا من مرتكزات الحكم الجيد [2].

[1]– آسيا بلخير ، مرجع سابق،ص،47.

[2]– سايح بوزيد،مرجع سابق،ص،ص،164،165.

3.**البعد الإداري والتقني" administrative dimension"**: يقصد به كفاءة الجهاز الإداري وفاعليته، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال عن النفوذ السياسي، ولا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلاليته عن الدولة، ولا يمكن أن تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية [1]. حيث يأخذ البعد الإداري مكانة في إستراتيجية وسياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال:

- ✓التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع.
- ✓القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية.
- ✓تطبيق اللامركزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.
- ✓الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها في إدارة الشؤون والعمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائمتها وقدرتها .
- ✓العمل على إجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة.
- ✓وضع تشريعات لمكافحة الفساد وتفعيل الإعلام والشفافية.
- ✓إنشاء بيئة قانونية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ✓تنمية وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير القطاع العام.

1- حسين بهاز،"الحكم الراشد: المفارقة بين تعدد المعايير و المؤشرات و إشكالية التعاطي السياسي دراسة في النموذج الماليزي".المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،متحصل عليه: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=203:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VJmX8sAc. بتاريخ:2014/12/08 .

✓إتباع إستراتيجية تتوافق مع الحجم الهيكل ي التنظيمي وطبيعة البيئة المحيطة والمتغيرات المحلية والدولية[1].

الشكل رقم(2):أبعاد الحكم الراشد.

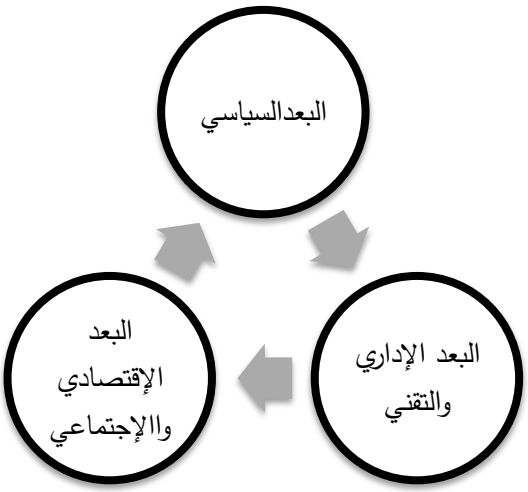

المصدر: إعداد الباحثة.

انطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن الحكم الراشد هو عبارة عن تفاعل هذه الأبعاد فيما بينها، لتشكيل الحكم الراشد، فالبعد السياسي يؤثر في العدالة التوزيعية للثروات وفي الأداء التنظيمي للنشاط الاقتصادي، كما أن للبعد الإداري تأثير على المجال الاقتصادي من خلال إصلاح الإدارة الحكومية، أما البعد الاقتصادي فيبرز في فتح مجال النقاش حول القضايا العامة ومكافحة الفساد الاقتصادي، وتنويه الرأي العام بتوفير المعلومات بكل شفافية مما يجعله يؤثر على البعدين الآخرين.[2]

المطلب الثاني: فواعل الحكم الراشد

[1]– سايح بوزيد، مرجع سابق،ص،165.

[2]–سارة دباغي، "الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر(1999–2007)".رسالة ماجستير(جامعة آل البيت الأردن،معهد بيت الحكمة،2009/2008)،ص،33.

الحكم الراشد يقوم على نوع من التناسق بني أطرافه الثالث المكونة له والمتمثلة في: الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك في إطار ترابط هذه العناصر.

1) **الدولـة "state"**: مصطلح الدولة له عدة معاني، فمصطل ح الدولة بمعناه الواسع هو تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة.المعنى الثاني أضيق من ذلك ويراد به الحكام بالمقابلة للمحكومين داخل المجتمع السياسي، وهذا هو المعنى المقصود عندما نقول أن الدولة تسيطر أو أن الدولة عاجزة عن حل مشاكل المجتمع، أما المعنى الثالث وهو أكثر ضيقا فتشير فيه كلمة الدولة إلى جزء من السلطات العامة وهي السلطة المركزية بالمقابلة للسلطة المحلية أي الولايات والمحافظات والمدن والقرى بمعنى أن على السلطات المحلية تنفيذ الخطة العامة للدولة [1]. والدولة بوصفها سلطة فعالة وسلطة ذات سيادة تعرف أيضا بأنها سلطة شرعية. وموافقة الرأي العام على سلطة الدولة هي أحد العناصر المكونة لها وهي بمثابة شركة اجتماعية يقبل بها رعاياها على وجه العموم، حرصا على تسوية منازعاتهم [2]. وفي هذا الإطار المطلوب من الدولة كطرف من أطراف الحكم الراشد، أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، والى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف والمؤسسات الرسمية. وفي ظل الدولة التي تتواجد فيها

---

[1]– سعاد الشرقاوي،" النظم السياسية في العالم المعاصر".متحصل عليه: http://www.ao-academy.org/docs/alnodhom_alsiyasiyah_fe_al3alam_almo3aser_2703009.pdf ، ص،11.تاريخ الاطلاع: 2014/12/09.

[2]– جاك دوه نيدييه دي فابر، الـدولة.تر: أحمد حسين عباس،القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر،[د،ت،ن]،ص،ص،5،6.

الانتخابات والديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة، ووظائف الدولة متعددة الجوانب، بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتمتلك سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة التي تعمل على خلق بيئة مساعدة. وهذه الوظائف تعني:

- ✓إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر، ثابت، فعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة.
- ✓تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق.
- ✓الاهتمام بتقديم السلع.
- ✓تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية.

وعلى اثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات، ذلك أن الحكم الراشد يهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقرا، وهذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار وتحقيق وإدامة نوعية الحياة التي يريدون تحقيقها. و أن المؤسسات الحكومية تستطيع أن تمكن الناس، الذين تقوم بخدمتهم وذلك بتزويدهم بالفرص المتساوية وتدعيم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفتح المجال للحصول على الموارد. لكن لا تستطيع الدولة تمكين الناس، إلا بتوفير جهاز تشريعي وعمليات انتخابية وأنظمة قضائية وقانونية تعمل بشكل جيد. فضرورة وجود برلمان ينتخب أعضاءه بحرية وعدالة، تمثل فيه مختلف الأحزاب ومختلف المناطق، من شأنه أن يسمح بزيادة المشاركة الشعبية ومساءلة الحكومة، فوجود الثقة يؤدي إلى زيادة الشرعية السياسية فالأنظمة القانونية والقضائية الفعالة بدورها تعمل على حماية دولة القانون وحقوق الجميع [1].

[1]– ليلى لعجال،"واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:الديمقراطية والرشادة،2009،2010)،ص،ص،51،52.

2)**القطاع الخاص "the private sector"**: يعرف القطاع الخاص بشكل عام على انه ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإدارتها.ومن أهم مميزات هذا القطاع السرعة في الانجاز والإبداع، والديناميكية والحيوية والسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة،أي عدم وجود بيروقراطيةة معرقلة للتسيير الفعال ونجاعته بعكس القطاع العام البطيء في حركته ومبادراته، لأنه يخضع لتخطيط مركزي و مسير إداريا، وتحكمه أساليب بيروقراطية وسياسية.[1] إن الهدف الأساسي للقطاع الخاص هو تحقيق الربح بأكبر قدر ممكن؛ لذلك يعد اللبنة الأولى والركيزة الأساسية للاقتصاد العالمي؛ إذ يعتبر أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لأنه يسعى دوما لتلبية حاجات اقتصاد الدولة.ويعتبر الحل الأمثل لكل العلل الاجتماعية والاقتصادية؛فهو يساهم في شتى دول العالم، من خلال الدور الذي يلعبه كمنتج ومصدر؛ بغية تعزيز فرص النمو، وتحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي.كما له القدرة على توفير إدارة كفأ؛ مما يقتصد في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات؛ فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي، وخلق سوق مالية نشيطة تشجع على الادخار الذي يوجه الاستثمار، بالإضافة إلى تخفيف العبء على الدولة، من حيث تمويل المشروعات العامة وتحمل الخسائر [2]وتوفير فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة، والتخفيف من البطالة . وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات العامة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص في العديد من الميادين.فالحكومة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار ما

---

[1]– صباح لمزاود،"دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة–دراسة ميدانية في المدينة الجديدة–حي منجلي–".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،قسم علم الاجتماع،تخصص:علم الاجتماع الحضاري،[د،ت،ن])،ص،ص،21،22.

[2]– موسى سعداوي،"دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر–".أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص:تخطيط اقتصادي،2007/12/26)،ص،ص،243،244.

يسمى حوكمة الشركات [1] "corporate governance" . التي تضمن مستوى معيناً من الشفافية والعدالة والدقة المالية. و يعد مصطلح حوكمة الشركات من أهم وأشمل المصطلحات التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظراً لارتباطها بالجوانب التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية . فحوكمة الشركات قد ارتبط بإصلاح وتحسين السوق المالية وتشغيل الشركات في أغلب دول العالم, وتعتبر عامل جذب واستقطاب للاستثمار الأجنبي.

و هناك مجموعتان من المحددات التي يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات, وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين:

أ) المحددات الخارجية: إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة, وتشمل هذه المجموعة:

- ✓ المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات .
- ✓ تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس .
- ✓ كفاءة وجودة القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات.
- ✓ وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.
- ✓ وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

[1] – ليلى لعجال،مرجع سابق،ص،52.

ب) المحددات الداخلية: هذه المحددات تشمل:

✓القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.

✓توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

✓الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي .

✓زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.

✓العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين .

✓ العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص, وخاصة قدراته التنافسية .

✓ مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح .

✓ خلق فرص العمل[1] .

3)**المجتمع المدني** " **civil society**": لقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية البرجوازية منها والماركسية، الكلاسيكية والحديثة معا، وقد كانت لكل منهم وجهته ونظرته الخاصة، لكنها تصب أساسا في فكرة واحدة مفادها أن هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية. [2]وبالتالي هناك تنوعات عديدة من التحديدات والتعريفات لمفهوم المجتمع المدني في الأدبيات الأجنبية والعربية فحسب ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات

[1]– مناور حداد،"دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية".المؤتمر العلمي الأول حول(حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،15/16/اكتوبر2008)،ص،ص،4،7.

[2]– صونية العيدي ،" المجتمع المدني...المواطنة والديمقراطية–جدلية المفهوم والممارسة–".الجزائر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد:32، 2008، ص، 3.

الوحدة العربية 1992 عرفت المجتمع المدني على انه:"يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" [1].

ويشير المجتمع المدني إلى مختلف الهيئات والمنظمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادا ت المهنية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية [2]. و قد ارتبط صعود المجتمع المدني ليتصدر أجنده الأكاديميين و صانعي القرار، بالتأكيد المستمر على تراجع أهمية دور الدولة، وضرورة إحلال المجتمع المدني محلها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. لخدمة أغراض تتعلق بأمور الحياة اليومية، والتي يرتبط وجودها في كثير من الأحيان بتحقيق مصالح مباشرة لأعضائها، كالنقابات، واتحادات العمال والاتحادات التجارية .فهي تسهم –بشكل غير مباشر – وذلك عن طريق ما تقوم به من أنشطة كعقد الندوات أو الحلقات النقاشية، في تنمية المهارات الأساسية اللازمة للمشاركة، وذلك من خلال تحاور أعضائها مع

[1] – الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص، 26.

[2] – عبد النور ناجي ،المدخل إلى علم السياسة.عنابة:دار العلوم،2007،ص،170.

أقرانهم حول القضايا المختلفة التي تتعلق بإدارة شؤون المجتمع[1]. لذا نجد بأن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيداً للحكم من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدمها وفق الآليات التالية:

✓التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

✓تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

✓مساعدة الحكومة، عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

✓العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة .

✓تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف، ومساءلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات، والتعبير الحر عن الرأي[2].

ويعد المجتمع المدني الوعاء الأمثل لقيام القيم الديمقراطية في المجتمع حيث يوجد ارتباط قوي بين تطور المجتمع المدني والانتقال إلى الديمقراطية. وهناك أطر سياسية وقانونية لابد من توفرها لوجود مجتمع مدني، منها: سيادة الحياة الدستورية التي تقوم على مبادئ الحرية الفردية والديمقراطية ومنها:

[1]– انجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر.القاهرة: المركز لمصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، [د، ت، ن]، ص، ص، 64–77.

[2]– زهير عبد الكريم الكايد،مرجع سابق،ص،48.

الفصل بين السلطات، والفصل بين الدين والدولة، وإقرار التعددية الفكرية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، وحرية تكوين المنظمات الاجتماعية السياسية.[1]

تتنوع وظائف المجتمع المدني وأدواره تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها، وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار، ويمكن تقسيمها إلى:

1)وظائف تتعلق بدعم جهود التنمية من حيث تقديم المعونة الاقتصادية للقطاعات الفقيرة التي تضررت نتيجة سياسات الإنفاق الحكومي بمعنى أن المجتمع المدني يعمل على ملئ الفراغ الذي ينجم عن انسحاب الدولة التدريجي من بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

2)وظائف تتعلق بدعم التطور الديمقراطي وتوسيع المشاركة العامة، و مراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة والتثقيف والتدريب.

3)وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة و التطوع والتواصل مع المنظمات الدولية و مع المتغيرات الدولية.

فمنذ التسعينات من القرن الماضي تزايد الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية كشريك للدولة في التنمية ، و تزايد ذلك الاهتمام في بداية القرن الحالي ، حيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بكل تنوعها مقبولة لدى الرأي العام والحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية المتاحة ، و قد تزايد أيضا عدد المنظمات الأهلية في العالم وخاصة الدول النامية وتنوعت نشاطاتها وتزايد حجم وعدد المستفيدين منها ، كما تزايد حجم إنفاقها على الخدمات الاجتماعية .

[1]– محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية دراسة تحليلية نقدية.الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات، 2014، ص، 42.

وتعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني أحد أهم محاور حسن الحكم ، بحيث اعتبر التأكيد على فعالية المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية ، فالمجال الاجتماعي المستقل عن الدولة الذي يؤكد على وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات تتيح قدرا من التوازن بين طرفي معادلة القوى [1].

الشكل رقم(3): بيئة الحكم الراشد.

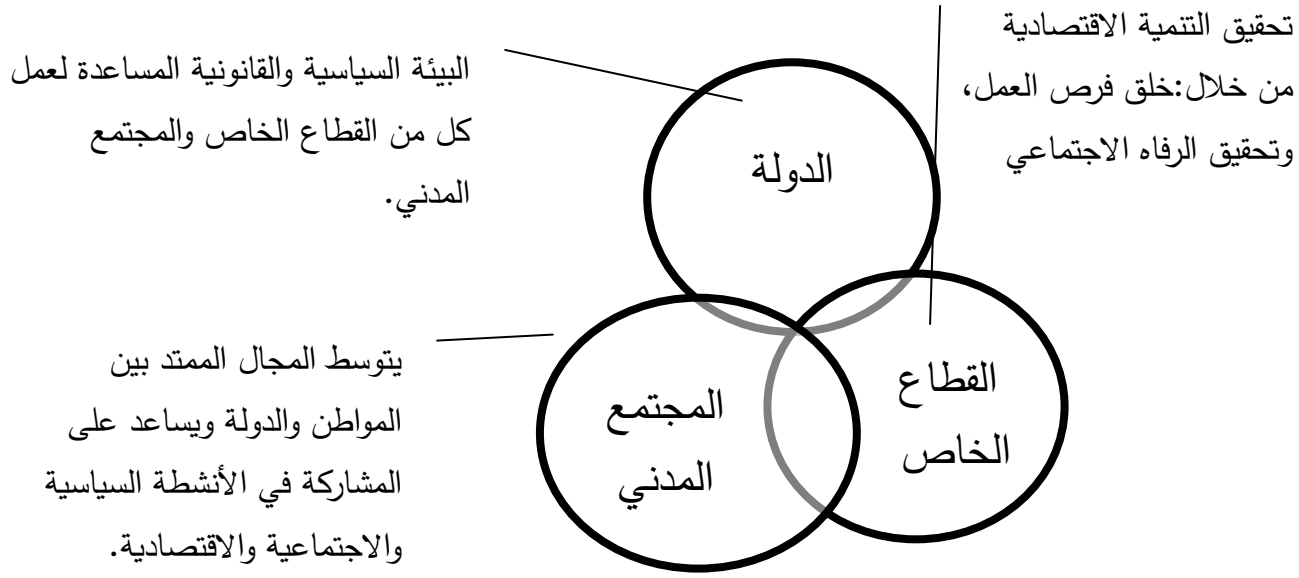

المصدر: إعداد الباحثة

ومنه نجد أن بناء الحكم الراشد و تعزيزه يحتاج إلى تكامل و تضافر جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على كافة الأصعدة، فالدولة وحدها غير قادرة على إقامة حكم راشد و بناء مجتمع ديمقراطي، فهي لم تعد القوة الفاعلة الوحيدة في المجتمع، فالمجتمع المدني و القطاع الخاص

[1]– عبد النور ناجي، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر–دراسة حالة الأحزاب السياسية–".الجزائر، مجلة المفكر، العدد الثالث، [د، ت، ن]، ص، 112، 113.

يلعبان أدوارا حاسمة في التنظيم الاجتماعي و في العمليات الاقتصادية و الاجتماعية، و هو ما يتطلب نظاما قانونيا و إصلاحات اقتصادية و مالية تطوير العلاقة بين الفواعل ،و تحمي كل طرف من تدخل الأطراف الأخرى[1].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الحكم الراشد:

يعتبر الحكم الراشد الحلقة المعقدة في موضوع التنمية الشاملة، إذ أن هذا البعد يمس جوانب غير مادية يصعب إخضاعها للقياس الكمي كما أن الكثير من أبعاد الحكم الراشد ذات حساسية كبيرة(سياسية، ثقافية...)، وقابلة للتلاعب السياسي، حيث تصبح في الكثير من الأحيان أداة للضغط والابتزاز خاصة في ظل غياب الحكم الراشد، وقد تم تصنيف مؤشرات قياس الحكم الراشد إلى صنفين:

1) **المؤشرات الموضوعية:** هي مؤشرات تقوم على أساس قياس متغيرات موضوعية لا تقبل الجدل في مظهرها الشكلي، ولكن الملاحظ هنا أن هذه المؤشرات يمكن أن تكون غير موضوعية في مضمونها، أي ما هي إلا واجهة لوجود حكم راشد غير صحيح، ودليل ذلك أن الكثير من البلدان نجد فيها انتخابات تعددية ونسب مشاركة مرتفعة والعديد من المنظمات غير الحكومية، ولكنها ما هي إلا مظاهر شكلية لغياب الحكم الراشد الحقيقي.وتتمثل أهم المؤشرات الموضوعية في:

- تاريخ آخر الانتخابات
- نسبة المشاركة
- تاريخ حصول المرأة على حق الانتخاب
- نسبة الانخراط في النقابات

[1]- آسيا بلخير ،مرجع سابق،ص،67.

– عدد المنظمات غير الحكومية، حماية الحق النقابي...الخ.

2) **المؤشرات غير الموضوعية:** سميت بهذا لأنها تقوم على سبر الآراء لدى عينات من الخبراء الدوليين ولدى السكان لأن الرأي هو تعبير شخصي على قضية ما على خلفية شخصية مركبة من خلفيات سياسية، عقائدية، ثقافية واجتماعية وهذه الأبعاد لا تكون بالضرورة موضوعية. ولكن الملاحظ كما أثبتته الدراسات الإحصائية أن هذه الطرق الإحصائية إذا كانت قائمة على الطريقة العلمية يمكن أن تكون موضوعية في الجوهر رغم أنها في الشكل سميت غير موضوعية والتي يمكن أن تكشف الكثير من الحقائق والأدلة والتي يمكن أن تخفيها المؤشرات الموضوعية.إن أهم الدراسات حول المؤشرات غير الموضوعية تقوم بها المنظمات غير الحكومية ومراكز البحث الجامعية وهيئات دولية[1]. ومنها: منظمة الشفافية والبنك الدولي الذي حدد ستة مؤشرات لتحقيق الحكم الراشد. ومتمثلة في:

المؤشر الأول: تلك العملية التي من خلالها يتم انتخاب المسؤولين والرقابة عليهم ومن ثم عزلهم عند الضرورة ولأجل تحقيق ذلك تم الاستعانة بمؤشرين من مؤشرات إدارة الحكم وهما: [2]

1.مؤشر المساءلة وإبداء الرأي: يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

2.مؤشر الاستقرار السياسي:يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

---

[1]– سارة بوسعيد،"دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا".رسالة ماجستير(جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،2013/2012)،ص،ص،38،39.

[2]– محمد أحمد جاسم ،" مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق". مجلة الاقتصاد الخليجي،العدد:19،2011،ص،ص،8،9.

المؤشر الثاني: قدرة الدولة والإمكانات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد وتطبيق السياسات الصحيحة والتي تعني المؤشرات الآتية:

3.مؤشر الفاعلية الحكومية: يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

4.مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك. ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسية التي تواجه الشركات

المؤشر الثالث: احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وهذا يشمل المؤشرات الآتية:

5.مؤشر سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف

6.مؤشر مكافحة الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد بكل أشكاله، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات

الدولة.[1] ووضعت هيئة البنك العالمي مقياسين لاختبار وتحقيق الحكم الراشد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هما :

1. **مقياس المساءلة العامة:** وتتضمن

- مدى إنفتاح المؤسسات السياسية.
- مستوى المشاركة السياسية ونوعيتها.
- درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة لدى الشعب.
- حرية الصحافة. وتتخلف في هذا المجال دول المنطقة بشكل أكبر بكثير،وترتفع في سائر أنحاء العالم، نوعية المساءلة العامة بإرتفاع الدخل، لكن هذا لا ينطبق على منطقة الشرق وشمال إفريقيا.

2.**مقياس جودة الإدارة** : وتتضمن

- فعالية البيروقراطية و كفاءتها
- حكم القانون
- حماية الملكية الفكرية
- مستوى الفساد
- نوعية التنظيمات

[1]– عبد القادر يختار، عبد القادر عبد الرحمان،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية".المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول(النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي،الدوحة،19–2011/12/21)،ص،6.

– آليات المساءلة الداخلية. وتوازي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا المؤشر، بشكل عام، مثيلاتها على مستوى العالم، وإن تخلفت عنها قليلا[1].

كما ربط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الحكم الراشد بمفهوم التنمية البشرية، ويتم تصنيف الدول على أساس مؤشراتها(التنمية البشرية)، هذه المؤشرات نفسها تعتمد في تقييم الحكم الراشد، ويتكون دليل التنمية البشرية من مقياس يضم ثلاثة أبعاد تتمثل في[2]:

– أن يعيش الإنسان حياة مديدة بصحة سليمة

– أن يكون متعلما

– الحصول على مستوى معيشي لائق. وبالتالي، فإنه يجمع مقاييس متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة، والدخل.

ومنذ إنشاء دليل التنمية البشرية 1990، جرى تطوير ثلاثة أدوار تكميلية لتسليط الضوء على جوانب معينة من التنمية البشرية: دليل الفقر البشري، ودليل التنمية المتعلق بالجنوسة، ومقياس تمكين الجنوسة. ويمكن إستشفاء ذلك من خلال الجدول التالي:

[1]– تقرير البنك الدولي، مرجع سابق، ص، 33، 34.

[2]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2003، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.بيروت: مطبعة كوركي، ص، 60.

الجدول رقم(1): دليل التنمية البشرية،دليل الفقر البشري1،دليل الفقر البشري2، دليل التنمية المتعلق بالجنوسة_مكونات متشابهة،مقاييس متباينة.

الدليل	مدى العمر	المعرفة	مستوى معيشة لائق	المشاركة أو الاستبعاد
دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة	1.معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة 2.معدل مجموع الالتحاق بالمدارس	الناتج المحلي الإجمالي للفرد(معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).	–
دليل الفقر البشري1	الاحتمال عند الولادة بعد العيش إلى سن 40.	معدل الأمية بين البالغين	الحرمان في توفير الحاجات الاقتصادية يقاس ب: 1.النسبة المئوية للمحرومين من المنفذ إلى مصدر مياه محسن 2.النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة، الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم.	–

دليل الفقر البشري2	الاحتمال عند الولادة بعد ا لعيش إلى سن 60.	النسبة المئوية للبالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة والكتابة.	النسبة المئوية للذين يعيشون تحت خط فقر الدخل(50%من متوسط المعدل في الدخل المتاح للأسر)	نسبة البطالة لأمد طويل(12 شهرا أو أكثر)
دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة للإناث والذكور	1.النسبتان المئويتان لإلمام البالغات والبالغين بالقراءة والكتابة. 2.مجموع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي للإناث والذكور	الدخل المكتسب المقدر للإناث والذكور، مبينا سيطرة النساء والرجال على الموارد.	-

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2003.متحصل عليه:

http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr03/chapter2.pdf. بتاريخ:2014/12/25.

من هذا الجدول يتضح أن دليل التنمية البشرية يشمل ثلاثة مؤشرات هي:

1.العمر المرتقب عند الولادة كمؤشر للصحة.

2.مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة كمؤشر للتعليم.

3.التحكم في المورد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة كمؤشر للدخل[1].

خلاصة الفصل الأول :

إن الحكم الراشد جاء من أجل إيجاد بيئة حكم خالية من مظاهر الفساد، فهو يعتبر أساس نجاح الإصلاحات الاقتصادية وترسيخ دولة القانون وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة.حيث يهدف إلى توسيع خيارات جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات الأكثر فقرا وتهميشا مع الاهتمام في نفس الوقت بالأجيال القادمة وحقها في عيش حياة كريمة، مع ضرورة تحقيق قدر أكبر من الدمج بين المجالات

[1]– سوسن مريبعي ،"التنمية البشرية في الجزائر–الواقع والأفاق–".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة–02–،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير،تخصص:تسيير الموارد البشرية،2013/2012)،ص،81.

السياسية و الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانوني وبمشاركة القوى الفاعلة– الدولة ، المجتمع المدني، القطاع الخاص–.

الفصل الثاني:

أهداف وسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-UNDP-

تمهيد الفصل الثاني:

حظيت مسألة التنمية في ظل الأمم المتحدة باهتمام جدي ضمن مواثيقها أو بفعل ممارساتها الميدانية من خلال تخصيصها للعديد من البرامج التنموية لصالح دول العالم الثالث، ويظهر هذا جليا في المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة والذي فوضى للجمعية العامة سلطات إنشاء أجهزة فرعية تهتم بمجال التنمية ممثلا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ * الذي يقوم من خلال لجانه الموزعة عبر القارات الخمس، بتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء خاصة الدول الأقل نموا.

يصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سنويا تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990، وتعتمد هذه التقارير نهجا محوره الإنسان باعتباره ثروة الأمم الحقيقية وأن الاستثمار في تنميته هو السبيل الأكثر ضمانا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، فالتقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد وقدراتهم على تحصيل التعليم، ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول والشعور بالأمان. إنما هو في تحصين الانجازات وتوفير الظروف الملائمة لاستمرار التنمية البشرية . تطرقنا في هذا الفصل إلى أهداف وسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف ببرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

المبحث الثاني: أجندة عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المنطقة العربية.

—

* أنشئ وفقا للقرار رقم 2009 الصادر في 1965/11/22

المبحث الأول: التعريف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أنشئ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بقرار أصدرته الجمعية العامة عام 1965 ، بنيويورك و يتكون من 177 دولة . وقد كان نتيجة دمج مؤسستين في سنة 1965 من طرف الجمعية العامة سمي: البرنامج الموسع للمساعدة التقنية وصندوق الأمم المتحدة الخاص. [1]ويتولى هذا الجهاز مجلس إدارة ومدير تنفيذي يعتمد في تمويله على ما يتلقاه من التبرعات و المساهمات من الدول الأعضاء[2].

يعد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منظمة تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعارف والخبرات والموارد بهدف مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل وتحقيق أهدافها التنموية، فمنذ سنة 1966 عمل البرنامج مع العديد من الجهات المجتمعية لمساعدة الشعوب على الوقوف في وجه الأزمات مع الحفاظ على جودة الحياة[3]. ويهتم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأربعة محاور على وجه التحديد وهي: الحد من الفقر وتحقيق الأهداف التنموية، الحوكمة الديمقراطية، منع الأزمات والتغلب عليها، والبيئة والتنمية المستدامة.

فمنذ إعلان الألفية في 8 سبتمبر 2000 اتجه العالم نحو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية مع منظومة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لترجمة الأهداف الإنمائية للألفية إلى إطار عمل.[4]

المطلب الأول: أهداف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

---

[1]– محمد سعادي، قانون المنظمات الدولية– منظمة الأمم المتحدة نموذجا–.ط1،الجزائر: دار الخلدونية،2008،ص،116.

[2]– محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية–الأمم المتحدة–.ط1، الإسكندرية: منشأة المعارف،2000،ص،156.

[3]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،"نبذة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية".متحصل علية: http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/operations/about_undp.html .بتاريخ2015/2/6.

[4]– مروة سليمان يوسف صلاح،"دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دور إفريقيا جنوب الصحراء،2010/2000". رسالة ماجستير(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2011/2010)،ص،ص،27،26.

كان إعلان الألفية عام 2000 المنبثق عن قمة الأمم المتحدة للألفية. علامة بارزة في التعاون الدولي، وجهود التنمية الملهمة التي عملت على تحسين حياة مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم.حيث اتفق قادة وممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة– 189 دولة–على استراتيجيات وإجراءات ملموسة لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. فتحقيق الأهداف مسؤولية الجميع، وان التقصير تجاه تحقيقها سوف يضاعف الأخطار في العالم، ابتدأ من عدم الاستقرار إلى تفشي الأمراض الوبائية والتدهور البيئي. ولكن تحقيقها سيضع الدول على مسار سريع تجاه عالم أكثر استقرار وعدلا وأمنا[1].

ويؤدي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دورا مهما بصفته مناصرا رئيسا للأهداف الإنمائية للألفية وداعما للإجراءات الرامية إلى تحقيقها.سواء من خلال البرامج التي يديرها أو عبر قيادته لمنظومة إنمائية للأمم المتحدة حيث يتواجد في 177 بلدا ومنطقة ويعمل مع شركاء وطنيين ودوليين لدعم أنشطة الارتقاء بمستوى المعيشة وخلق فرص العمل وتمكين المرأة من عيش حياة مثمرة، كما يسعى لتحقيق عالم خال من الفقر ومتحرر من أوجه اللامساواة والإقصاء، ومواجهة نحو تحقيق الفوائد المشتركة للتنمية البشرية المستدامة [2]. وإيجاد حلول محلية للتحديات التنموية على الصعيد الوطني والعالمي، حيث يتم إعداد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على محاور رئيسية،كما يلي:

1. تمكين ودعم قدرات الإدارة المحلية والمجتمع المحلي ليتسنى لها تنسيق جميع الجهود المبذولة في مجالات التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، والمشاركة الفعالة في وضع الإستراتيجية الاجتماعية، والتي ستترجم نهج الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع ومن ثم مراقبة سير العمل للتأكد من الوصول إلى الأهداف المنشودة.

[1]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الإنمائية 2010.نيويورك: الأمم المتحدة، 2010، ص، 3.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2013/2012: دعم التقدم العالمي.نيويورك:الأمم المتحدة،2013،ص،1.

2. تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني لتمكينها من تمثيل المجتمع المحلي والمشاركة في تطوير وتطبيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة العمل، والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

3. تحضير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية بمساهمة من جميع الأطراف المعنية ووضع الإطار الزمني للمراقبة ومتابعة سير العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[1].

4. الانتقال من الدعوة والتخطيط للأهداف الإنمائية للألفية إلى تسريع تحقيق تلك الأهداف مع اقتراب الموعد المحدد لذلك في عام 2015.

5. تركيز أكبر على العمل في مجال الحكم المحلي.

6. تأكيد أكبر على الانتعاش الاقتصادي من الأزمات والكوارث بما في ذلك مشاريع لتوفير سبل العيش وتوليد الدخل.

7. دعم اكبر لتطوير وتنفيذ استراتيجيات إنمائية لخفض الانبعاث ثاني أكسيد الكربون، ومرونة إزاء التغيرات المناخية[2]. كما يعكف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في نشاطه على الجوانب البشرية للتنمية مشجعا على بروز رؤية جديدة للتنمية، تم توضيحها من خلال التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يصدرها منذ سنة 1990. [3] حيث يدعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الدول في جهودها الرامية إلى وضع الناس في صلب التنمية البشرية المستدامة، وإقامة الروابط بين الشعوب والبلدان والشركاء والقضايا لكي يتم تحقيق التنمية المأمولة على نحو أفضل وأسرع ولكي يتم أيضا التشارك في منافعها على نطاق واسع[4] من خلال:

---

[1]–مروة سلمان يوسف صلاح، مرجع سابق،ص،27.

[2]–برنامج الإنمائي للأمم المتحدة،التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2013/2012.مرجع سابق،ص،ص،3،2.

[3]–نضيرة قوريش،"التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية2014/2010".الجزائر ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد:6،2011،ص،33.

[4]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2013/2012.مرجع سابق،ص،ص،3،2.

- ✓ الحد من الفقر والجوع ورفع مستويات التغذية.
- ✓ توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع أفراد المجتمع، والعمل على القضاء على الأمية والجهل.
- ✓ إزالة الفوارق والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- ✓ تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن ال15 و المرأة الحامل.
- ✓ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية مثل الايدز أو السيد، الملاريا وحدوث أمراض أخرى– إيبولا– .دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية، وتقليص نسبة فرصة الحصول على مياه الشرب غير المأمونة إلى النصف.
- ✓ تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية.[1]

كما يركز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أربعة عناصر بالغة الأهمية من عناصر التنمية البشرية: القضاء على الفقر، خلق الوظائف واستدامة الرزق وسبل العيش، حماية البيئة وتجديدها، تشجيع النهوض بالمرأة. وتستند هذه الأهداف جميعها لتنمية القدرات على الحكم الرشيد[2].

حيث أنشئ هذا البرنامج، كقاعدة عامة، من أجل تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية لتطوير نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية والفنية،من أجل تمويل مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة لهذه الدول،مثل: المياه والزراعة والصناعة والتعليم بما يؤدي إلى خلق الظروف التي من شانها أن تجعل الاستثمار ممكنا أو أكثر فاعلية من خلال[3]:

---

[1]– مريبعي سوسن،مرجع سابق،ص،8.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،1997،ص،8.

[3]– مصطفى سيد عبد الرحمن، المنظمات الدولية المتخصصة.القاهرة:دار النهضة العربية، 2004/2003، ص، 65.

- ✓ مساعدة الدول في تحديد استراتيجياتها وسياساتها للتنمية الإنسانية المستدامة وتعبئة الموارد الضرورية اللازمة لذلك.
- ✓ تزويد الدول بآليات مناسبة وكافية لتطوير عملية التنمية تستهدف إزالة العقبات أمام التنمية، ومراجعة ومراجعة الفقر، وذلك بالتعاون مع شركاء آخرين للتنمية[1].
- ✓ القضاء أو التقليل المعتبر للأمية وذلك طبقا لسياسة اليونسكو بخصوص التعليم مدى الحياة.
- ✓ القضاء على الجوع وسوء التغذية في أسرع وقت ممكن.
- ✓ توفير أعظم فرصة للمرأة بخصوص الخدمات الصحية كالتعليم،التشغيل والمصادر المالية، ومشاركة أكثر في تحليل وتخطيط وصنع القرار وتقسيم التنمية. [2] و لتحقيق هذه الأهداف يطلب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من الدول وشعوبها أن تتعهد باعتبارها المسؤولة الأولى عن التنمية بالمشاركة الفعالة في عملية التنمية.[3]

وتتجلى أهمية الأهداف الإنمائية من خلال مقولة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون" Ban Ki-moon":"أظهرت الأهداف الإنمائية للألفية أن بإمكاننا أن تحدث فوارق عميقة في حياة الناس. وقد شهدت الرحلة التي بدأناها عام 2000 بناءنا لقاعدة صلبة لتحقيق المزيد من التقدم"[4].

ومن ثم فإن أهميتها تكمن في:

1. نقطة إرتكاز السياسات الإنمائية الدولية:

---

[1]– إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية.الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة، 2007، ص، ص،109،107.

[2]–غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص، 170.

[3]–إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص، 109.

[4]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2014:المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر، نيويورك، 2014، ص، 56.

تجاوزت الأهداف الإنمائية للألفية الاهتمام الإنمائي المحدد مكانيا، لتصل إلى شراكة عالمية للحد من الفقر،وتحسين مستويات الصحة، واحترام حقوق الإنسان، وبلوغ المساواة بين الجنسين، وتحقيق الاستدامة البيئية. ولا يتحقق هذا إلا من خلال منظومة لتقاسم المسؤولية بين الدول الغنية والدول الفقيرة.فالدول الفقيرة من حقها أن تطالب الدول الغنية برفع سقف المعونات الإنمائية، وتحسين فرص الوصول إلى أسواقها، وتحمل مسؤولياتها كاملة إزاء التدهور الذي لحق بالنظام البيئي العالمي والذي كان نتيجة لنمط التنمية الذي انتهجته. وبإمكان الدول المانحة مطالبة الدول الفقيرة بإرساء آليات الحكم الراشد والمساءلة من أجل ضمان الاستخدام الأمثل لتلك المعونات[1].

2. سبيل للحياة المنتجة:

إن الغايات الإنمائية للألفية مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى أكثر من بليون شخص مازالوا يعيشون في حالة فقر مدقع. فهذه الغايات تمثل أهدافا بحد ذاتها، وتمثل بالنسبة لهؤلاء مدخلات رأسمالية وسبيلا لحياة منتجة ولنمو اقتصادي ولتحقيق مزيد من التنمية. فالعامل الأوفر صحة هو عامل أكثر إنتاجا. والعامل أفضل تعليما هو العامل أكثر إنتاجا. ويؤدي تحسين البنية التحتية إلى زيادة نصيب الفرد من الإنتاج ومن ثم فإن كثرة الغايات تشكل جزءا من تراكم رأس المال، بمعناه الواسع،فضلا عن كونها أهدافا مرغوبة بحد ذاتها. فالغايات المتعلقة بالجوع والمرض تشكل جزءا من رأس المال البشري. أما الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وسكان العشوائيات الفقيرة فتشكل جزءا من البنية التحتية. وأما الغايات المتعلقة بالاستدامة البيئية فهي تشكل جزءا من رأس المال الطبيعي.

[1]–بلعاطل عياش،"سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييميه لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات".رسالة ماجستير(جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،2011/2010)،ص،78.

3. دعامة للسلم والأمن العالميين:

يشكل انتشار الفقر وتدني مستويات المعيشة وتدهور الأوضاع الصحية بيئة ملائمة لتغذية التوترات وتربة خصبة لنشوب الصراعات المسلحة من أجل الاستحواذ على الموارد البالغة الأهمية كالمياه والمراعي والنفط والماس والأخشاب من الأمثلة على هذا: السودان والكونغو الديمقراطية... ولقد شدد بعض زعماء العالم على أن الكفاح في سبيل تحقيق الأمن العالمي –وقف الحروب والعنف الداخلي والإرهاب– يقتضي استئصال الفقر. ولذلك ينبغي أن يتخذ تحقيق الغايات الإنمائية للألفية مكانة مركزية في الجهود الدولية الرامية إلى وضع نهاية للصراعات العنيفة ولانعدام الاستقرار والإرهاب. وفي هذا السياق يقول جيرهاد شرويدرGerhard Schroeder مستشار المانيا 2001:"أن الفقر المدقع وتزايد انعدام المساواة بين البلدان وداخل البلدان أيضا، يمثلان تحديين هائلين لعصرنا، لأنهما تربة خصبة لانعدام الاستقرار وللصراعات. و من ثم فإن الحد من الفقر على نطاق العالم أمر أساسي لصون السلام والأمن"[1].

المطلب الثاني: مجالات عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

يعمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتحقيق تحسينات حقيقية في حياه الناس وفي الخيارات والفرص المتاحة لهم، ويزود البلدان بالنصح القائم على الأدلة فيما يتعلق بالسياسات ويزودها بالروابط والمعارف للحصول على الموارد الوطنية والدولية وإدارتها لضمان الحصول على نتائج إنمائية حقيقة. [2]ومن مجالات العمل الرئيسية التي يعنى بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي:

1. الحد من الفقر:

[1]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" الاستثمار في التنمية :خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية". نيويورك، 2005، ص، 3.

[2]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2011/2010:تنمية محورها الناس.نيويورك: الأمم المتحدة،2011،ص،ص،10،9.

يعد القضاء على الفقر أولى الأهداف الإنمائية للألفية باعتباره التحدي العالمي الأكبر.حيث يعرفه أمارتيا سنAmartya Sen :"توليفة من الأفعال والحالات تتفاوت من متغيرات أولية مثل جودة التغذية إلى أمور مركبة مثل احترام الذات، ومن ثم فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد منها القدرة الإنسانية للفرد"[1]. انظر المخطط التوضيحي رقم1*:

نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من 1,25 دولار في اليوم،2010،1990(بالنسبة المئوية).

[1]–سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي.ط1،بيروت:دار الساقي،2009،ص،46.

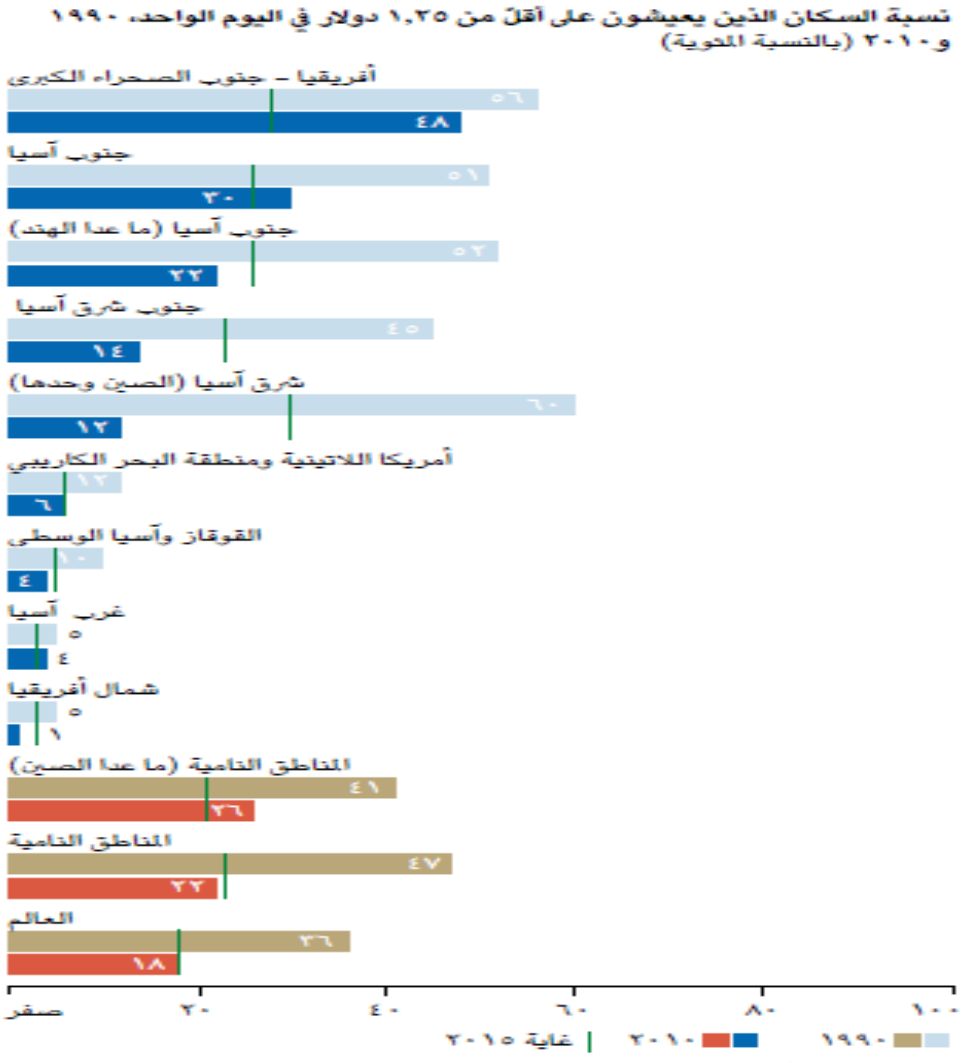

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الانمائية2014: المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر،نيويورك: الامم المتحدة ،ص،8.

يوضح هذا المخطط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد بين سنتي 1990 و2010 في مختلف أنحاء العالم حيث نلاحظ انحفاض عددهم في إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى من 56% الى38 % كما نلاحظ انخفاضها في العالم من 36% إلى 18%.

على الرغم من هذا الانجاز،فإن التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر كان متباينا.فبعض المناطق مثل مناطق شرق آسيا وجنوب شرق آسيا حققت الغاية المتمثلة بتخفيض معدل الفقر المدقع إلى النصف،

إلا أن منطقتي إفريقيا_جنوب الصحراء الكبرى_ وجنوب أسيا لا تزالان متخلفتين عن الركب ووفقا لتوقعات البنك الدولي،فان من غير المحتمل أن تتمكن افريقيا_جنوب الصحراء الكبرى_من تحقيق هذه الغاية بحلول عام 2015.[1]

أما بالنسبة البلدان الخمسة الأعلى من حيث الحصة الأكبر من الفقر المدقع في العالم 2010(بالنسبة المئوية).حسب ما هو موضح في المخطط التوضيحي رقم2*:

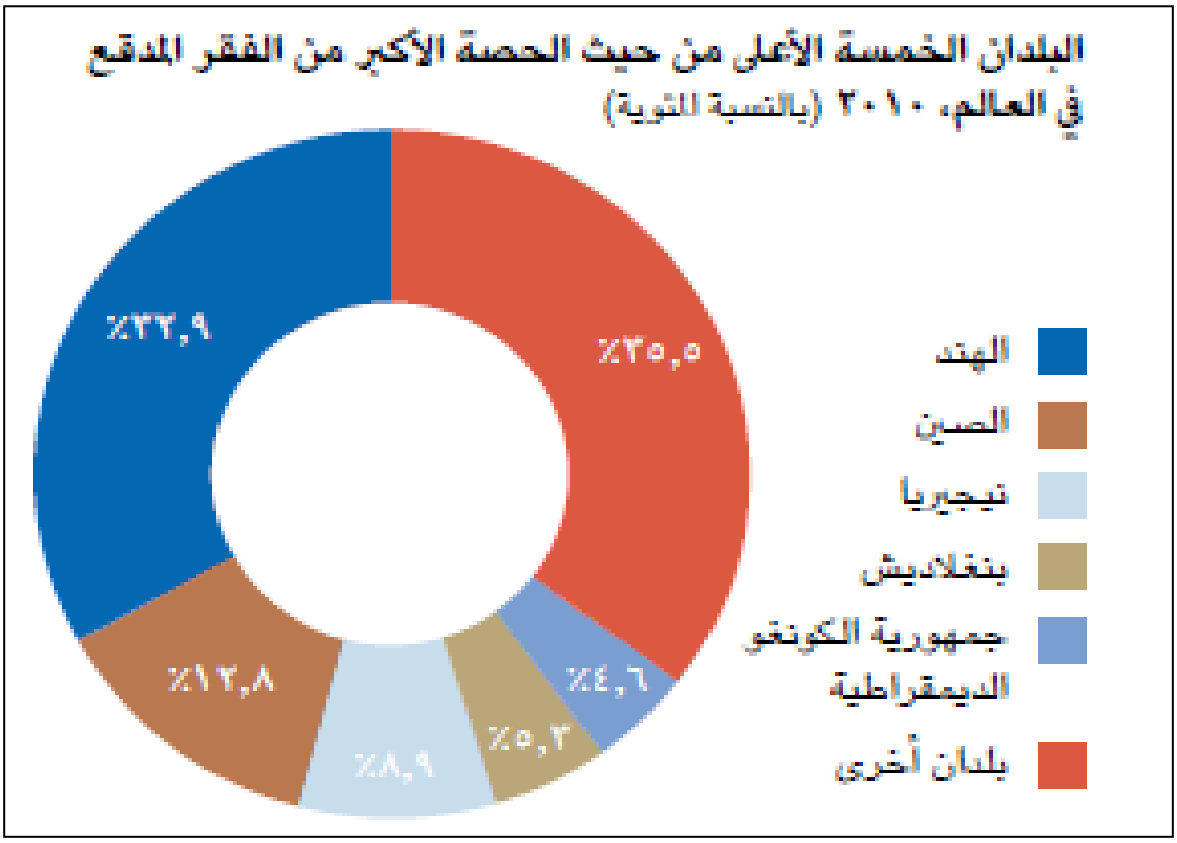

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الانمائية2014،مرجع سابق،ص،9.

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الإنمائية 2014، مرجع سابق، ص، 8.

يمثل هذا المخطط التوضيحي أن أكبر نسبة للقفر المدقع توجد في الهند بـ 22.9% تليها الصين بـ 7. 13% سنة 2010 تليهما كل من نيجيريا 7.9% بنغلاديش 5.3% وجمهورية الكونغو الديمقراطية 3.6%.

2. الحكم الديمقراطي:

يشير مفهوم الحكم وفقا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. وفي الوقت الحاضر أصبحت الحوكمة أو الحكم الرشيد،يشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويؤثر مباشرة في مستوى تحقيق التنمية في أبعادها المختلفة. وتتضمن عناصر الحكم الرشيد:سيادة القانون،الشفافية،بناء التوافق، الاستجابة،المساواة الفعالية والكفاءة والرؤية الإستراتيجية[1].

ولقد أدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي دورا رئيسيا في تطوير مصطلح إدارة الحكم أو الحوكمة.حيث قدمه كآلية لإدامة التنمية عبر العناية بتحقيق التنمية البشرية كمدخل إلى تحقيق التنمية الاجتماعية بصورة شاملة باعتباره المفتاح الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية[2].

وتعد كل من التضمينية والمساءلة ركيزتين مهمتين لإصلاح إدارة الحكم في الدول النامية التي تسيطر فيها السلطة التنفيذية على السلط الأخرى،ولا تسمح للمجتمع بالعمل إلا تحت عباءتها؛

[1]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية العربية2002: خلق الفرص للأجيال القادمة.عمان:إيقونات للخدمات المطبعية،2002 ،ص،101.

[2]– عبد الواحد العفوري ، "أوضاع إدارة الحكم و أثرها على التنمية في اليمن"،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:65،2014،ص،ص،122،123.

وبالتالي فإن هاتين الركيزتين تشمل جميع المواطنين دون أي ممارسة إقصائية من خلال تكريس حقيقي للمساواة بين جميع المواطنين[1]. ويسعى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى حكم ديمقراطي شامل وفعال من خلال الجمع بين قدرته على الدعوة، وتقديم المشورة، وتعزيز فضاءات محايدة للحوار وتحقيق التوافق وبناء المؤسسات.كما يساعد مؤسسات الحكم في البلدان على إحداث إصلاحات دستورية وتنظيم الانتخابات ذات المصداقية، وتعزيز البرلمانات....

3. منع الأزمات والإنعاش:

تؤدي الكوارث والنزاعات إلى تقويض كافة جوانب التنمية ،إذ تعطل التعليم وفرص العمل، وتضعف مستوى الصحة و الرفاه[2]. فمن تفاقم مشكلة انعدام الاستقرار المالي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلباتها، ومن الكوارث الطبيعية المتكررة إلى موجة الاستياء العارم على المستويين الاجتماعي والسياسي بات العالم اليوم يعيش في جو من عدم اليقين. وقد إزدادت بلدانه ترابطا، فبات لكل قرار يتخذ أو حدث يقع في أي مكان تداعيات على أماكن أخرى، ولاسيما في ظل ترابط الأسواق والتواصل الآني بين الناس.ويولد إنتقال عدوى الصدمات عبر الدول،كالإرتفاع الحاد في أسعار الأغذية، والأزمات المالية، والكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، شعورا بالضعف،بل بالعجز أحيانا.وقد تم تسجيل 82 كارثة طبيعية في الفترة من 1901الى 1910 وأكثر من 4.000 أربعة ألاف في الفترة من 2003 إلى 2012.والواقع أن التقدم يتباطأ منذ عام 2008 في المكونات الثلاث لدليل التنمية البشرية في معظم بلدان العالم[3].

[1]-The world ban , « Better governance for develepment in the middle east and north africa : enbancing in clusweness and accountabilit y »2003,p17

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2013/2012.مرجع سابق،ص،14.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2014.مرجع سابق، ص، ص، 30، 32.

يقوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بمساعدة الدول على تحديد المخاطر وإداراتها، وبناء القدرة على الصمود.كي يتمكن الناس من التغلب على الانتكاسات بصورة أفضل.كما يتواجد في الميدان لمساعدة البلدان والمجتمعات المحلية على الانتعاش وإعادة البناء من خلال:

- الخبرة في إعادة توجيه السياسات على نحو أفضل
- انتهاج مسارات إنمائية أكثر استدامة مثل تحسين المؤسسات والخدمات العامة، وتحديث النظم القانونية
- تشجيع الحوكمة الشاملة للجميع،وتوفير سبل معيشة جديدة

ويؤدي التعاون الوثيق مع الشركاء من مقدمي المساعدات الإنسانية إلى تبسيط العمليات وتقليص العبء الإداري على الدول الهشة[1].

4. البيئة والتنمية المستدامة:

تعد البيئة محيط الإنسان، وهي التي تزوده بعناصر البقاء والموارد اللازمة لاستمرار الحياة.وتتأثر البيئة بفعل نشاط الإنسان وبالكيفية التي يستغل بها موارد البيئة المتجددة وغير المتجددة. فكما أن للموارد غير المتجددة نهاية كذلك للموارد المتجددة لها نهاية إذا ما أساء الإنسان استخدامها.لذا فإن الحفاظ على البيئة وصيانتها وحمايتها من التدهور والتلوث ركيزة أساسية لضمان إستمرار الحياة، خصوصا مع ثبوت الترابط الوثيق بين الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة[2].

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2013/2012.مرجع سابق،2013،ص،14.

[2]–شهيرة حسن أحمد وهبي،"الأمن البيئي في المنطقة العربية".من مؤلف:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة.مصر:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007،ص،355.

وهذه الأخيرة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة فهي تتيح،من الناحية الاقتصادية إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل؛ ومن الناحية الاجتماعية، دمج المهمشين في تيار المجتمع؛ ومن الناحية السياسية، منح كل إنسان، رجلا أم امرأة، دورا وقدرة على الاختيار لتحديد مسار مستقبله [1]. فالتنمية المستدامة ليست مجردة دعوة لحماية البيئة بل هي مفهوم جديد للنمو الاقتصادي، مفهوم يوفر العدل والفرصة للجميع دون مزيد من التذمر لمصادر العالم المحدودة وقدرتها على التحمل[2].

فالعلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة برزت في مؤتمر ستوكهولم 1972 حيث كان هناك اقتناع عام بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلها عن بعض،فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء.وكذلك يستلزم في إطار مفهوم الاستدامة عدم الإساءة إلى الموارد الطبيعية واستخدامها بحرص[3].

وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2011 أن العالم يقارب الحدود القصوى لقدرته الكلية على توفير الموارد و إستعاب النفايات، فإذا استهلاك كل فرد في العالم مثال ما يستهلكه الفرد في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا بالتكنولوجيات المتوفرة حاليا، فسنحتاج إلى أكثر من ثلاثة أمثال هذا الكوكب حتى لا ننزح تحت الضغط على البيئة. ويبدو أن التقدم الذي أحرز مؤخرا في دليل التنمية البشرية كان على حساب البيئة فقد تزايدت مساهمة الفرد في انبعاث ثاني أكسيد الكربون بسرعة منذ عام 1970 بنسبة248% في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة ومتوسطة والمنخفضة، وبنسبة 42% في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا. والتزايد العالمي الذي يبلغ مجموع نسبته112% يرجع إلى ثلاث عوامل:

[1] –the united nations, « sustainble development ».from : http://www.un.org/esa/desa/aboutus/dsd.html .on:24/02/2015.

[2] – رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان.ط1،عمان:دار زهران،2010،ص،25.

[3] – خالد مصطفى قاسم،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة.الإسكندرية:الدار الجامعية،2007،ص،21.

1. النمو السكاني يساعد بنسبة 79% .

2. الاستهلاك المتزايد، فهو المسؤول عن 91% من التغير في الإنبعاثات(حيث يبلغ عدد السيارات لكل 1.000 ألف شخص في السن القانونية أكثر من 900 مئة سيارة في الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من 600 مئة سيارة في أوروبا الغربية...)

3. الإنتاج الكثيف للكربون 70% نتيجة التقدم التكنولوجي[1]. انظر المخطط التوضيحي رقم 3*:

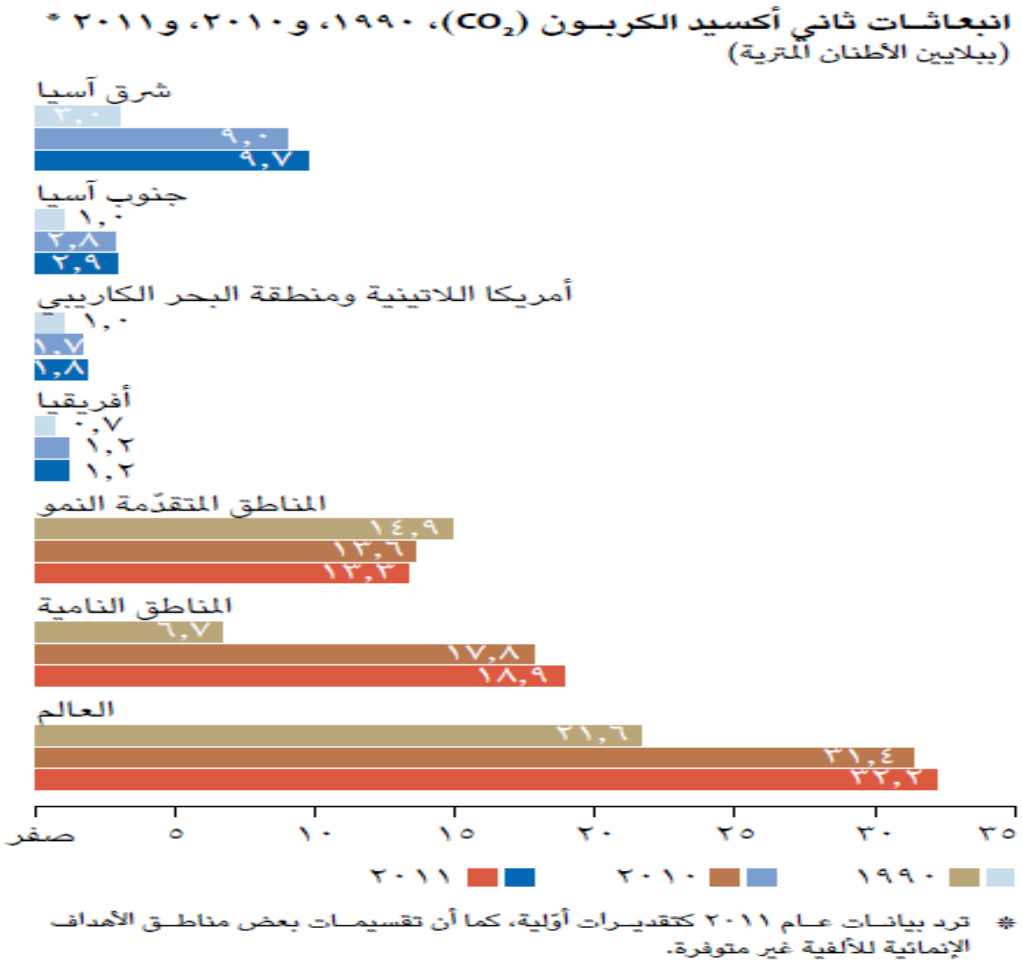

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الانمائية2014،مرجع سابق،ص،41.

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2011: الاستدامة والإنصاف:مستقبل أفضل للجميع. نيويورك:الأمم المتحدة، 2011، ص، ص، 25، 26–، 32، 31.

نلاحظ من خلال هذا المخطط أن نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون في المناطق المتقدمة النمو قد انخفضت بين سنتي 2010 و 2011 من 13.6 بليون طن إلى 13.3 بليون طن، في حين أنها ترتفع في المناطق النامية من 17.8 بليون طن سنة 2010 إلى 18.9 بلون طن سنة2011 .

ويقوم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بدور رائد عالميا في ربط الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال ضمان توفير إمكانية الوصول العادل إلي الموارد للفقراء الذين هم في حاجة إليها للبقاء والتنمية في الحاضر والمستقبل. وتوسيع خدمات الطاقة والمياه، وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، والإدارة المستدامة للأراضي والغابات والتنوع الإحيائي وغير ذلك من الموارد ومن أمثلة على ذلك يقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المساعدة للحكومات في تصميم إستراتيجية وطنية للحد من إزالة الغابات وتدهورها، من خلال برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاث الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها[1].

المبحث الثاني: أجندة عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المنطقة العربية

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2013/2012.مرجع سابق،ص،ص،18،19.

تتألف المنطقة العربية من 22 بلدا من شمال إفريقيا وغرب آسيا وتمتد من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهندي يبلغ سكان المنطقة نحو 350 مليون نسمة. وتواجه المنطقة العربية تحديات اجتماعية سياسية وتحديات تعتمد على نوع الجنس وأخرى اقتصادية وبيئية متنوعة. فمن الناحية الاجتماعية تواجه المنطقة العربية فترة تحول فقد ابرز الربيع العربي التوتر المتزايد بين أنظمة السلطة والمواطنين. وأسفر ضعف آليات المساءلة الاجتماعية والسياسية والإدارية عن إهمال قطاعات كبيرة من السكان. كما تواجه هذه الأمم تشكيل حكومات جديدة خاضعة للمساءلة تعكس الطموحات الشعبية. وتتركز أنشطة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المنطقة العربية على مجالات أساسية تمثل أولوياته مع التركيز بصورة خاصة على التصدي لأبرز معوقات التنمية كما حددتها سلسلة تقارير التنمية البشرية في البلدان العربية، وهي : الحرية والحكم الرشيد والمعرفة وتمكين المرأة.

المطلب الأول: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دول المنطقة العربية

تقارير التنمية البشرية في العالم العربي هي تقارير مستقلة برعاية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.يقوم بتأليفها كبار العلماء وصناع القرار وقادة الرأي ومواطنين في البلدان العربية، من خلال التباحث والتحليل والمناقشة بشأن العوامل التي تحدد الخيارات والحريات المتاحة للناس في جميع أنحاء المنطقة العربية، بغية تبادل وجهات النظر وتعزيز التفاهم والتوافق في الآراء حول أولويات التنمية الإقليمية والوطنية. وتحدد التقارير أيضا الفئات المحرومة والمهمشة داخل المنطقة، مقترحات سياسات واستراتيجيات مسلطة الضوء على الفرص المتاحة لتمكين هذه الفئات.

وتستهدف التقارير صانعي السياسات وقادة الرأي والمجتمع المدني في البحث عن مستقبل أكثر إشراقا للمنطقة[1]. وقد تم إلى حد الآن إصدار خمسة تقارير خاصة بالمنطقة العربية تمثلت في:

[1]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية،" نبذة عن تقارير التنمية الإنسانية العربية". متحصل عليه: http://www.arab-hdr.org/arabic/about/intro.aspx .بتاريخ:2015/02/28.

1. **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة** : يعد أول تقرير من تقارير التنمية الإنسانية الإقليمية عن الدول العربية ويشمل 22 دولة من المغرب إلى الخليج. حيث اعتبر أن المنطقة العربية تواجه ثلاثة نواقص[1]:

- ✓ الحريات، حيث أن المنطقة العربية أو المواطن العربي هو الأقل استمتاعاً بالحرية مقارنة مع مناطق العالم .
- ✓ تمكين المرأة، حيث أن مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية متدنية بشكل كبير .
- ✓ نقص المعرفة. وبذلك فإن معالجة هذه النواقص الثلاثة هي المفتاح في معالجة الأزمة التنموية في المنطقة العربية.[2] حيث دعا التقرير إلى إعادة تأسيس المجتمعات العربية وفق المتطلبات الآتية:

- الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتبارها حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.
- تمكين المرأة العربية، عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية،للبنات والنساء على قدم المساواة مع الذكور.
- تكريس اكتساب المعرفة، وتوظيفها بكفاءة في جميع صنوف النشاط المجتمعي، وصولا إلى تعظيم الرفاه الإنساني في المنطقة[3].

حيث تشهد المنطقة العربية قصورا مريعا في مجالات الحقوق والحريات الإنسانية، وتمكين المرأة وبناء قدراتها على قدم المساواة مع الرجال، وتكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية باعتبار

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" تقارير التنمية الإنسانية العربية"(AHDR) .متحصل عليه: http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=1 .بتاريخ:2015/03/4.

[2]– قناة الجزيرة نت،"تقرير التنمية الإنسانية العربية2002".متحصل عليه: http://www.aljazeera.net/programs/a-book-is-the-best-companion .بتاريخ:2015/4/22.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،"تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002".متحصل عليه: http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002a.pdf .ص،8،بتاريخ:2015/3/4.

هذه الأخيرة المحدد الرئيسي لقدرات الدول وإمكانياتها في عالم اليوم. كما يعتبر التقرير أن أكبر عائق لمسيرة الأمن والتقدم في المنطقة العربية هو الاحتلال الصهيوني[1].

وخلص التقرير إلا أنه لا يمكن إدراك درجات التنمية الإنسانية في الأقطار العربية ما لم توفر أسبابها، وتؤسس شروطها في أطر من أنساق الحكم الصالح [2]. حيث تم تعريف الحكم الراشد أو الصالح في هذا التقرير من منظور التنمية الإنسانية على أنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا.من خلال إصلاح مؤسسات الدولة باعتبارها الضمانات الأساسية لتقديم خدمات عامة منصفة وشفافة وتستجيب للاحتياجات.إلى جانب تفعيل دور الناس وتأمين الحريات الأساسية للشعب–حرية الرأي والتنظيم–[3].

2. **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة :** يبحث هذا التقرير عن أسباب تردي أحوال المنطقة العربية وعن سبل التحرر من التخلف وإرساء الصحوة المعرفية باعتبارها عاملا مساعدا للمنطقة العربية في توسيع أفق الحريات الإنسانية وتعزيز القدرة على ضمان الحريات عبر الحكم الراشد، وذلك لتحقيق القيم الإنسانية العليا من عدالة وكرامة إنسانية[4]. ويحلل التقرير حالة المعرفة في المنطقة ويقدم رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في المنطقة العربية، تنتظم حول خمسة أركان: إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمان الحكم الراشد، نشر التعليم الراقي وبناء القدرة الذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية، التحول نحو نمط المعرفة في البنية الاجتماعية

---

[1]– عوني فرسخ،"قراءة نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2002".متحصل عليه: http://www.arabrenewal.info/ .بتاريخ:2015/4/22.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" تقرير التنمية الإنسانية 2002". متحصل عليه: -http://www.arab hdr.org/publications/contents/arabic/2003/execsum-03a.pdf .بتاريخ:2015/3/4.

[3]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002"، مرجع سابق، ص، ص، 110، 111.

[4]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003".متحصل عليه: -http://www.arab hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=2 .بتاريخ:2015/03/8.

والاقتصادية العربية، تأسيس نموذج معرفي عربي منفتح. كل هذا بالعودة إلى الدين الإسلامي والنهوض باللغة العربية، وإثراء التنوع الثقافي داخل المنطقة العربية ودعمه، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال تشجيع التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى[1].

وخلص التقرير إلى أنه لكي تتحول الحرية والمعرفة إلى حقوق يحميها القانون، فإن هذا يستلزم تضافر عدة عوامل، أولها تكريس الإنسان كقيمة محورية جوهرية غير قابلة للمساس بها، وثانيها هو إعلاء مكانة الفكر .ولعل المشكلة في المنطقة العربية تتمثل في غياب هذين العاملين معا.

إن قيم المجتمع العربي اليوم هي قهرية ولا تولي إعتبارا للإنسان.كما أن فقدان المشروع عند شريحة من النخب المثقفة واستسلامها لرموز السلطة والمال افقدها ثقة الناس بها. إن هذه المعطيات لا تساعد على رفع التحديات في هذا الزمن.لذا يجب أن يتوفر القادة العرب و المؤسسات العربية على تصميم وتنفيذ برنامج مخطط بأسلوب علمي سليم لإقامة مجتمع المعرفة، عبر تعاون عربي وثيق لإنفاذ مشروع"منطقة المواطنة الحرة العربية" التي تضمن للعرب العزة والمنعة في الألفية الثالثة[2].

3. **تقرير التنمية العربية2004: نحو الحرية في الوطن العربي :** تم التركيز في العدد الثالث من تقارير التنمية الإنسانية العربية، على الحرية والحكم الرشيد في المنطقة العربية وعلاقتهما بالتنمية الإنسانية.كما يبحث عن الأسباب التي تعرقل النهضة العربية عن الانطلاق، والبحث عن الممكنات إلى آفاق التقدم والارتقاء.[3] وهذا التقرير لا يتوقف عند تشخيص المعوقات لبناء حقوق الإنسان والحريات بل يقدم رؤية

---

[1]– على بردي،" تقرير التنمية الإنسانية2003: العرب يحتاجون إلى صحوة معرفية". متحصل عليه: http://www.bintjbeil.com/articles/2003/ar/1020_undp2003.html . بتاريخ:2015/4/22.

[2]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة.عمان: المطبعة الوطنية، 2003، ص، 145.

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،"تقرير التنمية البشرية العربية2004"،متحصل عليه: http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=3 .بتاريخ:2015/3/8.

إستراتيجية لترشيد الجهود نحو تعزيز الحرية وترسيخ مقومات الحكم الصالح في المنطقة العربية ببناء الفضاء السياسي لتداول السلطة، وتعزيز البنية القانونية والمؤسسية الداعمة للحرية و تعد هذه الأخيرة شرط ضروري لقيام نهضة عربية جديدة.إذ تحتاج هذه الحرية إلى بنى وعمليات مجتمعية تقضي إليها وتصونها،وتضمن ترقيتها في نسق الحكم الصالح الذي يقوم على المحاور التالية:

- صون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس.
- الارتكاز إلى المشاركة الشعبية الفعالة، مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- الاعتماد على المؤسسات بإمتياز، نقيضا للتسلط الفردي بحيث تعمل مؤسسات الحكم بكفاءة وبشفافية كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة في ما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، ومن قبل الناس مباشرة من خلال الاختيار الدوري الحر و النزيه.
- سيادة القانون، المنصف والحامي للحرية، على الجميع على حد سواء.
- إقامة قضاء كفء ونزيه ومستقل تماما على تطبيق القانون، وتنفيذ أحكامه بكفاءة من جانب السلطة التنفيذية. و تدني مستوى التمتع بالحرية في جميع البلدان العربية ولاسيما حرية الرأي والتعبير والإبداع. و قد أدى اتفاق وزراء الداخلية العرب على إستراتيجية لمكافحة الإرهاب في بداية 2003 إلى مزيد من القيود على حرية الرأي والتعبير، بل وعلى غيرها من حقوق الإنسان. وإمتد التضييق إلى انتهاك حرية تكوين الجمعيات برفض تأسيس جمعيات أو حلها إذا انصبت معظم الإجراءات السلبية على المنظمات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان. وتنتهك بعض السلطات الحق في الحياة خارج إطار القانون والقضاء. وتشهد المنطقة منذ بدء الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب أرقاما غير مسبوقة في الاعتقالات، وانتهاك الضمانات القانونية للمجردين من حريتهم، ويتعرض الكثير منهم للتعذيب وسوء المعاملة. ولعل مشكلة المفقودين في السجون هي من المآسي التي لا تزال تؤرق العديد من المواطنين. و تلاحظ منظمات حقوقية

أن البيانات الرسمية التي تصدر حول عمليات القتل تتميز بقلة المعلومات ولا تجرى أي تحقيق معلن في هذه الحوادث.[1]

وقد قام فريق التقرير بالتعاون مع بعض المؤسسات قياس الرأي العام بإجراء مسح ميداني لتقصي مفهوم الحرية عند العرب، وقد نفذ المسح في خمس دول هي: الجزائر، الأردن، فلسطين، لبنان، المغرب –تضم حوالي ربع العرب– وقد عبر عن مستويات أعلى نسبيا من التمتع بالحريات الفردية (التنقل، الملكية، الزواج،حرية الأقليات في ممارسة ثقافتها الخاصة) وبقلة نسبية في التمتع بالحريات العامة (قيام معارضة فعالة،شفافية الحكم، استقلال الإعلام والقضاء،محاربة الفساد، وإمكانية المساءلة) [2].انظر المخطط التوضحي4 رقم*:

[1]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي،آخرون،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004:نحو الحرية في الوطن العربي.عمان:المطبعة الوطنية،2004،ص،ص،2،9.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي،آخرون،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،ص،10–97.

تقدير مدى الحرمان من حرية الرأي والتعبير وإمكانية مساءلة الحكم، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003

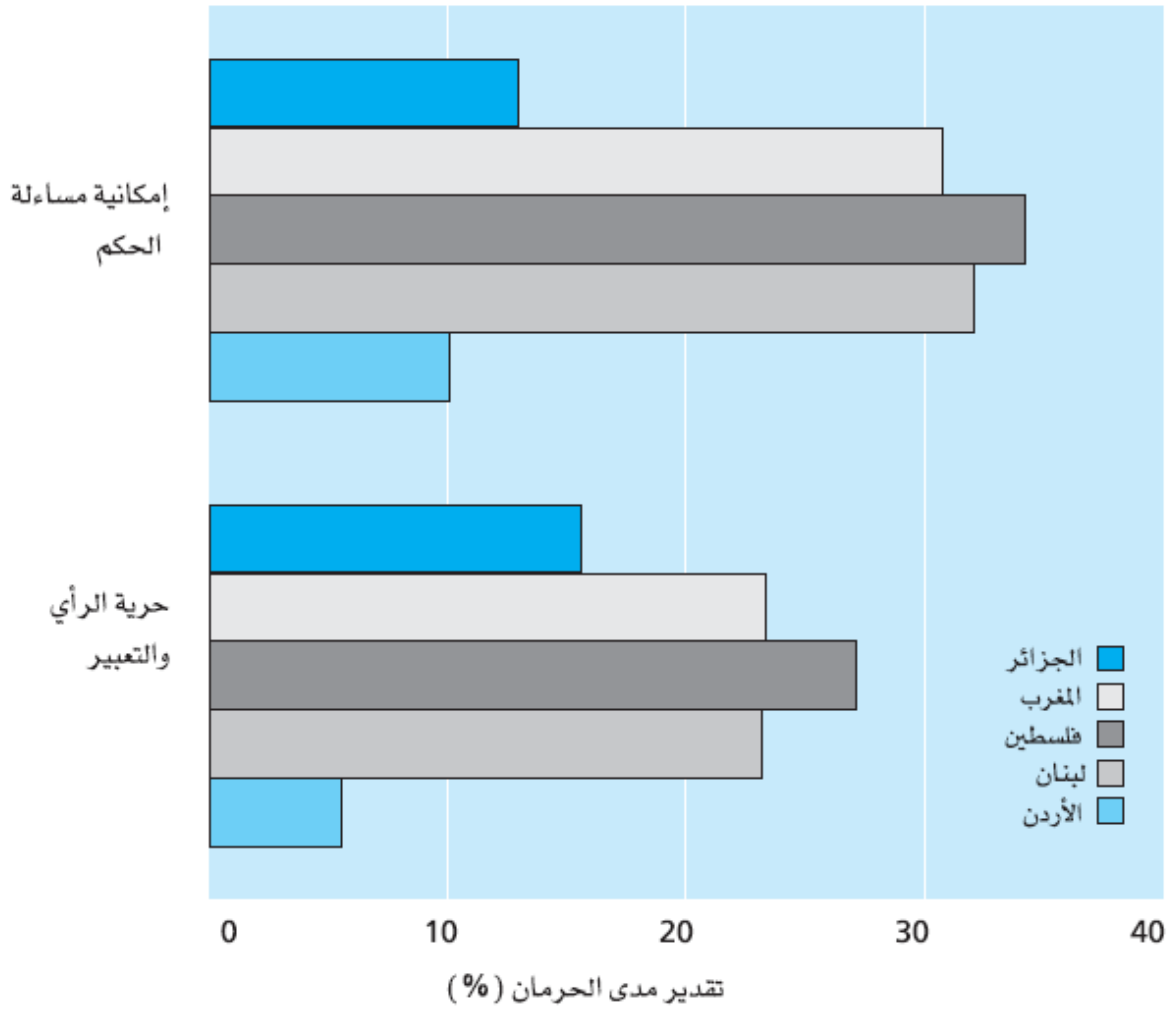

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي،آخرون،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،97.

من خلال المخطط نلاحظ أن فلسطين تعاني من غياب مساءلة الحكم وحرية الرأي والتعبير بنسبة 35% و 28 % تليها كل من لبنان بـ 33 % و 23% ثم المغرب بـ 31%و 23% والجزائر بنسبة 15% و 16% والأردن 10% و 6%، بنفس الترتيب.

وتكمن إشكاليات الحرية والحكم الصالح في المنطقة العربية في عاملين أساسيين لهما أثر بالغ في مواقف الدول الكبرى اتجاه الحرية في المنطقة العربية هما: النفط والاحتلال الصهيوني.إذ تتجاهل القوى الدولية

انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان العربية ما دامت لا تهدد مصالحها في مجالي النفط والحفاظ على أمن إسرائيل. و ترتب على ذلك استفحال القمع والقضاء على فرص التحول الديمقراطي في البلدان العربية.كما أن هناك فجوة في البناء التشريعي العربي في تعامله مع قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان.فمثلا: تتضمن الدساتير العربية أحكاما خاصة بحرية الرأي و الفكر والتنظيم.إلا أن الدستور قد ينص في صلب مواده على عدد من القيود على حق تكوين الجمعيات حفاظا على متطلبات الأمن القومي أو الوحدة الوطنية.إذ تسمح بإنشاء الأحزاب في 14 بلدا عربي في حين تحظر في كل من ليبيا، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت، سلطنة عمان.

كما أن الدول التي تقر بالتعددية الحزبية تشترط ضرورة الترخيص المسبق لإنشاء أي حزب. فالمشرع العربي في تضمينه لحرية الرأي والتعبير يغلب الاعتبارات الأمنية والمصلحة العامة على قيم الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وتجمع الدساتير العربية على حق الإنسان في التقاضي وعلى استقلال القضاء، إلا أنها تحافظ على حضور السلطة التنفيذية داخل جسم القضاء ومؤسساته من خلال تعيين وعزل القضاة إضافة إلى الإغراءات المادية والمعنوية التي تقدمها لهم،ما يجعلهم في كثير من البلدان العربية غير مستقلين من الناحية الفعلية[1]. انظر المخطط التوضيحي رقم 5*:

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، و آخرون،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،ص،12،13.

تقدير مدى الاستعداد للجوء إلى القضاء، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003

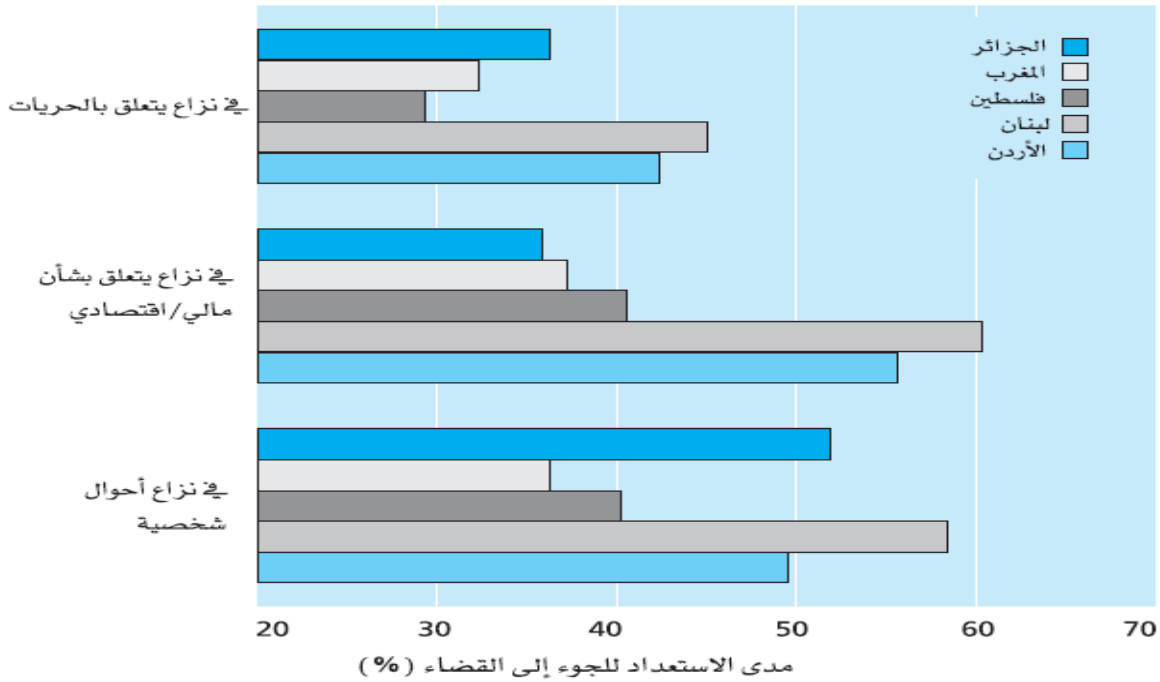

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي،آخرون،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،141.

نلاحظ من خلال المخطط أن نسبة الذين على استعداد للجوء إلى القضاء فيما يتعلق بنزاعات الحريات تبلغ 45 % في لبنان تليها الأردن في حين تتناقص في كل من فلسطين والمغرب، أما نسبة الذين على استعداد للجوء إلى القضاء فيما يتعلق بشأن مالي أو اقتصادي تصل إلى 60 %في لبنان وتتناقص نسبة في الجزائر إذ تصل إلى 37 %، وبالنسبة للذين هم على استعداد للجوء إلى القضاء بسبب نزاعات الأحوال الشخصية فنجد النسبة الكبيرة في لبنان بـ 59 % في حين تتناقص في المغرب 38 %.

فمن أخطر صور الانتهاكات التشريعية لحقوق الإنسان في العالم العربي سماح المشرع العربي للسلطة التنفيذية باللجوء إلى إعلان حالة الطوارئ بإفراط فأصبحت حالة دائمة دون وجود ما يستدعي من أخطار، وأضحى المواطن العربي مجردا من حقوقه الدستورية مثل حرمة المسكن،الحرية الشخصية،حرية الرأي والتعبير والصحافة، سرية المراسلات، الحق في التنقل والاجتماع .

وقد يبدو من الصعب إيجاد أو الحديث عن ملامح مشتركة لنظم الحكم في العالم العربي بسبب التنوع الكبير في الأنظمة القائمة التي تتراوح بين الملكية المطلقة، والجمهورية الثورية والراديكالية الإسلامية. إلا أن هنا قاسم مشترك بين هذه الأنظمة وهو تركيز السلطة في قمة هرم الجهاز التنفيذي.حيث تشكل السلطة التنفيذية ثقبا اسود يحول المجال الاجتماعي المحيط به إلى ساحة لا يتحرك فيها شئ ولا يفلت. إلى جانب هذا تعاني الأنظمة من غياب شرعية تستمد من إرادة الأغلبية بسبب فشلها في التصدي للقضايا الكبرى مثل قضية فلسطين والتعاون العربي، ووقف التدخل الأجنبي، والتنمية الإنسانية، إضافة إلى ضعف تمثيل الدولة العربية للقوى الفاعلة في المجتمع وقيام مواجهة بينها وبين هذه القوى، ما جعلها تواجه أزمة شرعية مزمنة فباتت بعض هذه الأنظمة تركز في خطابها للجماهير على شرعية الانجاز(أو الوعد به) في مجالات محددة، مثل الاقتصاد،والسلام،والاستقرار،أو الرخاء،أو المحافظة على القيم والتقاليد. وكان مجرد الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة تهديدات خارجية في بعض الأحيان انجاز يكرس الشرعية.

وتستمد بعض الأنظمة العربية شرعيتها باعتماد صبغة مبسطة وفعالة لتبرير استمرارها. وهي كون هذا النظام بعينه أهون الشرين، وخط دفاع الأخير ضد الاستبداد الأصولي ، أو ما هو أسوء، أي الفوضى وانهيار الدولة ، وهو ما أسماه البعض "شرعية الابتزاز"[1]. انظر المخطط التوضيحي رقم6*،7*:

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،ص،13،15.

موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر التمثيل والمساءلة، 2002

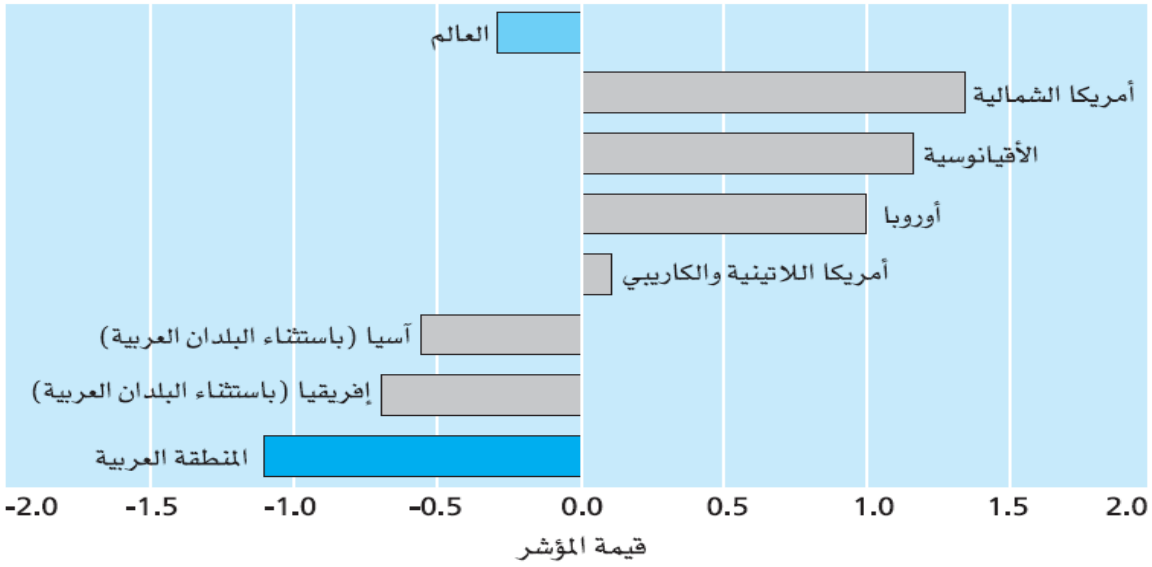

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص، 132.

من خلال هذا المخطط نلاحظ أن موقع المنطقة العربية من حيث مؤشر التمثيل و المساءلة

متدني جدا ويقدر بـ0.9- %.

موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف، 2002

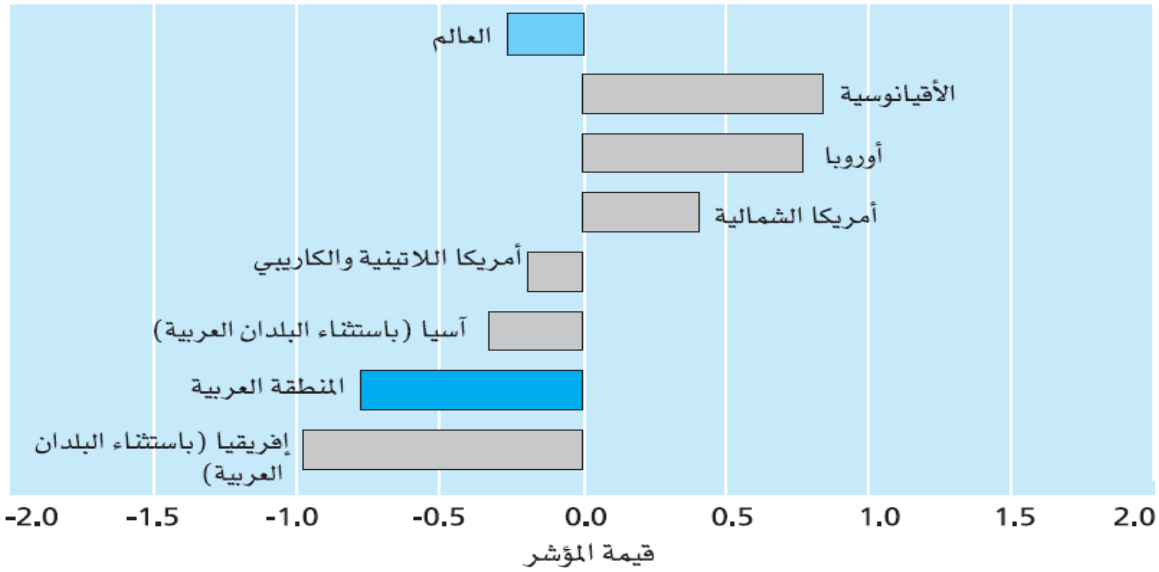

*برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، و آخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،ص،132.

ونفس الحال مع مؤشر الاستقرار السياسي إذ تتسم المنطقة العربية بعدم الاستقرار السياسي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، واحتلال العراق 2003، إذ بلغت نسبة هذا المؤشر −0.9 %

ويتأجج وضع المجال السياسي العربي اليوم بين دول تنهج منهج المنع القاطع لأي تنظيم حزبي، وبين دول تسمح بتعدد حزبي مشروط غالبا ما يشمل حظر أقوى حزب معارض، إذ تضع جملة من العراقيل في وجه أحزاب المعارضة خاصة. ومن أهم هذه العراقيل استخدام القضاء والجيش والأجهزة الأمنية لتحجيم نشاطها، وملاحقة قادتها والتأثير في نتائج الانتخابات. ما ولد قدرا كبيرا من عدم الثقة في العملية السياسية برمتها. وقد أدى غلق المجال السياسي اقتناعا لدى بعض الناشطين والباحثين بضرورة التعويل بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها المؤهلة أكثر من الأحزاب السياسية العربية لقيادة المجتمع العربي نحو التنمية والديمقراطية. إلا أن هذه المنظمات غير الحكومية تواجه هي أيضا مشكلة هيمنة السلطة السياسية على مؤسساتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وبهذا لم تستطيع هذه المنظمات تحقيق الآمال المتعلقة عليها في تجاوز الأزمة السياسية القائمة،بل أصبحت بدورها أسيرة لها وجزءا من تجلياتها[1]. انظر المخطط التوضيحي رقم 8*:

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،ص،16.

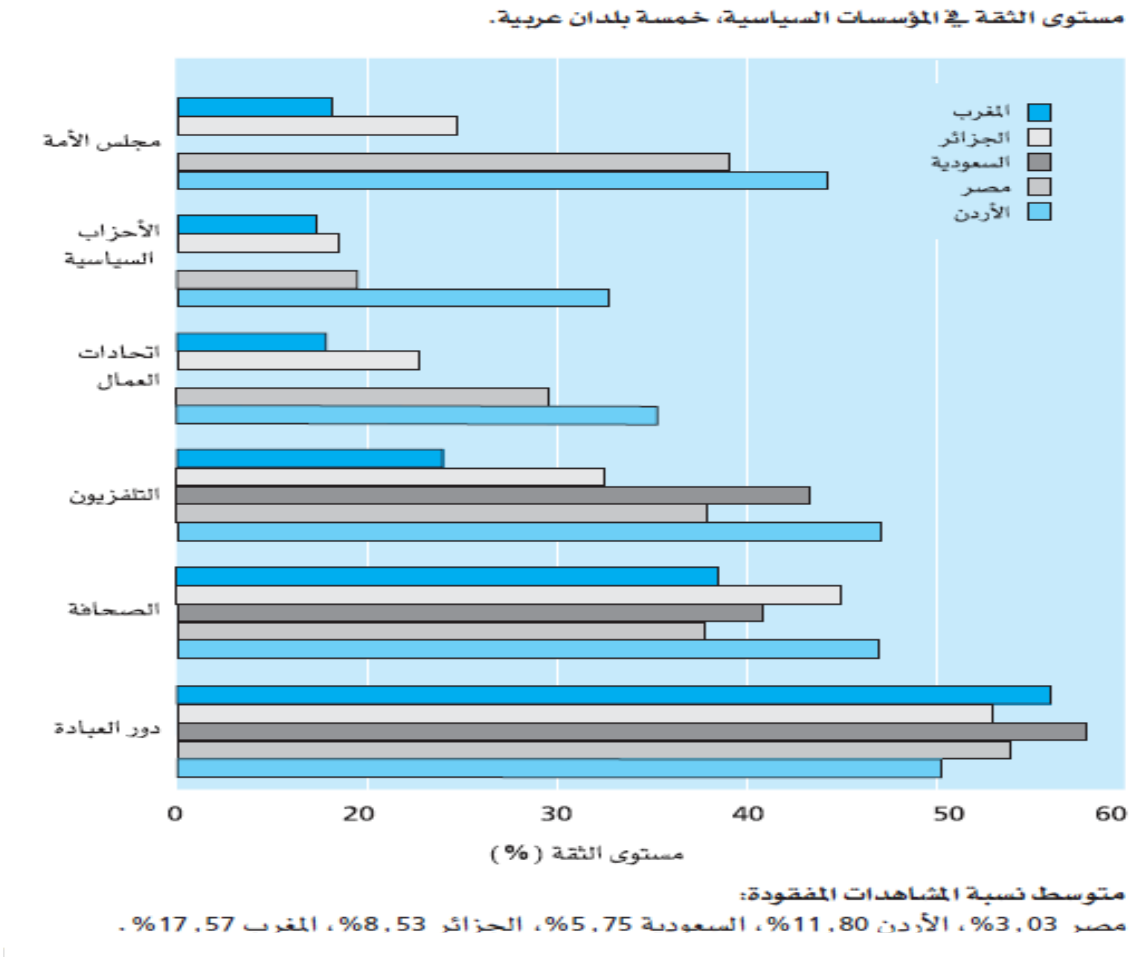

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص، 125.

يوضع هذا المخطط مستوى الثقة في المؤسسات السياسية في كل من المغرب، الجزائر، السعودية، مصر والأردن،إذ تقدر نسبة الثقة في مجلس الأمة في الأردن نسبة 44% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالمغرب 19% ، أما فيما يتعلق بالثقة في الأحزاب فتحتل الأردن أيضا المرتبة الأولى بنسبة34% مقارنة بالمغرب 18 %، و بالنسبة لمدى الثقة في الصحافة نجد الأردن أيضا متربعة في المقام الأول بنسبة 48% في حين نجد مصر في ذيل الترتيب بـ 39%.

هذا من جهة ومن جهة أخرى استفحال الفساد بمختلف أشكاله.إذ يأخذ الفساد في بعض البلدان شكل "الفساد البنيوي"؛حيث يعتبر الاستغلال الشخصي للمناصب والتصرف في المال العام أمرا طبيعيا في العرف السائد.

و يأخذ شكل"الفساد الصغير" في البلدان أخري ويقصد به اضطرار المواطن العربي إلى الوساطة والمحسوبية، أو لدفع الرشوة للحصول على وظيفة أو خدمات أخرى ، أو لتفادي عقبات ما من جهات الإدارة[1].انظر المخطط التوضيحي رقم9*:

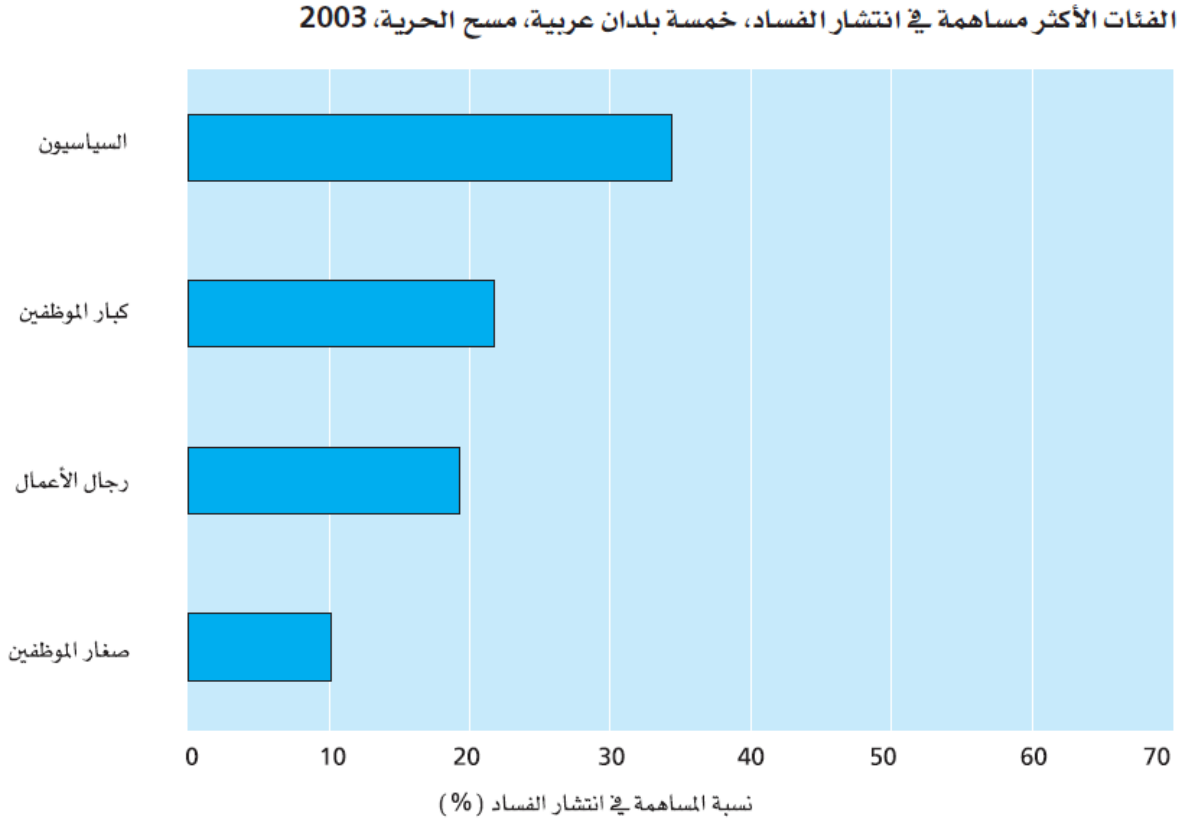

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي،و آخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص، 129.

من خلال هذا المخطط نلاحظ أن السياسيين هم الفئة الأكثر مساهمة في انتشار الفساد بكافة أشكاله بنسبة 35% تليها فئة كبار الموظفين بـ 22 %ورجال الأعمال بـ 19 %وأخيرا فئة صغار الموظفين بـ 10 % .

ولمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة يستلزم القيام بإصلاح الأوضاع الاقتصادية وتفعيل القانون وآليات المحاسبة،وضمان الشفافية في الحكم، لأن الفساد البنيوي لا علاج له إلا بإصلاح جذري للبنية السياسية.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي،و آخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،16.

ولقد أسفرت مسيرة التحديث في الدول العربية عن انجازات ملحوظة خاصةً في مجال مكافحة الأمراض، وفي إقامة البنى الأساسية، والنشر الكمي للتعليم، وزيادة إدماج المرأة في المجتمع.إلا أنها لم تفي بعدد من الطموحات أهمها تحقيق النماء والأمن والتحرر للشعب العربي،لأن السلطة القائمة لم تنجز أي إصلاح جوهري من داخلها بما يصون المسيرة ويعزز الأمل في مستقبل أفضل[1].

وقد خلص التقرير إلى أن قيام مجتمع الحرية و الحكم الصالح أو الراشد يتطلب إصلاحا متكاملا لنسق الحكم في ثلاثة نطاقات مترابطة:

1. الإصلاح الداخلي: من خلال إصلاح مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز مبادئ الإدارة الرشيدة، وتصحيح مسار التنمية، إلى جانب إصلاح سياسي يشمل إصلاح في الممارسات بإعطاء الأولوية لإصلاحات ثلاثة لا تحتمل التأجيل:

- إلغاء حالة الطوارئ
- القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية
- ضمان استقلال القضاء.

إلى جانب إصلاح النظام القانوني والدساتير ، لأنه بات من الضروري إصلاحها لتحقيق مساءلة السلطة السياسية وجعلها مسؤولة عن تصرفاتها أمام الأجهزة القضائية والهيئات التمثيلية المنتخبة، وضمان التعددية الفعلية في نظام سياسي يقوم على مبدأ المساواة.

وأيضا إصلاح البنية السياسية من خلال إخضاع قيادات الحكم لاختيار الشعبي المباشر، وإنهاء احتكار السلطة التنفيذية، كما يترتب على الدولة إطلاق حرية التعبير والتنظيم، وإجراء إصلاح شامل في بنية

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي،و آخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق،ص،ص،16،18.

الأجهزة الأمنية ووظيفتها. ويشمل ذلك أن تحترم كل هذه الأجهزة القانون، وأن تكون في خدمة الشعب والوطن لا بشخص الحاكم. أما مؤسسات المجتمع المدني ،فلا بد لها من تطوير صيغ عمل وإطارات نظرية ملائمة لتوطين النشاط المدني والحقوقي بصورة تضمن مشاركة واسعة وفعالة من قطاعات المجتمع كافة إضافة إلى العمل على تعزيز استقلالها. و في ما يخص مجال التمثيل النيابي، لابد من البدء بإقرار مبدأ المساواة التامة في المواطنة، وإنشاء لجان خاصة للنزاهة في المجالس النيابية لمنع النواب من استغلال نفوذهم السياسي.

2. إصلاح الإقليمي: يعني الانتقال من نسق الحكم الإقليمي القاصر القائم حاليا إلى تنويعة من ترتيبات الحكم الإقليمي المتوجهة نحو التكامل. ويقترح أن يقوم الجهاز الإقليمي بإنشاء آليات لفض المنازعات، وربما للدبلوماسية الوقائية بين الدول.كما بات من الضروري أن تقوم الدول العربية بإبرام ميثاق عربي جديد لحقوق الإنسان، يوفر الآليات اللازمة لوقف الانتهاكات.

3. الإصلاح الدولي: أضحى الحكم على الصعيد العالمي بحاجة إلى إصلاح يتيح قنوات سليمة وفعالة لفض المنازعات، من خلال إطار من القواعد العادلة وآليات فعالة يخضع لها الجميع القوي قبل الضعيف[1].

4. **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي:**

يعد هذا التقرير لبنة جديدة تضاف إلى التقارير الثلاثة السابقة التي قدمت تصورا شاملا لكيفية إقامة وتأسيس نهضة إنسانية في المنطقة العربية، وذلك من خلال القضاء على النواقص الثلاثة:الحرية والمعرفة

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، و آخرون،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004.مرجع سابق ،ص،20،21.

وتمكين النساء. ويأتي هذا التقرير ليضع المرأة العربية في قلب عملية التنمية الإنسانية في العالم العربي، مؤكدا أن أية تنمية مجتمعية في المنطقة العربية لن تتم ، ولن تتحقق، بدون تطوير حقيقي للمرأة ، وبدون تحسين فعلي للظروف المعيشية التي تحيط بها.إذ يؤكد التقرير منذ البداية على " النهوض المرآة" وليس على " النهوض بالمرأة". إذ تعني الأولى أن يكون للمرأة دورا فاعلا في عملية النهوض الخاص بها، بينما تعني الثانية بأن هناك من يأخذ بيدها من أجل النهوض بها. كما يؤكد على ضرورة قيام المرأة العربية بتغيير واقعها المعاش حيث يرى أن المرأة في الوطن العربي تواجه العديد من التمايزات التي تصب في النهاية في مصلحة الذكور. فالمرأة تعاني من الحرمان في مجالات عديدة مثل التعليم والصحة والعمل والحريات الشخصية مقارنة بما يحصل عليه الرجل.[1]

ومن منظور التنمية الإنسانية، يقتضي نهوض المرأة العربية أولا إتاحة فرصة حقيقية كاملة لجميع النساء العربيات لاكتساب القدرات البشرية،والصحة وإفساح المجال أمام جميع البنات والنساء لاكتساب المعرفة على قدم المساواة مع الصبية والرجال ، وثانيا إتاحة الفرصة الكاملة للنساء للمساهمة الفعالة في جميع صنوف النشاط البشري، خارج نطاق العائلة، وعلى قدم المساواة مع الرجال.

فنهوض المرأة يعد شرط ضروري للنهضة العربية، و يرتبط ارتباطا وثيقا لا تنفصل عراه بمصير العالم العربي وتحقيق التنمية الإنسانية فيه[2].

5. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2009:تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية:

[1]–صالح سليمان عبد العظيم،" نهوض المرأة في تقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع".مجلة الحوار المتمدن، العدد:1785،2007.متحصل عليه: www.ahewar.org/debat/show.art.aspx ?aid=85080. بتاريخ:2015/03/12.

[2]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2005: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي.عمان: المطبعة الوطنية،2006،ص،ص،21،23.

يناقش الإصدار الخامس من تقارير التنمية الإنسانية العربية موضوع أمن الإنسان، كشرط مسبق للتنمية الإنسانية مشددا على أن الخيارات المتاحة أما الناس في البلدان العربية تتقلص نتيجة لغياب للأمن الإنساني[1]. حيث ركزت فصول التقرير على مفهوم الأمن الإنسان من خلال وضع تعريف محدد له حيث عرف بأنه" تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا والواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته".

كما يذهب التقرير إلى دراسة ممارسات الدولة بالمنطقة العربية إلى أنها مصدر يهدد أمن الإنسان،وذلك عبر مجموعة من المعايير لقياس دور الدولة في تحقيق أمن الإنسان،وهي: مدى قبول المواطنين لدولتهم، والتزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان،وكيفية إدارة الدولة لاحتكارها حق استخدام القوة والإكراه، ومدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة استخدام السلطة.

ويخلص التقرير إلى أن حالات من التقصير الكبير والمتمادي في تطبيق هذه المعايير كثيرا ما تجتمع لتجعل من الدولة مصدرا يهدد أمن الإنسان، بدلا من أن تكون سندا له.فمن أهم عورات الدولة في المنطقة العربية بخصوص تهديد أمن الإنسان ما تمارسه من عرقلة لدور السلطة القضائية، و محاولات الاعتداء على استقلالها من قبل السلطة التنفيذية إلى جانب أن أجهزة الدولة بالمنطقة العربية تمارس انتهاكات لحقوق المواطنين في الحياة والحرية من خلال التعذيب والاحتجاز غير القانوني.

وأشار التقرير أن العلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ليست علاقة سليمة؛ ففيها يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان، و نراها في عدة بلدان عربية تمثل مصدرا للتهديد ولتقويض المواثيق الدولية والأحكام الدستورية الوطنية.إذ يشدد التقرير على أن إخفاق الدولة الذي يكمن وراء أزمة دارفور،يقدم دليلا واضحا على مدى تأثير أداء الدولة في أمن الإنسان.

[1]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية2009".متحصل عليه:-http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx .بتاريخ:2015/3/1.

وأخيرا، اعتبر التقرير أن مفهوم أمن الإنسان يوفر الإطار المناسب لإعادة تركيز العقد الاجتماعي في البلدان العربية ويرى أن هناك تهديدات سبع لأمن الإنسان العربي لذا أوصى بالتركيز على عوامل سبع لتحقيق هذا الأمن وهي: حماية البيئة، وضمان الحقوق والحريات، واعتراف الدول والمجتمع بالتجاوز في حق الفئات الضعيفة، والعمل على تحسين أوضاعها وحصولها على كامل حقوقها، والتركيز على تنوع مصادر النمو في الاقتصاد العربي، والقضاء على الجوع وسوء التغذية، والارتقاء بمستويات الصحة للجميع[1].

المطلب الثاني: مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية.

يعمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في 177 بلد؛منها 18 بلدا عربيا على التصدي لأبرز معوقات التنمية البشرية و إيجاد حلول للتحديات الإنمائية التي تواجه المنطقة عبر طرح جملة من المشاريع والمبادرات تتمثل أهمها في :

1. مشروع النزاهة ومكافحة الفساد في الدول العربية:

يجمع مشروع "النزاهة ومكافحة الفساد في الدول العربية" العديد من الجهات المعنية في المنطقة، بما فيها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال والشركاء الدوليين في عملية التنمية، وذلك لاتخاذ إجراءات جماعية ضد الفساد. إذ ينتشر هذا الأخير نتيجة قصور أداء مؤسسات السياسية في المجالين العام والخاص، وهو يضعف الجهود المبذولة لتعزيز التنمية البشرية وشعور الإنسان بالكرامة والأمن.ويعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأحد المنظمات السبّاقة في تطوير وتنفيذ برامج متخصّصة لدعم البلدان في مواجهة الفساد،وذلك ضمن حقيبة خدماته الخاصة بالحكم الديمقراطي، وفي إطار ما جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة

[1]- عبد الحافظ الصاوي،"تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2009".متحصل عليه:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/8/13 .بتاريخ:2015/3/1.

لمكافحة الفساد[1]*.وقد شهدت السنوات القليلة الأخيرة اتساعًا ملحوظًا في مساحات النقاش العام حول هذا الموضوع، ونموًا واضحًا في وتيرة الانخراط الرسمي في مبادرات الإصلاح ذات الصلة. وهناك 19 بلدًا عربيًّا أعلن عن التزامه بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وانخرطت 17 بلدًا في الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وقامت بعض هذه البلدان بعددٍ من الخطوات منها: إصدار سلسلة إصلاحات قانونيّة للوقاية من الممارسات الفاسدة ومعاقبة مرتكبيها،

وإنشاء هيئات متخصصة لمكافحة الفساد، ووضع استراتيجيات وطنية لمكافحة مختلف مظاهر الفساد والبدء بتنفيذها، وإشراك المجتمع المدني في جزء من هذه الجهود. لكن في المقابل، ما تزال هناك بعض الفجوات، على مستوى الأطر التنظيمية والقدرات التقنية، التي تحدّ من قدرة الجهات المعنيّة على التصدي الفعّال للفساد. مثل: مستويات الشفافية تتحسن باستمرار لكنها ما تزال منخفضة نسبياً، وآليات الرقابة الأساسية المختلفة ما تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير. أمّا التنفيذ الفعلي للأطر القانونية الموجودة يظل، إلى حد كبير، دون التوقعات. ويترافق ذلك مع ندرة الملاحقة القانونية في قضايا الفساد الكبرى.

يهدف "المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية" إلى تقوية التعاون وتعزيز العمل الجماعي ضدّ الفساد في البلدان العربية من خلال المساهمة في تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

---

*– دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005، و هي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي. وحتى جانفي 2013، صادقت عليها 165 دولة. تلزم الاتفاقية الدول الأطراف فيها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من تدابير مكافحة الفساد التي تؤثر على قوانين ومؤسسات وممارسات، وأيضا التعاون الدولي في تلك الدول.للمزيد انظر :-file:///C:/Documents%20and%20Settings/Administrateur/Bureau/08-50024_A.pdf

[1]– المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية،" مكافحة الفساد والنزاهة في البلدان العربية".متحصل عليه: http://www.undp-aciac.org/arabic/governance/anticorruption.aspx.بتاريخ:2015/03/30.

1. تحسين قدرة العاملين في القطاع العام وفي المنظمات غير الحكومية على تصميم واستخدام تقييمات مكافحة الفساد.

2. دعم تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفقًا للاحتياجات وأولويّات كل بلد.

3. التمكين من تطوير سبل التصدي لمخاطر الفساد في القطاعات التي تقدّم خدمات عامة أساسية.

4. تشجيع الحوار بين الجهات المعنية في البلدان المتضرّرة من الأزمات حول سُبل مواجهة تحدّيات مكافحة الفساد المحدّدة ذات الصلة. و يتوقع أن تؤدي النتائج التي تتحقق في إطار هذه الأهداف الأربعة المترابطة إلى تعزيز قدرة البلدان العربية على تصميم وتنفيذ ومراقبة إجراءات لمكافحة الفساد بما يتناسب مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب المقارنة، مع أخذ السياقات الوطنية والمحلّية بعين الاعتبار[1].

2. برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية (POGAR) :

هو واحد من أطول المشاريع زمنيا في إطار التعاون الإقليمي فقد بدأ تنفيذه في نوفمبر 1999 وأداره المكتب الإقليمي للدول العربية. ويركز برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية (POGAR) في عمله على ما يلي :

-سيادة القانون، فغطى قضايا مثل تحديث مكاتب المدعي العام العربية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية في المنطقة العربية.

– المشاركة، بما في ذلك نظم الانتخابات وأطرها في المنطقة العربية وقضايا الجنسين والمواطنة في المنطقة.

[1]- المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، مرجع سابق.

-حقوق الإنسان، فتناول قضايا الجنسين وحقوق الإنسان والمواطنة وما يترتب عليها من حماية وحقوق وتنمية.

-الشفافية والمساءلة، والحكم السليم من أجل التنمية والنزاهة في الخدمات المدنية ودور القضاء واستقلاله في إنفاذ القانون واستخدام المواقع الإلكترونية للحكومة من أجل التنمية وإصلاح القطاع العام وإدارة التمويل العام وتصميم الخدمات العامة من جديد باستخدام الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

و ينطوى معظم عمل برنامج إدارة الحكم في المنطقة العربية على:

-التعلم من التج ارب ووضع نظام للمعلومات المتعلقة بكل قطاع ذي صلة وإصدار الوثائق التي تشرح الوضع الراهن لكل قطاع فرعي أو قضية في المنطقة.

-إقامة حلقات عمل ومؤتمرات لرفع الوعي بالقضايا والاحتياجات في كل قطاع فرعي.

-إنشاء مقاصات وقواعد بيانات لحفظ وتقاسم المعلومات المتعلقة بكل قطاع في إطار شبكة من المؤسسات في المنطقة أو خارجها.

وقد انبثق من برنامج إدارة الحكم في البلدان العربية POGAR عدة مشاريع فرعية وبقيت تحت مظلته حتى اكتملت وهي :

-التنمية البشرية وحقوق الإنسان RAB/01/004

-الصندوق الإستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي وتعزيز أجهزة التشريع RAB/03/M02

-تعزيز الحكم السليم وسيادة القانون في الدول العربية وتنفيذ تقرير التنمية الإنسانية العربية RAB/03/H01

-تعزيز الحكم السليم من خلال سيادة القانون RAB/03/H02 [1].

3. برنامج حوكمة المياه في الدول العربية:

يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال هذا المشروع، الدعم التقني والمساندة على مستوى السياسات وبناء القدرات والتمويل الأساسي لتشجيع الاستخدام والإدارة الفعّالة لموارد المياه الشحيحة في الدول العربية. وقد صُمم المشروع بحيث يتصدى للتحديات المائية الناجمة عن الأوضاع الجغرافية والمناخية في المنطقة؛ وغياب السلام والأمن؛ ونمو السكان والطلب المتزايد على المياه؛ ونقص إمدادات المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي؛ ونقص القدرات ومحدودية الموارد؛ بالإضافة إلى القصور في البيانات والمراقبة. وقد انضمت إحدى عشرة دولة عربية إلى المشروع، وهي البحرين وجيبوتي ومصر والأردن والعراق وليبيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطر واليمن والسعودية وتونس [2]. إذ من الضروري أن تجابه المنطقة العربية التحديات التي تفرضها ندرة المياه و أن تتصدى لها بجدية، إذا ما أرادت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبلوغ مستويات من الازدهار يتمتع بها الجميع، و إدراك مستقبلٍ تسوده التنمية الإنسانية المستدامة. كما أن مجابهة تحديات المياه اليوم من شأنه تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والتعافي من آثارها، وذلك عن طريق إدارة المخاطر المترتبة عن الأزمات مثل الهجرة العشوائية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات الإقليمية، وكلها أزمات قد تنشأ في المستقبل القريب إذا ما تم التقاعس عن التصدي لأزمة المياه الآن.ويتطلب حل هذه الأزمة إحراز تقدم مضطرد نحو أنظمة سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية تقنن

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم إطار التعاون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدول العربية(2002–2005).نيويورك،2005،ص،ص،47–50،52.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،"مشاريعنا ومبادراتنا".متحصل عليه:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/ourwork/overview.html .بتاريخ:2015/03/30.

الاستخدامات المختلفة للموارد المائية وإمدادات المياه، وسبل إدارتها وتطويرها بما يحقق قدراً أكبر من الفاعلية والاستدامة والإنصاف بشكل استراتيجي [1].

وقد قام المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعوة خبراء في مجال التقنيات والسياسات العامة من مختلف بلدان المنطقة لإعداد تقرير حول "حوكمة المياه في المنطقة العربية إدارة الندرة وتأمين المستقبل". وقد سعى هذا التقرير إلى تمكين البلدان العربية والمجتمع الدولي والجهات المانحة والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وغير ذلك من المعنيين من إدراك أوسع للوضع الراهن لموارد المائية في المنطقة. إدراك يتجاوز ذلك النهج التقليدي الذي يقتصر على مجرد حصر للموارد المائية المتاحة و كيفية استعمالها ومدى توافرها والاعتماد عليها وما إلى ذلك من المسائل.

كما يهدف هذا التقرير إلى وضع أزمة المياه في سياق اجتماعي اقتصادي وبيئي يبرز من خلال تحديد التدابير الأساسية من أجل إدارة فاعلة وكفؤ للموارد المائية على مستوى المنطقة العربية. ويوجه التقرير عدداً من الرسائل المهمة كالآتي:

-بينما تمثل الندرة أساس الأزمة لهذا الموارد المحدودة، فإن أزمة المياه هي أزمة إدارة أيضا على مختلف المستويات المحلي و الوطني والدولي

-لابد أن يتحول اهتمام السياسات العامة من إدارة العرض إلى إدارة الطلب المستديم ومن إدارة الأزمة إلى التخطيط طويل الأمد.

-يجب النظر إلى توفير المياه لمختلف القطاعات الزراعية، و الصناعية، والخدمات في سياق العلاقة بين العناصر الثلاثة المتمثلة في كل من الماء والطاقة والغذاء.

[1]- – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، "حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة تأمين المستقبل".متحصل عليه: http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/water-governance-in-the-arab-region.html بتاريخ:2015/04/01.

–اعتماد الكلفة "الفعلية" للمياه أمر جوهري، ذلك أن تقييم فاعلية الكلفة والفعلية ووضع السياسة العامة ذات الصلة لابد أن يتضمن مراعاة للآثار البيئية، والاجتماعية والسياسية والصحية، إضافة إلى تكاليف التشييد والتشغيل.

–لابد أن تستغل البلدان العربية ذلك التضامن الاجتماعي والثقافي الذي تعرفه مجتمعاتها من أجل دعم حق جميع البلدان في قسط منصف وعادل من الموارد المائية الدولية العابرة لها.

- تعد حالات القصور في مجال الموارد البشرية والمؤسساتية عنصرا يسهم بدرجة كبيرة في ندرة المياه في المنطقة العربية[1].

4. المبادرة العربية لمواجهة آثار تغير المناخ:

يتمثل الهدف من هذه المبادرة في دعم وتحفيز الشركاء الوطنيين والجهات الإقليمية صاحبة المصلحة لوضع أساليب متكاملة بين القطاعات والمناطق لمواجهة تحديات تغيّر المناخ وتسهيل التكيّف العملي والتعاوني مع الآثار المستمرة والمستقبلية، و تعزيز المكاسب في مجال التنمية البشرية في البلدان العربية.[2]

ويشكل تغير المناخ تحديات رئيسية للمجتمعات في مختلف أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية. وتشكل تأثيراته، من تزايد درجات الحرارة إلى التغيرات في أنماط هطول الأمطار إلى ارتفاع مستويات البحار، تهديدات على الأقل للزراعة، والأمن الغذائي والمائي، وسبل العيش، والنمو الاقتصادي. وإن لم تعالج هذه المخاطر على نحو فعال وتخفف في نهاية المطاف، فإنها تهدد بتفتيت تقدم التنمية الذي أحرز في العقود

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة تأمين المستقبل".مرجع سابق.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية،"مشاريعنا ومبادراتنا".مرجع سابق.

الأخيرة في جميع أنحاء العالم. ويتطلب التصدي للتحدي تكيفا مع التغير المناخي الآن وتخفيفَ مخاطر التغيُّرات مستقبَلاً على حد سواء، فيما يواصل في الوقت نفسه اغتنام فرص للتوسع في التنمية البشرية. هذا هو تحدي المرونة في مواجهة تغير المناخ.

فللبلدان العربية معرضة إلى حد كبير للتأذي من هذه التأثيرات. و ينشط القادة، وراسمو السياسات، والقطاع الخاص، المجتمع المدني في مختلف أنحاء المنطقة بحثا عن خيارات لتعزيز المرونة في موجهة هذه التحديات؛ فيما تحظى جهودهم بدعم استراتيجي من المبادرة العربية لمواجهة آثار تغير المناخ،

الهدف من هذه المبادرة التي أطلقها المكتب الإقليمي للدول العربيةِ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء ودعم العزم لدى الشركاء الوطنيين والمعنيين الإقليميين على تكوين استجابات متكاملة وقطاعاتية وإقليمية لتحديات المناخ، وتسهيل التكيف العمليِ والتعاوني مع التأثيرات المتواصِلة والمستقبلية، فيما يُعزز مكاسبَ التنمية البشرية في البلدان العربية.

وقد عقدت المبادرة العربية لمواجهة آثار تغير المناخ حتى الآن سلسلة من ثلاثة لقاءات تشاورية إقليمية بشأن الأولويات المناخية في المنطقة في كل من سورية و مصر و البحرين وقد جمعَت هذه المشاورات معا راسِمي سياساتٍ، وخبراءَ، وممثلين للقطاع الخاص، وشرَكاء فنيين وآخرين في التعاون الدولي، وأثمرت مجموعة من الاستنتاجات التي تكون معا نقطة انطلاق لتطوير إطار للعمل من أجل توجيه التدخلات الإستراتيجية للمبادرة العربية في مواجهة آثار تغيّر المناخ[1].

5. مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة العربية (إكتدار):

[1]–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية،"المبادرة العربية لمواجهة آثار تغير المناخ".متحصل عليه:http://www.arabclimateinitiative.org/aboutAr.html .بتاريخ2015/03/30.

يوفر هذا المشروع الدعم للبلدان العربية المشاركة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الإنسانية، والغرض منه هو المساعدة على تخفيف حدة الفقر برعاية قيام مجتمع أكبر قدرة معزز بالمعلومات .ويطبق المشروع إستراتيجية لتعزز التعليم وتبادل المعلومات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.إذ يهدف هذا المشروع إلي[1] :

- بناء إطار مفاهيمي شامل للتنمية والفقر يبرز الصلات بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويعالج الحرمان؛ بما في ذلك الحرمان من المعلومات.
- استخدام أدوات جديدة وابتكاريه لعمليات التدخل لتخفيف حدة الفقر، من خلال إيصال واستخدام المعلومات ، لا سيما في المناطق الريفية .
- توفير مرونة أفضل في مواجهة العولمة المتزايدة، بما في ذلك اختيار الاتجاهات والفرص التي يمكن أن يحققها التعليم الذي يمكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحسين الإدارة العامة وتقديم الخدمات الاجتماعية، مع التشديد بشكل خاص على توفير المعلومات للمواطنين.

-إدارة حالات الطوارئ المعقدة على نحو أكثر كفاءة.

وقد أثبتت تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي العامل الرئيسي الحافز للإسراع في إعادة التأهيل والمساعدة على الانتقال من حالة الطوارئ إلى أنشطة التنمية.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،برنامج حكومات الدول العربية."مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة العربية (إكتدار)". متحصل عليه:
http://www.undp.org.lb/programme/governance/ict4dev/ICTDARArabicVersion.pdf .بتاريخ. 2015/1/26.

وغيرها من المشاريع التي يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلالها إلى تحقيق التنمية البشرية والأهداف الإنمائية في المنطقة العربية بهدف خلق شعوب متمكنة وأمم صامدة.

المطلب الثالث: تقييم آليات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية.

يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقاريره و مشاريعه ومبادراته إلى تحسين أوضاع وظروف المنطقة العربية من فقر وجهل وتدني مستوى المعيشي... لمواجهة تحديات التنمية وتحقيق التنمية المستدامة. إلى أن هناك بعض النقد الذي يوجه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمثل في:

1. تباين ردود الفعل اتجاه التقارير التي يصدرها بين مؤيدين لهذه التقارير إذ وجدت فيها فرصة كبيرة لإعادة تقييم الأوضاع العربية ، بل ومحاكمة نخب ما بعد الاستقلال ومعارضين ممن لهم مواقف شديدة العداء حيال الأمم المتحدة ومنظماتها باعتبارها أدوات الغرب ضد دول الجنوب ؛ إذ تنتقدها وتحمّلها مسؤولية الأوضاع المتردّية التي تعيشها المنطقة العربية[1].
2. غياب التنسيق ونقص التشاور بين البرنامج والجهات الإقليمية والمجتمع المدني بخصوص إستراتيجية تنموية واضحة المعالم.
3. عدم تحقيق الغايات المنشودة من الأهداف الإنمائية، في المنطقة العربية والعالم مما تطلب تمديدها إلى غاية سنة 2015.[2] وبحلول 2015 لا تزال معظم الدول العربية تعاني من نسب مرتفعة من معدلات الفقر وتدني المستوى المعيشي.... خاصة بعد أحداث الربيع العربي 2011 .

[1]– معتز بالله عبد الفتاح،" تقرير التنمية الإنسانية العربية بين انتقاد إيديولوجيا وتجاهل رسمي".مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، متحصل عليه: http://carnegieendowment.org/2009/09/10/ .بتاريخ: 2015/03/12.

[2]–عبد القادر ناصري،"رهانات التنمية في ظل المطالبة باصلاح نظام الامم المتحدة للتنمية".الجزائر مجلة المفكر، العدد:6،2010،ص،440.

4. إن الدعوات المتكررة لإصلاح الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، والتي في أغلبها دعوات غربية هي مجرد محاولات لاستمرار الروئ والقيم الغربية في السيطرة على المنطقة العربية كبديل عن القيم العربية والخصوصية العربية الأكثر انسجاما مع الحياة العربية[1].

5. يحتاج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى درجة أ ئبر من الاتساق في تدخلاته الموضوعية وإلى إشراك الحكومات والشركاء الوطنيين الآخرين بمزيد من الفعالية ئشركاء مؤثرين في هذه التدخلات. وتقوية الروابط بين البرامج الإقليمية والقطرية وبين القدرة المؤسسية على المستوى القطري، حتى يضمن أن الحكومات والمستفيدين وغيرهم من الشر ئاء الوطنيين قادرين على مواصلة الإسهامات الإنمائية للبرنامج الإنمائي والبناء عليها.

6. يمكن القول بأن العديد من برامج التعاون الإقليمي قد ساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها على الأخص: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخصوصا فيما يتعلق بالتعليم (برنامج إدارة الحكم في البلدان العربيةPOGAR) تقليل عدد السكان المحرومين من مياه الشرب المأمونة بمقدار النصف (برنامج المساعدة التقنية البيئية لمنطقة البحر المتوسط METAP) ،توظيف الشباب وانتشار التكنولوجيات الجديدة (برنامج استخدام تقنية المعلومـات والاتصالات في التنميـة في المنطقة العربية ICTDAR) ورغم ذلك فإن إسهام البرامج بهذا الحجم والتصميم يحتاج إلى مدة للتنفيذ أطول بكثير وإلى موارد أ ئثر بكثير حتى ينتظر منها واقعيا أن تحدث أثرا في الأهداف الإنمائية للألفية[2].

7. إلتزام الدول العربية بالمشروع ليس فعليا؛ إلى جانب عدم توفير البيئة اللازمة لتحقيق الحكم الراشد والتنمية.

---

[1]– مروة سليمان يوسف صلاح، مرجع سابق،ص،96.

[2]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم إطار التعاون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدول العربية(2002–2005) مرجع سابق،ص، 5–20،23.

خاتمة الفصل الثاني:

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة التي تدعو إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. اذ يساعد البلدان النامية وخاصة العربية على بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة التي محورها الإنسان، بتقديم الدعم لبرامج شتى وذلك عبر المكاتب القطرية. وينسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بين الجهود العالمية والمحلية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول2015. كما يساعد البرنامج البلدان النامية وخاصة العربية على جذب المعونات واستخدامها بفاعلية؛ و تعزيز حماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة. إذ ينصبّ اهتمام برنامج الأمم المتحدة حول مناطق تركيز التنمية الأربعة الجوهرية وهي 1.:إدارة الحكم الديمقراطي(تعزيز المشاركة الشاملة،تقوية المؤسسات

الحاكمة المستجيبة،تعزيز ممارسات الحكم الناشئة عن مبادئ دولية)2.الحد من الفقر ودعم الأهداف الإنمائية للألفية(تعزيز النمو الشامل والمساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ،تعزيز العولمة الشاملة،التخفيف من تأثير فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز على التنمية البشرية)3. البيئة والتنمية المستدامة(توجيه البيئة والطاقة،توجيه التمويل المتعلق بالبيئة ،تعزيز تكييف التغيرات المناخية،تطوير القدرة المحلية على إدارة البيئة وتوسيع مدى النفاذ إلى خدمة توزيع الطاقة)4. منع الأزمات والنهوض(تعزيز القدرات على إدارة مخاطر النزاعات والكوارث،تقوية وظائف الحكم ما بعد النزاعات،ترميم المؤسسات المعنية بالتنمية على المستوى المحلي).

الفصل الثالث:

دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترشيد الحكم في الجزائر

الفصل الثالث: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترشيد الحكم في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث:

تسعى الجزائر * كغيرها من الدول لمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية والدولية، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال الآخذ بمؤشراتها والمتمثلة في التمكين(توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم) و العدالة في التوزيع(التي تشمل الإمكانات والفرص المتاحة للفرد) بالإضافة إلى التعاون (كمصدر أساسي للإشباع الذاتي) و الأمن الشخصي(المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات) و الاستدامة (التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الأجيال الحالية دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم).

فالتنمية اليوم لم تعد أرقام ومؤشرات اقتصادية وإنما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات إضافة إلى بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من أجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي. وهذا لا يكون إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة، والذي يرتبط بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراشد أو الحكم الصالح.

تطرقنا في هذا الفصل إلى دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترشيد الحكم في الجزائر.من خلال تناول المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: الحكم الراشد في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترشيد الحكم في الجزائر.

---

* تعد الجزائر من أكبر الدول الإفريقية، حيث تبلغ مساح تها الإجمالية حوالي 2382000 كلم مربع. تقع في وسط بلدان المغرب العربي .يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بشاطئ طوله حوالي 1200 كم.تشترك حدودها البرية مع كل من المغرب الصحراء الغربية في الغرب و في الشرق ليبيا وتونس، ومن الجنوب مالي وموريتانيا

الفصل الثالث: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترشيد الحكم في الجزائر

المبحث الأول: الحكم الراشد في الجزائر

عرفت الجزائر كغيرها من البلدان العربية نماذج مختلفة من الحكم،إذ عرفت منذ صدور دستور 1963 مرورا بنظام الحكم المؤقت لسنة 1965 ودستور 1976 نظام حكم ذو طابع اشتراكي، واستمر العمل به إلى أن استبدل بنظام أخر تبناه الشعب في 23 فيفري 1989، مقرا بذلك استبدال مبدأ الحزب الواحد(حزب جبهة التحرير الوطني) الذي احتكر النشاط السياسي منذ الاستقلال حتى صدور دستور 1989و الذي اقر في مادته 40 التعددية الحزبية. وبهذا يكون قد وضع المبادئ والأسس الرئيسية لتطور النظام السياسي الجزائري باتجاه الديمقراطية. هذا الدستور تم تعديله بموجب دستور 1996 الذي وضح بعض مفاهيمه وأضاف إليه بعض المؤسسات. وقد تم تعديله في 2002 و2008 .

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري:

قبل التطرق للمؤسسات الرسمية للنظام السياسي الجزائري نتناول أولا مفهوم النظام السياسي حسب دافيد إيستون " David Easton":" يمكن تعريف المنظومة السياسية بأنها مجموعة التفاعلات التي بواسطتها توزع المواد ذات القيمة عن طريق السلطة في المجتمع".[1] إذ يتكون النظام السياسي من المؤسسات السياسية (السلطة التنفيذية،التشريعية،القضائية) المترابطة والمتناسقة مع بعضها البعض، وصلاحيات كل من هذه المؤسسات وطبيعة العلاقات القائمة فيما بينها تحدد طبيعة النظام السياسي[2]، كما تمثل الأسس التي ترتكز عليها السلطات العمومية للنظام القائم.

---

[1]– فليب برو، علم الاجتماع السياسي . تر:محمد عرب صاصيلا ،لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998،ص،141.

[2]– عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة.ط2،بيروت: دار النضال،1989،ص،91.

1. **السلطة التنفيذية:** إن السلطة التنفيذية، مجسدة في شخص رئيس الجمهورية بوصفه المجسد لرئاسة الدولة ووحدة الأمة، الممارس للسلطتين السامية والتنظيمية في الجهاز التنفيذي، ورئيس الحكومة باعتباره الرئيس التنفيذي المعين من قبل رئيس الجمهورية والمكلف الفعلي بتنفيذ الأعمال والأنشطة الحكومية[1].

أ. رئيس الجمهورية: يحتل رئيس الجمهورية في النظام الجزائري المركز الممتاز باعتباره منتخب من طرف الشعب بطريقة مباشرة ومستحوذ على الشؤون الخارجية والدفاع والسلطة التنظيمية،وصاحب اختصاص تعيين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه، وله أن يحل المجلس الشعبي الوطني مما يجعله الشخصية السياسية الأولى في النظام وعلى قمته.[2] تدوم المهمة الرئاسية خمس سنوات، وقد كانت في دستور 1989 قابلة للتجديد، إلا أن دستور 1996 جعلها في عهدتين رئاسيتين لا أكثر، قبل أن يتم تركها مفتوحة من جديد على اثر التعديل الدستوري لسنة 2008.

- صلاحيات رئيس الجمهورية: بعد فوزه في الانتخابات يؤدي الرئيس الجديد اليمين الدستورية أمام الشعب بحضور جميع الهيئات العليا في الأمة وذلك خلال الأسبوع الموالي لانتخابه، ويباشر مهامه فور أداءه اليمين الدستوري.نذكر منها على الخصوص:

- يترأس مجلس الوزراء،و يتولى القيادة العليا للقوات المسلحة.
- يعين في أهم الوظائف والمهام وعلى الخصوص الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة.
- يعين الوزير الأول وينهي مهامه، ويمكنه أن يعين نائبا أو عدة نواب للوزير الأول بغرض مساعدته ، وينهي مهامهم.
- يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء.

---

[1]– ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة،2006،ص،174.

[2]– سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري.الجزائر:دار الهدى،[د،ت،ن]،ص،205.

- له أن يحل المجلس الشعبي الوطني ويقرر إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها

- يوقع المراسيم الرئاسية؛ يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها.....الخ علاوة على الصلاحيات المتاحة له في الظروف العادية، يضطلع أيضا بصلاحيات ضخمة في ظل الظروف غير عادية،تتمثل فيما يلي:

- يقر الرئيس حالة الطوارئ أو الحصار لمدة معينة إذا دعت الضرورة الملحة ذلك، بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن وعقب استشارة الوزير الأول ورئيس المجلس الدستوري، ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستتباب الأمن.

- يقر رئيس الجمهورية الحالة الاستثنائية إذا كانت البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها، على أن لا يتخذ مثل هذا الإجراء إلا بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة والمجلس الدستوري، والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء.

- يعلن حالة الحرب إذا وقع عدوان فعلي على البلاد أو يوشك أن يقع، وذلك بعد اجتماع مجلس الوزراء والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس مجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة، ويجتمع البرلمان وجوبا ويوجه رئيس الجمهورية خطابا للأمة يعلمها بذلك.

- يوقع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، ويتلقى رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بهما، ويعرضها فورا على كل غرفة من البرلمان لتوافق عليها.

ب. الحكومة: لم يكون منصب رئيس الحكومة أو الوزير الأول قبل 1988، معروفا في النظام السياسي الجزائري غير أن التعددية الحزبية المترتب عن الإصلاحات السياسية والدستورية التي عرفتها البلاد بعد حوادث أكتوبر 1988، نتج عنه الأخذ بازدواجية السلطة التنفيذية، فإلى جانب رئيس الجمهورية أصبح هناك

حكومة يترأسها رئيس للحكومة، مسؤول سياسيا أمام المجلس الشعبي الوطني.[1] يقوم رئيس الحكومة بضبط برنامج حكومته ويعرضه على المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه.ويجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة. ويمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه على ضوء هذه المناقشة. من صلاحياته:

- يرأس مجلس الحكومة، يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات
- يوقع المراسيم التنفيذية، بعد موافقة رئيس الجمهورية
- يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية، دون المساس باحكام المادتين 77و78.
- يسهر على حسن سير الإدارة العمومية.

لا يمكن ان تقال او تعدل الحكومة القائمة إبان حصول المانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته حتى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه.

يستقيل الوزير الأول وجوبا إذا ترشح لرئاسة الجمهورية ، ويمارس وظيفة الوزير الأول حينئذ أحد أعضاء الحكومة الذي يعينه رئيس الدولة.

ويقدم الوزير الأول استقالة الحكومة لرئيس الجمهورية في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمله، ويعين رئيس الجمهورية من جديد وزيرا أول حسب الكيفيات نفسها [2].

2. **السلطة التشريعية:** يعتبر دستور 1996 أول دستور جزائري يكرس ما يسمي بالبرلمانية الثنائية أي وجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان،الغرفة الأولى وهي المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى la chambre bass) والغرفة الثانية هي مجلس الأمة (الغرفة العليا la chambre haute) وقد أنشئت الغرفتان

[1]– عمار عباس، العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري.الجزائر: دار الخلدونية،2008،ص،ص،100،102–108.

[2]– الجزائر،الجريدة الرسمية،القانون رقم 08/01 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 أكتوبر سنة 2008،التعديل الدستوري ،العدد:63،الصادر بتاريخ،2008/11/16،ص،ص،6،7.

وقفا للمادة 98 من الدستور" يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، وهما المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة".[1]

أ. المجلس الشعبي الوطني: يتشكل من أعضاء منتخبين يمثلون ولايات الوطن حسب عدد السكان، مع تخصيص مقاعد للجالية الوطنية في الخارج، على ألا يقل عدد النواب الممثلين لكل ولاية عن أربعة نواب بالنسبة للولايات التي لا يقل عدد سكانها عن 350000 نسمة. ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري . لمدة خمس (5) سنوات بنظام التمثيل النسبي على القائمة. تتلخص شروط الترشح للعضوية في المجلس الشعبي الوطني في التمتع بالجنسية الجزائرية والسن القانوني، على أن تقدم كل قائمة المترشحين إما تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر ،وإما كقائمة مترشحين أحرار شريطة أن تكون هذه الأخيرة مدعمة على الأقل بأربعمائة توقيع من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية في ما يخص كل مقعد مطلوب شغله.

ب. مجلس الأمة: تم استحداث مجلس الأمة كغرفة ثانية كما هو معمول به في كثير من الأنظمة الديمقراطية، وقد كان الهدف هو مضاعفة مجال التمثيل الوطني عن طريق ضم منتخبي الجماعات المحلية، وكذلك الكفاءات والشخصيات الوطنية، ومن ثم ضمان مسار تشريعي أحسن،إلى جانب استقرار مؤسسات الدولة واستمرارها، وفي هذا الإطار خول الدستور لرئيس الأمة صلاحية تولي رئاسة الدولة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية.

ينتخب أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، في حين يعين الثلث الباقي من طرف رئيس الجمهورية من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية في المجالات العلمية والثقافية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية؛ مع العلم أن عدد أعضاء

[1]–مليود ذبيح، الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية.الجزائر: دار الهدى،2007،ص،70،71.

مجلس الأمة يساوي على الأكثر نصف عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني، تحدد مهمتهم بست سنوات على أن يجدد نصفهم كل ثلاث سنوات. [1]

يراقب البرلمان عمل الحكومة وفقا للشّروط المحددة في المواد 80 و 84 و 133 و 134 من الدستور و يمارس المجلس الشعبي الوطني الرقابة المنصوص عليها في المواد من 135 إلى 137 من الدستور . و واجب البرلمان، في إطار اختصاصاته الدستورية، أن يبقى وفيا لثقة الشّعب، ويظلّ يتحسس تطلعاته.

يجتمع البرلمان في دورتين عاديتين كلّ سنة، ومدة كلّ دورة أربعة (04) أشهر على الأقل .يمكن أن يجتمع البرلمان في دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية. ويمكن كذلك أن يجتمع باستدعاء من رئيس الجمهورية بطلب من رئيس الحكومة، أو بطلب من ثلثي (3/2) أعضاء المجلس الشعبي الوطني .تختتم الدورة غير العادية بمجرد ما يستنفذ البرلمان جدول الأعمال الذي استدعي من أجله . لكلّ من رئيس الحكومة والنواب حق المبادرة بالقوانين .تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة، إذا قدمها عشرون (20) نائبا.[2]

تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء، بعد الأخذ برأي مجلس الدولة، ثم يودعها رئيس الحكومة مكتب المجلس الشعبي الوطني .يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه .تنصب مناقشة مشاريع أو اقتراحات القوانين من طرف المجلس الشعبي الوطني على النص المعروض عليه . و يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع.أعضائه(4/3).

يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات الآتية :

[1]– عمار عباس، مرجع سابق،ص،ص،137–142،143.

[2]– مولود ديدان، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجزائر: دار بلقيس،[د،ت،ن]،ص،ص،39،41.

- حقوق الأشخاص وواجباتهم الأساسية، لاسيما نظام الحريات العمومية، وحماية الحريات الفردية، وواجبات المواطنين.

- القواعد العامة المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية، وحقّ الأسرة، لاسيما الزواج، والطلاق، والأهلية، والتركات.

- شروط استقرار الأشخاص، التشريع الأساسي المتعلق بالجنسية.

- القواعد العامة المتعلقة بوضعية الأجانب، القواعد المتعلقة بالتنظيم القضائي، وإنشاء الهيئات القضائية، قواعد قانون العقوباتّ، والإجراءات الجزائية، لا سيما تحديد الجنايات والجنح، والعقوبات المختلفة المطابقة لها، والعفو الشامل، وتسليم المجرمين، ونظام السجون.

- القواعد العامة للإجراءات المدنية وطرق التنفيذ، نظام الالتزامات المدنية والتجارية، ونظام الملكية.

- التقسيم الإقليمي للبلاد، المصادقة على المخطط الوطني، التصويت على ميزانية الدولة، إحداث الضرائب والجبايات والرسوم والحقوق المختلفة، وتحديد أساسها ونسبها، النظام الجمركي، نظام إصدار النقود، ونظام البنوك والقرض والتأمينات،

- القواعد العامة المتعلقة بالتعليم، والبحث العلمي، [1]

- القواعد العامة المتعلقة بالصحة العمومية والسكان، القواعد العامة المتعلقة بقانون العمل والضمان الاجتماعي، وممارسة الحقّ النقابي، القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة، والتهيئة العمرانية، القواعد العامة المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية، حماية التراث الثقافي والتاريخي،...الخ. إضافة إلى المجالات المخصصة للقوانين العضوية بموجب الدستور، يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات الآتية - :تنظيم السلطات العمومية ، وعملها، نظام الانتخابات، القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، القانون

[1]– مولود ديدان، مرجع سابق،ص،42.

المتعلق بالإعلام، القانون الأساسي للقضاء، والتنظيم القضائي، القانون المتعلق بقوانين المالية، القانون المتعلق بالأمن الوطني .تتم المصادقة على القانون العضوي، بالأغلبية المطلقة للنواب وبأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء مجلس الأمة .يخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره. يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس مجلس الأمة، ورئيس الحكومة. وتجري هذه الانتخابات في كلتا الحالتين في أجل أقصاه ثلاثة (03) أشهر.

3. **السلطة القضائية:** حسب الفصل الثالث وفي الباب الثاني من الدستور الجزائري تعد السلطة القضائية سلطة مستقلة وتمارس في إطار القانون، تحمي السلطة القضائية المجتمع والحريات وتصدر أحكاما باسم الشعب. القاضي مسؤول أما المجلس الأعلى للقضاة عن كيفية قيامه بمهمته.ويرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للقضاة الذي يقرر طبقا لشروط التي يحددها القانون تعيين القضاة ونقلهم وسير سلمهم الوظيفي[1].

وتتكون السلطة القضائية من المحاكم الابتدائية والمجالس القضائية والمحكمة العليا التي تقوم بتقويم أعمال المحاكم والمجالس القضائية ومحاكمة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة عند الخيانة العظمى.

بالإضافة إلى مجلس الدولة الذي أستحدث في دستور 1996 المختص بتقويم أعمال المحاكم الإدارية، كما تم الإقرار بمحكمة التنازع للفض في حالات النزاع وتحديد الاختصاصات بين المحكمة العليا ومجلس الدولة[2]. وبعد صمت طويل نسبيا اعلن عن مشروع تعديل سياسي شامل جاء في خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011 كرد فعل طبيعي لامتصاص الغضب الشعبي الذي عرفه العالم العربي(الربيع العربي)،

[1]– مولود ديدان، مرجع سابق،ص،ص،43،45–52،54.

[2]– لطيفة بن عاشور، "آليات التحول الديمقراطي في الجزائر".مذكرة ماستر(جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري،2014/6/5)،ص،38.

وكاستجابة للغليان الاجتماعي الذي تجسد في كثرة الإضرابات في جميع القطاعات. وقد أثمرت إصلاحات 2011 بتعديل قانون الانتخابات ل1997 وصدور قانون 12-01 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بنظام الانتخابات والذي أكد على الإشراف والرقابة القضائية لعملية الانتخابات من خلال لجان عديدة أهمها[1] ،اللجنة الوطنية لمراقبة على الانتخابات التي تتشكل من الكفاءات الوطنية، ممثلو الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات، ممثلو المترشحون الأحرار، وتعد هذه اللجنة كضمان قانوني لشفافية ونزاهة الانتخابات. إلى جانب اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات والتي تتشكل من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية، ويتم وضعها بمناسبة كل إقتراع.إضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بسير الحملة الانتخابية، كما تم رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من 389 مقعدا الى 462 مقعدا، وتخفيض سن الترشح من 28عاما إلى25عاما في إطار تمكين الشباب من الدخول في المنافسة الانتخابية .

كما صدر القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الذي يهدف إلى تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع، وتحديد شروط وكيفية إنشاء الأحزاب السياسية وعملها ونشاطها،كما وضع هذا القانون الإطار السياسي والقانوني الملزم لوزارة الداخلية بشأن اعتماد أو رفض الأحزاب السياسية ، بحيث يعد سكوت الوزارة بعد انقضاء 60 يوما المتاح لها بمثابة ترخيص للأعضاء المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي. كما يكون قرار الرفض معللا قانونيا ، وقابل للطعن أمام مجلس الدولة في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ تبليغ الرفض[2]. أما فيما يخص بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة فقد تضمن القانون رقم 12-03 والذي يعد قفزة نوعية في تاريخ مشاركة المرأة في الحياة السياسية وخصوصا من

[1]- فريمش مليكة،"دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر".أطروحة دكتوراه(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص:تنظيمات سياسية وإدارية،2012/2011)،ص،ص،374،376.

[2]- طارق عشور،"الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائر".المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد:37،2013،ص ،40.

خلال[1] ،نسبة حضورها في الانتخابات التشريعية حيث ارتفعت من 31 امرأة سنة 2008 إلى 146 امرأة سنة 2012.[2]

وجاء القانون رقم 12-05 متعلق بالإعلام لتنظيم المهنة بكل اختصاصاتها من نشر وصحافة وسمعي بصري الذي نتج عنه إنشاء قنوات سمعية بصرية خاصة... وهدف القانون رقم 12- 06 تحديد شروط وكيفيات تأسيس الجمعيات وتنظيمها وسيرها ومجال تطبيقها.[3] وتبقى مقترحات النظام في مجال الإصلاح محتشمة ومحدودة، بل ومتأخرة جدا مقارنة بما تشهده دول الجوار من ثورة في الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي. وبدلا من أن يستفيد النظام من حالة عدم الاستقرار في بيئته الإقليمية لتعزيز مواقفه، جاءت هذه الإصلاحات لتبين ضيق هامش مناورته، ومن ثم لم يبق سوى انتظار أن تؤدي التناقضات في أعلى هرم السلطة إلى إحداث التغيير من أعلى نحو الأسفل[4].

المطلب الثاني: مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر:

ظهر الاهتمام المتزايد للجزائر بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيقه. من خلال هذا سنحاول معرفة مدى تطبيق الجزائر للمؤشرات الحكم الراشد:

1/ المؤشرات السياسية:

---

[1] شعبان العيد،"الإصلاح السياسي في الجزائر(2008-2013)".مذكرة ماستر(جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص: رسم السياسة العامة والإدارة المحلية،2014/2013)،ص،74.

[2]- طارق عشور، نفس المرجع،ص، 41.

[3]- شعبان العيد، نفس المرجع،ص،75.

[4]- فتحي بولعراس،"الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير". المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد:35،2012،ص،22.

تعد تجربة الجزائر في مجال الديمقراطية تجربة رائدة على مستوى العالم الثالث والوطن العربي، الا ان المحللون السياسيون يجمعون على غياب ثقافة الديمقراطية، بفعل الميلاد العنيف للديمقراطية التي لم تكن قناعة سياسية واضحة لدى معظم فعاليات السلطة والمعارضة فقد بدأت تتولى إدارة شؤون البلاد بديمقراطية مقيدة تتسم بعدم الاستقرار متلمسة طريقها نحو البناء والتكريس المؤسساتي بخطوات بطيئة جدا[1]. فيما يلي توصيف بعض مؤشرات هذا التصنيف:

أ. مؤشر الرأي والمساءلة: يشمل مؤشر إبداء الرأي والمساءلة مجموعة من المؤشرات المتصلة بالعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية واستقلالية وسائل الإعلام ودورها في تحقيق الرقابة على الحكومة، وبالتالي فإن هذا المؤشر يقيس مدى قدرة المواطن على المشاركة في إختيار الحكومة ومراقبة أهل السلطة ومساءلتهم[2]. وتتراوح التقديرات الخاصة بهذا المؤشر ما بين –2.5و+2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وقد بلغ المؤشر (–1.01) في الجزائر مما يفسر نقص حرية التعبير وغياب المساءلة [3].

ب. مؤشر تصنيفات الحقوق السياسية والمدنية: حسب هذا المؤشر فإن الدولة التي يقع تصنيفاتها المجمعة للحقوق السياسية والحريات المدنية بين الدرجة 01 و2.5 تعتبر دول حرة ، وبين 5.5و7 دول غير حرة، وبين 3و5 دول حرة جزئيا. وبهذا فإن الجزائر وفقا لهذا المعيار فانها تعد بلدا لا يتمتع بتوفر الحريات لان معدل التصنيف على القيمة 06 وبالتالي هي من الدول غير حرة.

ت. مؤشر حق التعبير: ويركز هذا المؤشر على كل من الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، شفافية القوانين ...وتتراوح التقديرات ما بين–2.5و+2.5 والقيم العليا هي الأفضل وتقدر قيمة هذا المؤشر

[1]– إسماعيل قيرة، على غربي، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص،ص، 92–135.

[2]– عبد الواحد العفوري، مرجع سابق،ص،125.

[3]– سايح بوزيد،مرجع سابق،ص،430.

في الجزائر خلال 2000و2007، مابين -0.83و- 1.24. [1] وحسب مؤشر مراسلون بلا حدود لحرية التعبير والصحافة لعام 2014 احتلت الجزائر المرتبة 121،ضمن التصنيف العالمي المكون من 180دولة .بعدما رتبت في التصنيف 125 وفقا لمؤشر عام2013. لتبقى الجزائر في الخانة الحمراء ضمن خارطة العالم لحرية الصحافة وهي الخانة التي تشير على الوضعية الصعبة ، ما يعني أن وضع حرية الصحافة في الجزائر لم يتغير، رغم الإجراءات التي قامت بها الحكومة بعد التصديق على قانون الإعلام الجديد[2].

ث. مؤشر الاستقرار السياسي وانعدام العنف: يعتبر هذا المؤشر ذاتي على إدارة الحكم ويصدر عن البنك الدولي ويعني بقياس الادراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار(نزاع مسلح، تهديد إرهابي...).كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة مؤشرات تعتمد في محتواها على مبادئ التداول السلمي على السلطة، نزاهة الانتخابات والوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات. وأداة فعالة في تأسيس الحكم الراشد من خلال حياد السلطة القضائية وعدم خضوعها للحساسيات السياسية والبيروقراطية من أجل إقامة دولة القانون. وتعمل الجزائر على مباشرة برنامج إصلاحات واسعة في مجالات متعددة منها: مراجعة المنظومة التشريعية وعصرنة العدالة وتنمية الموارد البشرية.

تتراوح تقديرات هذا المؤشر ما بين -2.5و+2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وفي الجزائر فقد بلغ هذا المؤشر 1.18- وهذا يعني وجود نوع من اللاستقرار السياسي نتيجة تشقق الطبقات السياسية وبقاء التهديد الإرهابي[3]

.

---

[1]- عبد الحق حملاوي، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد-تجربة الجزائر1999-2007-".مذكرة ماستر (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:السياسة العامة والإدارة المحلية،2013/2012)،ص،ص،80،81.

[2]- محمد شراق،" الجزائر في ذيل الترتيب التصنيف العالمي لحرية التعبير والصحافة".متحصل علية: http://www.algeriachannel.net/2014/12 .بتاريخ:2015/04/15.

[3]- سايح بوزيد مرجع سابق،ص،ص،430،431.

ج. مؤشر سيادة القانون: يعتبر شرط أساسي لقيام الحكم الراشد من خلال تأمين حماية حقوق الإنسان و المساواة أمام القانون...لذا يجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام ولتوفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وخاصة للفئات المهمشة. لكن الواقع الجزائري المعاش يتناقض مع هذا المؤشر حيث عملت الجهات الحكومية على تكريس دولة لا قانون التي تعد السمة البارزة في النظام السياسي الجزائري، إذ نلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وعدم الارتقاء بمستوى حقوق الإنسان رغم توقيع الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، وأصبح المواطن الجزائري يعيش وضعا اجتماعيا غير لائق،إلى جانب غياب الرقابة وعدم محاسبة المسؤولين الحكوميين خاصة فيما يتعلق بقضايا كبرى تتعلق بأمن الدولة[1] .

مثل فضيحة السوناطراك. ما يدل على أن القانون يطبق على الضعيف وليس على القوي. تتراوح التقديرات ما بين –2.5و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، وقد بلغ المؤشر في الجزائر (0.72+) سنة 2007 ويعبر عن سيادة جزئية للقانون، وحياد جزئي للقانون.[2]

ح. مؤشر ضبط الفساد : مؤشر ذاتي يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الفساد بين المسئولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية " إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة، تتراوح التقديرات ما بين –2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل.[3] وقد تطور هذا المعيار في الجزائر بين الفترة 2010/2000 . ونستشف هذا من خلال المخطط التوضيحي رقم 10*:

---

[1]– عبد الحق حملاوي،مرجع سابق،ص،ص،82،83.

[2]– سايح بوزيد، ،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"،مرجع سابق، ص،433.

[3]– سايح بوزيد،"سبل تفعيل المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية".الجزائر،مجلة الباحث،العدد:10،2012،ص،60.

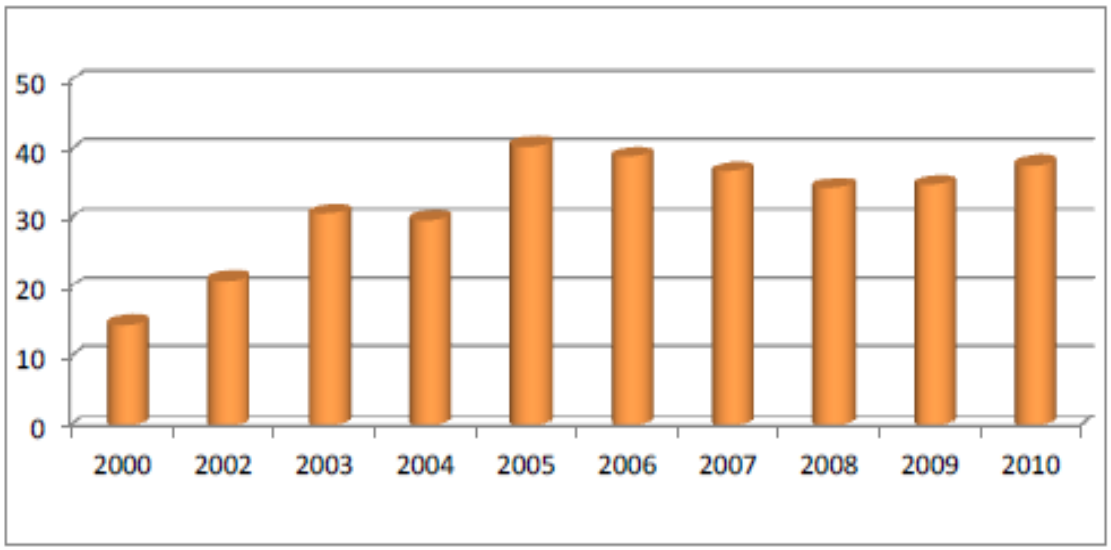

* فرج شعبان ، «الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر–دراسة حالة الجزائر2000/2010).أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،قسم العلوم السياسية،تخصص:نقود ومالية،2010،2011) ،ص،214.

حيث نلاحظ من خلال هذا المخطط أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000، فبعدما كان يسجل قيما متدنية في بداية الألفية الجديدة، أصبح يتحسن شيئا فشيئا، وانتقل من المستوى الضعيف الذي سجل سنة 2000 و2002، إلى مستويات المتوسطة التي سجلت في باقي السنوات الثمانية، ويعود هذا التحسن إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه، وتجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته....وقد سجل مؤشر قانون مكافحة الفساد الذي يصدر عن منظمة النزاهة العالمية مستوى جيد وهو ما يدل على أن الجزائر تملك تشريعات قوية في مكافحة الفساد. لكن رغم كل التشريعات التي صدرت للوقاية من الفساد لم يرق هذا المؤشر إلى الوضع الجيد(أعلى من 50%)، وتعود الأسباب إلى انتشار الفساد بمختلفة أشكاله في المجتمع الجزائري وأصبح ظاهرة وليس استثناء[1].

2/ المؤشرات الإدارية:

[1]– فرج شعبان، مرجع سابق، ص، 228.

أ. مؤشر فعالية الحكومة: يهدف هذا المؤشر إلى تسليط الضوء على مدى قدرة الجهاز التنفيذي في أداءه لوظيفة تقديم الخدمة العامة للمواطنين (تعليم، صحة، محاربة الفقر...) وكفاءة الجهاز البيروقراطية ونوعية جهاز الخدمة المدنية وقدرته على تقديم خدمات للمواطن في وقت قصير وبتكلفة أقل باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال[1] ،نوعية صياغة السياسات ومصداقية الحكومة في الالتزام بتطبيق تلك السياسات.تتراوح التقديرات بين −2.5و +2.5 وقد بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة إلى الجزائر (−0.52) سنة 2007 ، وهذا يؤكد على ضعف فعالية الجهاز الحكومي.

ب. مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: يعتمد على نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية الحكومة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات، وصياغة قواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص وتعزيز قدرته في مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرارات... وهكذا عملت الجزائر على تبني إصلاحات وتغييرات في السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق النمو ودعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تعزيز ووضوح المسار التنموي ، عصرنة المنظومة المالية ، تثمين الثروات الوطنية بشكل أكبر، وضع سياسة اجتماعية وثقافية تتماشى والتحديات الوطنية والدولية....

ت. مؤشر أخلاقيات القطاع العام: يقيس النسبة المئوية من المنشئات في الدولة التي تنال تقديرات مرضية للأسئلة المتعلقة بنزاهة السياسيين، والمحسوبية الحكومية في عمليات الشراء وتحويل الأموال العامة عن مجراها المألوف، والثقة بمكاتب البريد، ومتوسط تكرار تقديم الرشاوى للحصول على التراخيص، والمرافق العامة والضرائب. تتراوح التقديرات من 0 إلى 100% وتدل القيمة الأعلى على توفير تقدير معياري أخلاقي أعلى من جانب قطاع المشروعات في الدولة، وتعكس النسبة المئوية المسجلة حصة المشروعات في الدولة

[1]– أزوال يوسف،"الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية".رسالة ماجستير(جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري،2009/2008)،ص، 153.

التي توفر تقديرات مرضية، وبالنسبة للجزائر فقد بلغ هذا المؤشر 24% ، وهذا يعني تدني أخلاقيات القطاع العام الجزائري.

ث. مؤشر الأخلاقيات المؤسسية: يقيس النسبة المئوية من المنشئات في الدولة التي تحظي بتقديرات مرضية بالنسبة للأسئلة المتعلقة بهذا المؤشر،والتي تحسب كمؤشر النسبة المئوية لمكون الفساد المؤسسي غير القانوني ومكون الفساد المؤسسي القانوني للمنشئات، تتراوح التقديرات من0 الى100 % ، بلغ هذا المؤشر39.35 عام 2004 ، وهذا يعني تدني الأخلاقيات المؤسسية وتعتبر الجزائر من أضعف البلدان العربية من الناحية المؤسسية[1].

3/ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

أ. النمو الاقتصادي : تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي و وضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات و الثمانينات، شهد الاقتصاد الجزائر بعد ذلك أشد فتراته تأزما نتيجة تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطيات النقد الأجنبي، و ارتفاع الدين العام، و تدهور الوضع الأمني ... فقد شهدت الفترة بين2009/1970 تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط و أزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على طلب العالمي للطاقة ، مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1992–1994، و معدلات نمو متواضعة بين 1994–1999 مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000عاودت معدلات النمو بإرتفاع بمستويات بسيطة نسبيا حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28 % برغم الأزمة المالية العالمية الراهنة آنذاك، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير و المتزايد، و بروز الصين كزبون كبير و مهم في

[1]– سايح بوزيد،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر".مرجع سابق،ص،ص،433،435.

السوق النفطية. ما أدى إلى ارتفاع نسبي في معدلات البطالة، بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع معتبر في أسعار النفط[1]. وحسب إحصائيات البنك الدولي يقدر الدخل القومي للجزائر عام 2013 بـ 208.8 مليون دولار أمريكي ، ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنة 2013 بـ 5.330 دولا أمريكي.[2]

ب. البطالة: لقد تميزت سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة إذ وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30% . و تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينيات والتسعينيات. و تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر إلى تراجع نسبة الفقر في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية وتراجع نسبة البطالة وانخفاض في نسبة الوفيات، بالإضافة إلى المساواة بن الجنسين وتبقى نسبة الفقر مرتفعة بالمناطق الريفية[3] .وهذا راجع إلى توفير الدولة الجزائرية إستراتيجية من أجل مكافحة البطالة وتخفيض الآثار الاجتماعية من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية والتي نذكر منها ؛ عقود ما قبل التشغيل(CPE) ؛ المؤسسة المصغرة والقرض المصغر تحت إشراف وكالة التنمية الاجتماعية(ADS) ؛الصندوق الوطني لمنحة البطالة ...[4].إذا يشير الديوان الوطني للإحصاءات أن نسبة البطالة في الجزائر قد انخفضت من 12.3% سنة 2006 إلى

---

[1]– صاولي مراد، بن جلول خالد،" البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة قياسية)"ملتقي الدولي حول(مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي،جامعة قالمة،4/3/ ديسمبر 2012)،ص،319.

[2] - the world Bank , « world development indicators : size of the economy ».from : http://wdi.worldbank.org/table/1.1 .on: 16/04/2015.

[3]– دبقة شريف، العايب عبد الرحمان،"العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة–حالة الجزائر–". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد:4،2008،ص،ص،104،105–108.

[4]– عبد الحق حملاوي، مرجع سابق،ص،88.

9.8% سنة 2013 كما تم تسجيل انخفاض ملموس في أوساط الجامعيين، حيث انتقلت هذه النسبة من 21.4% سنة 2010 إلى 16.1%سنة 2013[1].

ت. الاستثمار: لقد جاءت الاستثمارات في الجزائر محفزة للاقتصاد الجزائري أول الأمر، إلا أنها أهملت قطاعات إنمائية أخرى، مثل قطاع الزراعة، وهذا ناتج عن سوء التسيير للموارد الطبيعية والمالية وحتى البشرية بسبب البيروقراطية وقلة التحكم في إدارة الاستثمارات ...كل هذا أدى إلى تأخر كبير في انجاز المشاريع الصناعية وتكاليف زائدة وخسائر مالية فادحة.

زد على ذلك أن اللجوء المنتظم إلى الشركات الأجنبية والصيغ التعاقدية مثل المصنع الجاهز والمنتج الجاهز ينزل الإضرار بالاقتصاد الوطني ويحرر أطر المنشات الصناعية العامة من المسؤولية.مثل هذا التسيب أدى إلى تفشي ظاهرة الفقر، واستشراء الفساد السياسي وغياب الاستقرار الاجتماعي. كما يعود تراجع الاستثمار في الجزائر إلى غياب حكم القانون في القطاعين العام والخاص وعدم قدرة القادة السياسيين على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية؛ إذ احتلت الجزائر المرتبة 29 من مجموع 40 دولة بالنسبة إلى مؤشر التنافسية العالمية لعام 2007وبعلامة 3.98 وهذا يدل على أن الجزائر ضعيفة على مستوى البنية التحتية والتدريب وفعالية السوق والابتكار، وهو ما يجعلها عاجزة عن الانتقال بكفاية عالية إلى المرحلة الثانية من التنمية، وذلك في غياب القدرة على تعزيز المخرجات التعليمية والأنشطة المبتكرة ولعل الفساد يشكل عائقا كبيرا أمام جلب الاستثمار إلى الجزائر[2].

---

[1]– الجزائر نيوز،" الديوان الوطني للإحصائيات : نسبة البطالة في الجزائر انخفضت إلى 9.8% في شهر سبتمبر".متحصل عليه: http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/66780----------98---.html .بتاريخ:2015/04/16.

[2]–ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010،ص،ص،279،281.

ث. الفقر: لا تزال الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من آفة الفقر وويلاتها منذ الاستقلال. ويرجع انتشار الفقر في الجزائر إلى عدة أسباب :

- بلغ معدل التضخم في الجزائر حسب تصريحات صندوق النقد الدولي أكثر من 10% في الجزائر مما ساهم في زيادة حدة الفقر من خلال تدهور القدرة الشرائية للفرد الجزائري
- انعكس معدل الفقر المرتفع في الجزائر بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع معدل الجريمة، ارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية، هجرة الأدمغة، التفكك الأسري، الجهل و الأمية، التدهور الصحي للسكان وانتشار الأمراض المزمنة...

فالقضاء على الفقر يعد بمثابة التحدي الأكبر الذي يواجه الجزائر بسبب الارتباط الوثيق بين الفقر والبطالة، فالبطالة هي المكون الرئيسي للفقر، والجزائر كباقي دول العامل الثالث تعاني أشد المعاناة من هذه الظاهرة وتبذل جهود كبير للتخفيف من هذه الظاهرة، فالتصريحات الصادرة عن الجهات الرسمية في الجزائر تشير إلى أن معدل الفقر في تناقص مستمر[1] . كما هو مبين في الجدول رقم 2*:

معدلات الفقر والبطالة في الجزائر بين سنتي 2013/2008.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	%11.8	%12.50	%10.20	9.90%	9.60%	9.80%
معدل الفقر	11.1%	9.8%	6.2%	5.55%	5.20%	5.03%

* حاج قويدقورين،"ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية،البطالة والتضخم".الجزائر ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد:12، 2014، ص،20.

[1] - حاج قويدقورين،"ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية،البطالة والتضخم".الجزائر ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد:12، 2014، ص،19.

حسب الجدول السابق نلاحظ أن كل من معدل البطالة و انخفضت من 11.8 % سنة 2008 إلى 9.80 % سنة 2013، كما انخفضت أيضا نسبة الفقر من 11.1 % سنة 2008 إلى 5.03 % سنة 2013.

ولكن بعض التقارير وتصريحات الخبراء تشير إلى أن معدل الفقر في الجزائر مازال مرتفعا جدا ويفوق 35%.

ج. الصحة: عادة ما يقاس المستوى الصحي لبلد ما بمعدل الأمل في الحياة، والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الأفراد. فكلما ارتفع معدل الأمل في الحياة كلما دل ذلك عن ارتفاع في مستوى التنمية الصحية. ومن بين الأساليب المستخدمة في تقييم مجهودات بلد ما في مجال التنمية الصحية نجد أسلوب التكلفة - الفعالية الذي يعد من الأساليب الأكثر استعمالا نظرا لسهولته وإمكانية تطبيقه.

ويعتمد هذا الأسلوب على مبدأ أن هدف النظام الصحي يتمثل في تعظيم صحة السكان (الفعالية) اعتمادا على الموارد المتوفرة (التكلفة). من أجل تقييم التنمية الصحية وفقا لهذا الأسلوب، يمكن اللجوء إلى تقسيم المعيارين السابقين إلى العديد من المعايير الفرعية:

– بالنسبة لتقييم الحالة الصحية للسكان، يمكن استخدام معاملات خاصة بالوفيات والحالات المرضية كمعدل الأمل في الحياة، معدل الوفيات حسب السن، معدل الإصابة بالأمراض، عدد الحالات المرضية، معدل العجز وغيرها

– أما بالنسبة إلى مستوى نفقات الصحة، فإن المعايير المستخدمة عادة، تتمثل في نسبة النفقات الصحية إلى الناتج المحلي الإجمالي أو المبلغ الإجمالي للنفقات المخصصة للصحة[1].

فرغم من الجهود التي قامت بها الجزائر لأجل الرفع من المستوى الصحي للسكان، و ارتفاع مستوى الإنفاق الصحي الوطني،إلا انه مازال بعيدا عن المستويات المحققة في الدول ذات الخصائص المشتركة مع

[1]–بومعراف إلياس،عماري عمار،" من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر".الجزائر،مجلة الباحث، العدد:7، 2010/2009،ص،ص29–32.

الجزائر . فحسب مؤشر الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر فقد قدر ب3.8% وهو أقل

البيان	2000[1]	2007[1]

من الجارتين تونس والمغرب واللتان تجاوز معدل إنفاقهما على الخدمات الصحية 5 % ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي الإجمالي 71 دولار بين 1999و2003، بانخفاض يقدر بـ 171 دولار عن متوسط الدول العربية، أي ما يعادل 70.66 %. وبالنظر إلى الارتفاع المتزايد في عدد السكان في الجزائر، فإن ذلك لم يصاحبه ارتفاع مماثل في الهياكل الصحية إضافة إلى سوء توزيع المؤسسات الصحية على التراب الوطني،فالعاصمة وحدها تستحوذ على 55% من الهياكل الصحية و22%في الشرق و20% في الغرب 2% في الجنوب الشرقي و1 % في الجنوب الغربي. أنظر الجدول رقم3*:

عدد المؤسسات الصحية في الجزائر بين سنتي 2007/200.

القطاعات الصحية	عدد الاسرة التقنية	العدد	عدد الاسرة التقنية	العدد
العيادات الاستشفائية	35115	224	35157	240
المراكز الاستشفائية الجامعية	13087	13	12697	13
المستشفيات المتخصصة	6416	31	9785	54

– بومعراف الياس،عماري عمار، بومعراف إلياس،عماري عمار،" من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر".الجزائر،مجلة الباحث، العدد:7، 2010/2009،ص،40

[2] – خروبي بزارة عمر،" إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر(1999–2009)دراسة حالة: المؤسسة العمومية الإستشفائية الإخوان خليف بالشلف".رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص: رسم السياسات العامة،2011/2010)،ص،52.

كما تعد العوامل البيئية من أهم العوامل المؤثرة على صحة الأفراد.وما يلاحظ على بيئة القطاع الصحي في الجزائر نجدها تتصف بالتدهور المستمر(التلوث الصناعي بسبب المصانع غير مراقبة،النفايات السامة دون مراعاة الأساليب العلمية للتخزين،....) كل هذه العوامل أثرت سلبا على حياة وصحة الجزائريين

(ارتفاع حاد في أمراض التفوئيد بسبب اختلاط مياه المجاري بمياه الشرب،ارتفاع حوادث المرور، ارتفاع حالات التسمم الغذائي...الخ) [2].

[2]– بومعراف إلياس،عماري عمار،مرجع سابق،،ص،ص،33،35.

ح. التعليم: وضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرا لقياس مستوى التعليم يطلق عليه"دليل التعليم"وهو عبارة عن مؤشر يسمح بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه الدولة في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا. وحسب هذا الدليل فإن نسبة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدي البالغين في الجزائر بين سنة 2012/2005 قدرت بـ 91.6% [1]. وقد بذلت الجزائر عدة جهود لتحقيق هدف تعميم التعليم، وخصصت مبالغ ضخمة في إطار برامج التنمية لانجاز البنية التحتية للتعليم الابتدائي من مدارس ومطاعم ، وتوفير النقل المدرسي في المناطق المعزولة والنائية وتوفير الأطر.كما يتضح اهتمام الجزائر بالتعليم من خلال السعي لتجنب التسرب المدرسي من خلال المساعدات المادية والعينية التي تقدمها للعائلات الفقيرة. كما تنتهج إستراتيجية لمحو الأمية. و يساهم في تنفيذها كل من القطاعات الوزارية والديوان الوطني،والجمعيات الناشطة في هذا المجال–308 جمعية–. فقد انخفض معدل الأمية من 27.3% سنة 1998 إلى 12.42% سنة 2008. [2]رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر إلا أنها مازلت تفتقر إلى الوصول إلى مستوى يمكن أن تنافس به حتى الدول المجاورة .

المطلب الثالث : آليات ترشيد الحكم في الجزائر.

تتمثل أهم الآليات التي انتهجتها الجزائر للمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الراشد في مايلي:

أ. الدولة: ساهمت الدولة الجزائرية في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وانضمامها إلى الآلية الإفريقية للتقوية من قبل النظراء، التي تمت المصادقة عليها رسميا في قمة دورية للانتكاد الإفريقي في

[1]–عبد الحق حملاوي، مرجع سابق،ص،89.

[2]– فرج شعبان، مرجع سابق، ص، ص، 324–327، 328.

10جويلية 2002 ، وتضطلع هذه الآلية بالتقييم الدوري الذي تكرسه الدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد والإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، كدافع لتحقيق الحكم الراشد والحد من الفساد واستدامة التنمية. كما شاركت في الندوات الوزارية التي أقامتها جامعة الدول العربية والخاصة بالترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتعتبر الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب... هذا على الصعيد الإقليمي أما على الصعيد العالمي فقد برزت جهود الجزائر من خلال مشاركتها الفعالة في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ،و اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما تحصلت على صفة عضو مؤسس في الجمعية الدولية للسلطات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد، وتأتي عضوية الجزائر في هذه الجمعية كشهادة اعتراف من أعلى هيئة في العالم للجزائر بإرادتها القوية والصادقة في مكافحة الفساد.[1] أما على الصعيد الوطني قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الذي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية لسنة2005 من طرف الهيئات التشريعية، والأمر رقم 06/01 الصادر في 20 فيفري 2006 والذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد ودعم النزاهة والشفافية وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراجل الفساد بالوقاية، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به[2]. بالإضافة إلى:

- إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد تدعى ب"**الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته**"وهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. من مهامها:
  - اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد

[1]– بلخير أسيا، مرجع سابق،ص،ص،176،177.

[2]–سايح بوزيد،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر". مرجع سابق،ص،ص،426،427.

- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بأضرار الفساد
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد والوقاية منها[1].

•مجلس المحاسبة: مكلف بالرقابة البعدية للأموال العمومية والسهر على حسن استعمالها

•المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها: أنشئ من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة.

•لجنة إصلاح هياكل الدولة: تم إنشاءها للنظر في جميع الإختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة الدولة المركزية والمحلية والهيئات التمثيلية والقضائية وتشخيص تلك الإختلالات وإقتراح حلول لها.

ويبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بضرورة التجسيد الفعلي للقانون عبر كافة الهيئات، وضرورة إشراك كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد وتجسيد الحكم الراشد[2].

ب. القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم النامية على حدا سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية[3].ويتمثل القطاع الخاص في الجزء من الاقتصاد الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص وشركات الأموال والأفراد. ويعتبر القطاع الخاص في الجزائر قطاعا له تاريخه منذ القدم، لكونه قطاعا أهليا مرتكزا بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي، وكذلك القطاعات الأخرى

[1]– بلخير أسيا، نفس المرجع،ص،ص،177،178.

[2]– سايح بوزيد،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر".مرجع سابق،ص،427.

[3]– مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب،"متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر–" متحصل علية: http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/moulay%20lakkdar.pdf .بتاريخ:2015/04/18،ص،14.

المتمثلة في الحرف والصنائع الموروثة منذ القدم. وفي هذا الإطار أصدرت الجزائر جملة من التشريعات والإجراءات القانونية لتسهيل عمل القطاع الخاص أهمها الأمر رقم 22/95 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بالخوصصة والشروع بها ميدانيا،بهدف تحقيق دفعة قوية ومتميزة للاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الوطنية.وعليه فإن مساهمة القطاع الخاص في الجزائر تكمن في :

- المساهمة في المجال الفلاحي: يعتبر هذا المجال مجالا تاريخيا يتميز عن باقي المجالات كونه قطاع أهلي بالدرجة الأولى مما يؤهله أن يكون مجالا خاصا أكثر منه مجالا عاما .وبفضل سياسة الإصلاح والدعم المقدم من طرف الدولة في هذا المجال و التنازلات التي قامت بها لبعض عقاراتها الفلاحية قد أثمر بتحقيق نتائج لصالح المستفيدين الخواص بدرجة كبيرة حيث سجل القطاع الخاص أعلى مساهمة في القيمة المضافة بلغة 99.85% سنة 2006.
- المساهمة في مجال الاستثمار الإنتاجي: باشر القطاع الخاص مساهمته الاستثمارية في عدة مجالات إنتاجية كبيرة، وفعالة ومتزايدة منذ سنة1995 أي منذ تطبيق الأمرية المتعلقة بالخوصصة، وخاصة الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتعدى حجم عمالتها 10 عمال .وقد سجلت مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال سنة 2000بـ2.7% في المؤسسات ذات عمالة أكثر أو تساوي 10عمال، أما في المؤسسات ذات عمالة اقل أو يساوي 10 عمال فقد سجل 75.3% ، وهذا يعود إلى التخصص الذي يتميز به القطاع الخاص في إنشاء المشروعات ذات رأس المال المتواضع، إضافة إلى السلوكيات الشخصية للخواص في تتبنى مبدأ المخاطرة والمنافسة التي تتميز بها المؤسسات الخاصة في تسيير مؤسساتها.
- المساهمة في مجال الخدماتي: يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يحترفها كل من القطاع العام والخاص كون ان بعض القطاعات كالتعليم والصحة لا يستطيع القطاع الخاص أن يلبي جميع هذه الخدمات

، وعلى غرار ذلك نلاحظ بعض هذه الخدمات مثل النقل والفندقة و الإطعام قطاعا للخواص بالدرجة الأولى، مهما كانت إيديولوجية الدولة ، وعليه فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص يمكن إيجازها في التالي:

•مجال الفندقة: في هذا المجال نلاحظ أن القطاع الخاص ساهم بفعالية من خلال الدور الذي يلعبه الخواص في مجال الفندقة، لأن مردودها المالي متميز، إضافة إلى الكلفة غير الباهضة في الاستثمار في هذا المجال، حيث ارتفعت نسبة مساهمته من664% سنة 2000الى 940% سنة 2004. [1]

•مجال الصحة: إن مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال لا يمكن الاستغناء عنها. حيث يشكل القطاع العام والقطاع الخاص لحمة واحدة في خدمة الصحة العمومية للمجتمعات .

إلا أن مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في هذا المجال تعد معتبرة حيث قدرت سنة 2004بـ41.46 % أما القطاع الخاص فسجل 58.54% أي بفارق يقدربـ2.53 % .

•مجال النقل: يشهد القطاع العام الجزائري في هذا المجال مساهمة محدودة، وهذا يعود إلى التنازل الذي قامت به الدولة لصالح القطاع الخاص كون أن هذا المجال من أهم المجالات التي برمجت لأجل خوصصتها حيث سجل نسبة متزايدة للقطاع الخاص تفوق 80%. إذ سجل سنة 2002 نسبة 80.89% وسنة 2004 نسبة 90.56 % وهي نسبة كبيرة ويعود هذا على المردود الجيد لهذا القطاع وإلى الخدمات المتميزة للمتعاملين سواء في نوعية الخدمات أو نوعية الوسائل.

•مجال العمالة: تعتبر العمالة من أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيق نسبة متميزة فيها.فتوفير مناصب الشغل لدى المجتمع يكسب الحكومة تأييد مواطنيها والمساهمة في استقرارها وفي تنمية البلاد.وقد وصل عدد العمال الكلي للقطاعين الخاص والعام سنة 1997 تعداد مقدر بـ 5708000 عامل منهم 2890000 عامل سجل في القطاع الخاص أي بنسبة 50.63% وهذا يفوق حجم العمالة في القطاع العام

[1]– خميس خليل، " مساهمة القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر".الجزائر،مجلة الباحث، العدد:9،2011،ص،205.

بنسبة ضئيلة . والسبب الأساسي لهذا الكم الهائل يعود بالدرجة الأولى إلى أن غالبية العمال حرفيين متمركزين في الصنائع والحرف مثل البناء...الخ. وعليه فلا يستطيع القطاع الخاص تحقيق التنمية لوحده بل يستلزم التلاحم والتآزر والتعاون مع الدولة لتحقيق أهداف التنمية المنشودة[1].

ج. المجتمع المدني: إن المجتمع المدني بتنظيماته المختلفة من أحزاب وجمعيات ورابطات أهلية وتنظيمات مهنية.... يشكل صمام أمان ضد احتكار السلطة السياسية, وقوة دفع رئيسية باتجاه الديمقراطية. وتتكون الساحة السياسية في الجزائر من:

أ. الأحزاب السياسية: مرت التجربة التعددية في الجزائر بمرحلتين

– الأولى؛ وضع دستور 1989 الوثيقة التي تأسست من خلالها قاعدة التعددية الحزبية، وتولى قانون 5 جويلية1989 الذي ضبط الشروط المتطلبة لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وحدد الإجراءات الواجب إتباعها والواجب تفاديها.

– الثانية؛ دستور 1996 الذي اعتمد مصطلح الأحزاب السياسية في مادته 42 واستتبع ذلك بإصدار قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية منذ 1997 و وضع شروط إجرائية أكثر دقة وصرامة[2]. ومنذ إقرار التعددية السياسية ظهر على الساحة السياسية أكثر من 60 حزب تنتمي إلى ثلاث تيارات حزبية مختلفة ؛ أحزاب التيار الوطني، أحزاب التيار الإسلامي، أحزاب التيار العلماني.و تعاني اغلب هذه الأحزاب من العديد

[1]– خميس خليل، مرجع سابق، ص، ص، 206، 208.

[2]– حدة بولافة،"واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال".رسالة ماجستير(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة،2011/2010)،ص،89.

من المشكلات، فالكثير منها تأسس بموجب القوانين المؤسسة للتعددية وليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى إلى تحقيقه، ولا تنشط إلا مع اقتراب موعد الانتخابات[1].

ب. الجمعيات والمنظمات الأهلية: عرفت الجزائر التنظيم الجمعوي إبان الاستعمار بداية أثر القانون الصادر في 1901/07/01، ومع الاستقلال وتبني المشروع الاشتراكي لبناء الدولة الوطنية تم حل جميع التنظيمات ودمجها بالاتحاديات التابعة لحزب الواحد من منطلق أن التنمية التربوية والثقافية يجب أن تدمج مع طبيعة النظام السياسي، وهكذا أصبح الانتماء لهذه التنظيمات مرهونا بموقف المواطن من الحزب وسعيه للحصول على مكتسبات شخصية من أجل تولي المناصب في الدولة ما جعل المجتمع المدني عاجزا عن سد الفجوة بين المواطن والدولة.

ومع صدور دستور 1989 الذي يعد المرجع الأساسي لحرية التعبير وإنشاء الجمعيات، عرفت الجزائر حركة كبيرة في الانتظام داخل الجمعيات – 1000 جمعية وطنية و 45.000 جمعية محلية خلال المرحلة 2000/1989–. ونتيجة للآثار التي خلفها المسار الانتخابي 1992 خسر المجتمع المدني مئات الجمعيات التي كانت مرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأدى تدهور الوضع الأمني في الجزائر إلى غياب هذه المنظمات عن العمل، ولم تتنفس الجمعيات الصعداء إلى مع بداية الألفية. وتنقسم الجمعيات في الجزائر إلى تيارين أساسيين: الأول؛ قائم على الثقافة الأوروبية، والثاني إسلامي عربي. إلا أن هذين التيارين يتسمان بالضعف العددي. وكثرة الجمعيات ذات الطابع الخدماتي والمهني(جمعيات حماية البيئة، حماية المرأة والطفل، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات.....) مقارنة بالجمعيات ذات الطابع السياسي، كما تتسم بتبعيتها

[1]– بلخير اسيا، مرجع سابق،ص،196.

لدولة، مع ارتباط بعضها بروابط وثيقة مع الأحزاب السياسية ما يجعل المجتمع المدني الجزائري عاجزا عن سد الفجوة بين الدولة والمجتمع[1].

المبحث الثاني: سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترشيد الحكم في الجزائر.

بدأت الشراكة بين الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 20 جويلية 1997 بهدف تزويدها بالخبرات والخدمات والتدريب الرفيع المستوى لدعم التنمية المستدامة في الجزائر ومتابعة سير الأهداف الإنمائية للألفية(OMD) كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر تنفيذ سياسات واستراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني .

وترتكز مجالات عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في الجزائر على: التنمية البشرية ومكافحة الفقر، ترسيخ الحكم الراشد والمساواة بين الجنسين، الطاقة والحفاظ على البيئة، منع الكوارث الطبيعية، تمكين المرأة.

[1] – بلخير آسيا، مرجع سابق،ص،196،199.

ويتم تنسيق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الشؤون الخارجية والإدارة العامة للعلاقات المتعددة الأطراف. وسنركز في هذا المبحث على أهم مشاريع وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترشيد الحكم في الجزائر.

المطلب الأول: مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر

يسعى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من خلال مشاريعه في الجزائر إلى تعزيز الحكم الديمقراطي ودعم الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان. وتتمثل أهم مشاريعه لترشيد الحكم في الجزائر فيمايلي:

1. **تقديم الدعم لإصلاح السوق المالية:**(بدء المشروع في ماي 2011/ تاريخ الانتهاء أكتوبر 2013)

يهدف هذا المشروع إلى وضع خطة تنظيمية وعملية تستهدف إصلاح السوق المالية الجزائرية من خلال تحديث وتطوير السوق وتقديم التوصيات المساعدة لذلك وقد وقع هذا المشروع في مارس/ ماي 2009.وتعد وزارة المالية هي المسؤولة عن تنفيذ المشروع من خلال إدارة التخطيط الوطني وفريقه، ويعهد رصد أنشطة المشروع إلى اللجنة التوجيهية التي وافقت على خطط العمل. ويهدف هذا المشروع إلى تطوير سوق مالية شفافة وفعالة وهو شرط ضروري لتطوير المؤسسات العامة والخاصة ومصدر للتمويل على المدى المتوسط والبعيد للشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات العامة والخاصة ويسمح للجزائر من التحكم في التضخم من خلال امتصاص السيولة الفائضة وتوجيهها نحو الاستثمار، وبالتالي يؤدي تحديث السوق المالية إلى تلبية حاجات الدولة لتحسين إطار الحوكمة للشركات الخاصة والعامة.كما يستهدف هذا المشروع خمس مسائل حددها المركز المالي للجزائر تحت رعاية وزارة المالية وهي:مهمات جديدة،المشاركون في السوق، أنظمة المعلومات، المؤسسات وشركات السوق ، صور السوق والتدريب. ومن نتائج و تأثيرات هذا المشروع اعتماد المؤسسات المالية الجزائرية على وضع خطة لإصلاح استنادا على توصيات المشروع و إنشاء رابطة

للمستثمرين في السوق على غرار باريس اليورو. ويقدر تمويل الحكومة الجزائرية لهذا المشروع ب580.556 دولار أمريكي وساهم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ب 360.000 دولار أمريكي. [1]

2. **تقديم الدعم لترسيخ العدالة:** (بدء المشروع في جويلية 2011/ تاريخ الانتهاء مارس 2014)يهدف هذا المشروع إلى تحديث المؤسسات القضائية الجزائرية وتمكينها من الاستجابة بصورة فعالة للمواطنين وضمان حقوق الإنسان الأساسية ويعتبر هذا المشروع داعما للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والحكم الراشد في الجزائر. إذ يحتل مكانة هامة في برنامج الاستثمار للفترة بين 2010–2014. ونجاح هذا المشروع يرجع إلى التعاون القائم بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة العدل اللذين سطر أهداف المشروع لتتلاءم مع الإستراتيجية الوطنية بهدف تحديث الإدارة لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتخفيف من البيروقراطية وقد تم تبادل الخبرات مع كل من بلجيك وتركيا وفرنسا واسبانيا لتطوير نظم الإدارة والمعلومات. ويهدف المشروع إلى:

- إدخال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات للإدارة القضائية بهدف تطويرها.
- القيام ببرامج تدريبية لضمان نجاح العدالة وتنفيذها.
- القيام بالتدابير العملية لتعزيز وتحسين الوصول إلى القضاء وخاصة الأشخاص المعرضين للخطر.

ومن نتائج هدا المشروع تلقي أكثر من 700 قاضي التدريب على استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأكثر من 80 إداري لتطوير البرمجيات وصيانتها بهدف الوصول الأسرع والأسهل إلى الخدمة التي يقدمها القضاء مثل طلب السجلات الجنائية على الموقع الالكتروني أو متابعة أحد الأفراد لسير قضيته. وتم تمويل

[1] -LE PNUD EN ALGERIE, « appui a la réforme du marché financier ».from : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/appui-a-la-reforme-du-marche-financier.on :22/04/2015.

هذا المشروع من قبل الحكومة الجزائرية بـ566.500 دولار أمريكي وتقدر مساهمة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بـ550.000 دولار أمريكي.[1]

3. **تقديم الدعم للشباب للحصول على وظائف:**«força /فرصة » تم توقيعه في 2012/03/29 بين وزارة الشؤون الخارجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي. لدعم الجهود الوطنية في تمكين الشباب ومكافحة البطالة.إذ يهدف هذا المشروع إلى إعداد الشباب لدخول عالم العمل واكتساب الخبرة في العمل. ويستهدف هذا المشروع بناء سياسة وطنية للشباب في الجزائر من خلال فتح مجال التوظيف للشباب وتعزيز قدراتهم البشرية بإشراك جميع أصحاب المصلحة في هذا المجال وإزالة العوائق المتعلقة بالخبرة المهنية ، وأيضا تعزيز مشاركة الشباب في القطاع التطوعي والمشاركة في مشاريع التنمية على المستوى المحلي والوطني. ومن النتائج المتوقعة لهذا المشروع:

- تشجيع الشباب وتمكينهم للحصول على الوظائف.
- مشاركة المنظمات الطوعية على توفير فرص عمل للشباب واستيعاب البطالة في الجزائر.
- تعزيز مشاركة الشباب في عملية التنمية. من ممولين هذا المشروع دولة اليابان بـ 500.000 دولار أمريكي.[2]

4. **دعم البرلمان الجزائري:** بدأ هذا المشروع في 2005 "مشروع دعم البرلمان الجزائري" من اجل تنمية قدرات المسؤولين والبرلمانيين وإدماج المرأة في الحياة السياسية. ومنذ 10 نوفمبر 2009 بدأ الشروع في مرحلته الثالثة من خلال تخصيص الأنشطة التي يتعين القيام بها على مدى ثلاثة سنوات لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز القدرات التشريعية والإدارية للبرلمان

[1] -le pnud en algérie , « appui a la consolidation de la modernisation de la justice ».from : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/appui-a-la-consolidation-de-la-modernisation-de-la-justice.html .on: 22/04/2015.

[2] --LE PNUD EN ALGERIE, « força-appui a l'accés des jeunes au premier emploi ».from : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/forca---appui-a-l-acces-des-jeunes-au-premier-emploi.html .on; 23/04/2015.

- عصرنة البرلمان
- تعزيز الروابط بين البرلمانيين المنتخبين والمجتمع المدني
- تشجيع تمثيل النساء في البرلمان[1].

و من إنجازات هذا المشروع:

- تدريب أكثر من 20 برلماني على تكنولوجيا المعلومات والاتصال سنة 2013.
- تنظيم حلقة عمل وطنية في نوفمبر 2011 بين البرلمانيين وممثلي المجتمع المدني بحضور خبراء دوليين لمناقشة آليات التفاعل بين البرلمان والمجتمع المدني...

من أهم ممولين هذا المشروع الولايات المتحدة الأمريكية بـ 400.000 دولار أمريكي والنرويج وبلجيك وهولندا إضافة إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بـ310.000دولار أمريكي[2] .

إذ يعد ترشيد الحكم في الجزائر أمر ضروري لخلق بيئة ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة .

المطلب الثاني: نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر.

ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال نشاطه في الجزائر إلى:

1. تحقيق التنمية البشرية ومكافحة الفقر:

إشتملت تقارير التنمية البشرية للأمم المتّحدة التي صدرت منذ مطلع التسعينيات على مفاهيم التنمية البشرية، وأكدت أنها عملية توسيع الخيارات للشعوب من خلال توفير احتياجاتهم غير المحدودة والمتغيرة عبر الزمان والمكان، والتي لا تسعى إلى مجرد إبقاء الإنسان على قيد الحياة بل هي تهدف أساسا إلى أن يتمتع بصحة

[1] -le conseil,l'assemblée populaire nationals, « projetvappui au parlement algerien rapport 2011 ».from : http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/UNDP-DZ-%20Parliament%20Project%202012.pdf .on :23/04/2015.
[2] - LE PNUD EN ALGERIE, ibid.

طويلة عن طريق إتاحة الفرص له في أن يمتلك الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق؛ و يستفيد من التعليم؛ و يكتسب المهارات الأكثر تقدما؛و يتمتع بصحة جيدة ويمتلك الحرية السياسية والمشاركة الديمقراطية[1].

و يصنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجزائر من ضمن البلدان التي تتمتع بتنمية بشرية هامة لما حققته من تقدم ملحوظ في مجال التنمية البشرية حيث تطورت بنسبة 35% خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010. إذ أشار تقرير التنمية البشرية سنة 2010 بأن الجزائر قد التحقت بركب الدول التي بها تنمية بشرية مرتفعة بإحتلالها المرتبة 84 محققة تقدما ب 20 نقطة مقارنة بترتيبها سنة 2009(104).

وقد ثمن ممثلوا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الخطوات الجبارة التي قطعتها الجزائر في مسار إرساء قواعد اجتماعية واقتصادية لبلوغ تنمية بشرية هامة، من خلال تبنيها لإستراتيجية وطنية للتنمية التي شرعت فيها في مختلف الميادين(قطاع التربية، الصحة ،التعليم ، البحث) ومن حصيلة الانجازات التي حققتها الجزائر في مجال التنمية البشرية :

- تقليص نسبة الفقر والمجاعة المدقعيين من 7.1 % سنة 1990 إلى 5.0 % سنة 2009. ويرتكز العمل في مكافحة الفقر على الإجراء المتمثل في الشبكة الاجتماعية ، وكذا النشاطات المدعمة لقطاع السكن، ومن جهة أخرى سمح تنفيذ البرنامج التكميلي الموجه لدعم التنمية 2005–2009 بتعزيز النتائج المحصل عليها .كما تم استحداث حوالي 1.3 مليون منصب شغل وتخفيض البطالة من 15.3% إلى 10.2% بين سنة 2005 و2009[2].

[1]– ريمة خلوط ، سلمى قطاف،"مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية البشرية".المؤتمر العلمي الدولي حول(التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف،افريل2008)،ص،8.

[2]– مربيعي سوسن،مرجع سابق، ص،ص،167

- وفي مجال التعليم حققت الجزائر تقدم ملحوظ في تحقيق التعليم الابتدائي الشامل حيث وصل نسبة الأشخاص ما بين 15 و24 سنة الملميين بالقراءة والكتابة إلى 91.8 % مع بلوغ نسبة 89.1 % للإناث[1] ، و 3.05 مليون تلميذ في الطور المتوسط وأكثر من 1.17 مليون تلميذ في الطور الثانوي. وقد استفاد قطاع التعليم في إطار برنامج التنمية للفترة 2010–2014 من غلاف مالي قدره 852 مليار دينار جزائري، موجهة نحو تطوير ودعم البنى التحتية للقطاع، من خلال انجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية، وما يفوق 1000 إكمالية وما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين داخليات ونصف داخليات ومطاعم.كما خصص 868 مليار دينار جزائري للتعليم العالي[2].

- أما في مجال الصحة فقد تم تقليص نسبة وفيات الأطفال من 46.8 %سنة1990 إلى 14.2 % سنة 2008.و يشير تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 أن نسبة الوفيات لدى الأمهات قد تراجعت بشكل محسوس ، إذ بلغت 86.2 مئة ألف سنة 2008 مقابل 215 مئة ألف سنة 1992 بينما انتقلت نسبة الولادة من 76 %سنة 1992 إلى 97.2% سنة 2009[3].

2. ترسيخ الحكم الراشد:

فيما يخص هذا المجال تم توقيع الجزائر عدة اتفاقيات لمكافحة الفساد سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيدين الإقليمي والوطني وهذا يدل على جهود التي تبذلها الجزائر لتحقيق الحكم الراشد ومحاربة الفساد وإقرار المساءلة وهذا من خلال الإصلاحات التي تقوم بها إلى حد الآن تماشيا مع المعايير الدولية و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن أهم هذه الإصلاحات لإرساء دولة القانون.

---

[1]– هويدي عبد الجليل، يحياوي عمر،" السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية". الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد: 6، 2014، ص، 237.

[2]– بلعاطل عياش ، مرجع سابق ،ص، 204.

[3]– مربيعي سوسن، مرجع سابق،ص،ص،123–153–، 167، 169.

الفصل الثالث: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترشيد الحكم في الجزائر

أ. إصلاح العدالة : تبوأت العدالة موقعها منذ سنوات في مسار بناء دولة القانون ولعل ما يبرز ذلك ما كرسه المشرع من مبادئ معروفة دوليا على غرار تضمينها ضمن مسعى واسع يرد للدولة اعتبارها لترتسم توجهاتها الإستراتيجية على مدى مرحلتين اثنتين، وتضمن مخطط استعجالي والذي وافقت عليه الحكومة في 2000/10/30 من أهدافه الرد على التطلعات المحلية للمجتمع والمتعلقة بممارسة بعض الحقوق والحريات الأساسية وتجسيد استقلالية القضاء وحسن سير المؤسسة القضائية.[1] واقتراح تدابير وأعمال مناسبة لإرساء قواعد نظام قضائي صلب وفعال، قادر على الاستجابة لتطلعات المواطن وعلى مساهمة في بناء دولة القانون، والهدف من وراء ذلك تصالح المواطن مع مؤسسات بلاده وخاصة استرجاع ثقته في العدالة. إلى جانب:

- ضمان استقلال القضاء عن طريق تكريس مسؤولية القاضي من جهة وإخضاعه للقانون فقط من جهة أخرى.
- تسهيل الجوء إلى العدالة وذلك بجعل الإجراءات القضائية أكثر مرونة وإعادة توزيع أحسن للشبكة القضائية بطريقة تضمن المساواة للمواطنين عند اللجوء إلى العدالة.
- تأمين عدالة فعالة و ذات مصداقية تضمن الفصل في النزاعات برصانة و تحسين نوعية الأحكام الصادرة
- توثيق الصلة بين فعالية العدالة و احترام حقوق الإنسان، لأنه إذا كان المطلوب من العدالة الفعالية فهي مطالبة أيضا و على وجه الخصوص باحترام حقوق الإنسان و على هذين الهدفين توجيه العمل القضائي بشكل يحافظ على مصالح المجتمع وعلى الحقوق الأساسية للأشخاص.
- تجسيد إصلاح السجون الذي يعد عنصرا هاما في ترقية حقوق الإنسان من خلال تحسين ظروف المحبوسين ووضع حيز التنفيذ سياسة حقيقية لإعادة التربية و إعادة الإدماج الاجتماعي .

[1]– صبع عامر،"دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين1999–2004".رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2008/2007)،ص،111.

- ملائمة الإطار التشريعي الوطني مع المعطيات الجديدة الناجمة عن العولمة وجعله متطابقا مع الالتزامات الدولية للجزائر.
- تحسين ظروف ممارسة مهن مساعدي العدالة[1] .

ب .إصلاح البرلمان: يعتبر وجود المؤسسة التشريعية مظهر من مظاهر التحديث السياسي ومطلب لدعم شرعية نظام الحكم القائم، ومن أهم إنجازات البرلمان الجزائري:

- رفع حالة الطوارئ بموجب القانون رقم11-05 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1432 الموافق ل22 مارس 2012، المتضمن رفع خالة الطوارئ، وقد حقق هذا الإنجاز نقلة نوعية في مجال الحقوق والحريات العامة، وساهم بشكل واضح في تعزيز الإصلاحات السياسية التي بادر بها رئيس الجمهورية.

- التصديق بالأغلبية على قانون الجديد للجمعيات في 13 ديسمبر2011 وقد تضمن هذا القانون لأول مرة تنظيم إعتماد فروع للجمعيات الأجنبية لملئ الفراغ القانوني في هذا المجال.

- تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ويتجلى ذلك من خلال مصادقته على القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ12 جانفي2012.الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة .

- المصادقة على القانون رقم 07/90 المؤرخ في 30 أفريل 1990 المنظم للصحافة والإعلام. هذا القانون جاء مغايرا لسابقه أي قانون 01/82، وهو ما جعله يشكل تتويجا قانونيا لحرية الصحافة، لأن الجزائر خطت به خطوة مهمة إلى الأمام بإلغاء المواد التي تعتبر الإعلام من قطاعات السيادة وكذلك وضعه تحت سلطة

[1]- موقع وزارة العدل ، «إصلاح العدالة".متحصل عليه: https://arabic.mjustice.dz/?p=reforme1 . بتاريخ: 2015/4/28.

القيادة السياسية للحزب والدولة، وبالتالي قضى على احتكار الدولة لوسائل الإعلام. كذلك صادق البرلمان على قانون الإعلام الجديد في 14 جانفي 2011 الذي سمح بإنشاء محطات تلفزيونية وإذاعية خاصة، ويضع حد لاحتكار الدولة لقطاع السمعي البصري، كما نص على إعفاء وزارة العدل من منح تراخيص إنشاء الصحف وإسنادها إلى السلطة العليا للصحافة المتمثلة في المجلس الأعلى للإعلام.

كل هذه الانجازات تحسب للبرلمان الجزائري،إلا أنها ليست كافية تماما لإحداث نقلة نوعية في مسار تحقيق التنمية السياسية بسبب تراجع دوره في مختلف المجالات وسيطرت السلطة التنفيذية المدعمة بترسانة من الصلاحيات شبه مطلقة لرئيس الجمهورية على كل القرارات المصيرية[1].

3. تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين:

يرتبط مفهوم تمكين السياسي للمرأة the Women's Empowerment بحق الإشراك الكامل للأفراد في تقرير مصيرهم، من خلال إتاحة الحرية السياسية والثقافية ، بالاعتماد على سيادة القانون، باعتبارها وسائط تمكن المرأة من المشاركة في صنع القرار، والاستفادة من التنمية، والقضاء على كافة الممارسات والسلوكيات التي تؤدي إلى استيعاب أو تقييد أو تهميش المرأة . فالتمكين هو نقيض الإضعاف، والعملية التمكينية هي ضمان لطرق حصول الضعفاء على مداخل القوة، بما يؤدي إلى تغيير المنظومة القيمة للقامعين، وتغيير أنماط وتوجهاتهم تفكيرهم و سلوكاتهم.

وقد راهنت الدولة الجزائرية على تحقيق أهداف الألفية، ببلوغ نسبة تمثيل نسائي تقترب من (1/3) تلت المجالس المنتخبة و مواقع صنع القرار، قبل بلوغ سنة 2015، إيفاءا بالتزامات تجاه المجتمع الدولي، الذي يضع هدف تمكين المرأة كهدف ثالث ، ذو أهمية قصوى، للدلالة على مستويات تمثيل ومشاركة ومساهمة

[1]– يوسف بن بزة، مبروك ساحلي،"دور البرلمان في تحقيق التنمية السياسية ".الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،العدد:38،2014، ص،ص،279،281.

المرأة في الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية. وقد عرفت الانتخابات التشريعية الأخيرة في ماي 2012 حصول النساء الجزائرية على تمثيل منصف مكنهن من حجز مقاعد برلمانية على مستوى الغرفة الأولى(المجلس الشعبي الوطني)، تصل إلى نسبة الثلث .وبهذا استطاعت الجزائر أن تكون الأعلى عربيا وفي المرتبة 25 عالميا، بوصول 145 امرأة من بين 462 مقعدا في البرلمان.

كما استفادة المترشحات من صدور قانون عضوي يوسع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، نجم عن إطلاق مبادرة رئاسية للإصلاح السياسي في 2011، خصصت نسبة/ حصة (كوتا) نسويه على مستوى الأحزاب السياسية، تستهدف رفع مستويات مشاركة المرأة في المؤسسات المنتخبة وطنيا، التزاما بمضامين الأمرية الرئاسية التي تعهدت بتوسيع مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة (نص المادة 31 مكرر من دستور 2008). فكانت الحصيلة الأخيرة لمشاركة المرأة الجزائرية في الانتخابات التشريعية، نجاحها في تحقيق مستويات قياسية وتاريخية من التمثيل، على الرغم من خصوصيات الصفة التمثيلية الناجمة عن اعتماد نظام الكوتا 30 % المخصصة للنساء، إذ يعرف تمثيل المجلس الشعبي الوطني وجود مشاركة نسويه تصل إلى ثلث الغرفة، من النساء البرلمانيات المنتميات لمختلف الأطياف السياسية من أحزاب الموالاة والمعارضة والمستقلين ، وأتيح لهن جميعا المشاركة في جميع نشاطات هذا المجلس، وإثبات قدرتهن على مشاركة زملائهن البرلمانيين الرجال، في مهام المساءلة والاستجواب وحضور المداولات ومناقشة مختلف القضايا، وفي مقدمتها جودة البرلمان، ومساهمة المرأة في التشريع.

أما فيما يخص المساواة بين الجنسين فيعترف الدستور الجزائري 1996 بالمساواة بين المواطنين والمواطنات في كل الميادين أمام القانون. وتنص المادة 28 من دستور 1989على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن التفريق بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ...[1]

كما ينص الدستور الجزائري على أسبقية الاتفاقيات الدولية على القوانين الدولية في المادة 1. ويعتبر هذا كعامل للنهوض بحقوق المرأة. ومن أهم الخطوات التي قامت بها الجزائر لتنفيذ السياسات التي تهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين ووضع استراتيجيات وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين كما يلي:

- إنشاء المجلس الوطني للمرأة والأسرة 2006.
- إنشاء مرصد لعمالة الإناث 2006.
- إجراء مسح وطني للنساء من ضحايا العنف، وتطوير إستراتيجية وطنية ضد العنف ضد المرأة ومخطط تنفيذها الوطني(PANPIF 2007-2011).
- تطوير إستراتيجية وطنية لتعزيز وإدماج المرأة(2013/2008) و خطة عملها (2010–2014)
- إنشاء برنامج مشترك من اجل المساواة وتمكين المرأة في الجزائر[2].

كما تضمن قوانين الانتخابات تمثيلا متساويا وعادلا للمرأة والرجل في المجالس المنتخبة وحدد الأمر رقم 97–07 المؤرخ في 1997/3/6 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالقانون الانتخابي، الشروط المطلوبة من الناخب، ولا يميز هذا الأمر بين الرجل والمرأة[3].

---

[1]– عصام بن الشيخ، "جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا_حالة الجزائر". الجزائر، مجلة دفاتر السياسة و القانون،العدد:12،2015،ص،ص،31،38.

[2]– الاتحاد الأوروبي، دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر– أنثى)،" التقرير الوطني:الجزائر"، القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا،2014،ص،6.

[3]– عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص، 41.

المطلب الثالث: تقييم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ومختلف الفاعلين على المستوى الداخلي والخارجي في ترشيد الحكم في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة إلا أن هناك بعض النقائص والسليبات التي تشوبها، من أهمها:

1. يكرس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل واضح مفهوم الوصاية من خلال ما يسميه بمساعدة البلدان النامية وخاصة الجزائر في مختلف المجالات التنمية. هذه الوصاية تتمثل في التحديد القبلي لمجالات التنمية، وهو تحديد لا تستشار فيه الدول، ولا يراعي الفوارق بين حالاتها وخصوصياتها؛ كما تتمثل هذه الوصاية في نمطية البرامج والإجراءات المقترحة على الدول لحل مشاكلها التنموية.
2. عدم النجاح في ابتكار مؤشرات دقيقة وشاملة، تسمح بقياس المستويات الحقيقية للتنمية في مختلف البلدان. إذ يصطدم هذا الأمر باختلاف البلدان فيما بينها من حيث الأنظمة والظروف الاقتصادية، والخصوصيات السياسية، مما يجعل المؤشرات في حد ذاتها مجحفة في حق بعض الدول. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، لا تعبر تلك المؤشرات بشكل دقيق عن مختلف مجالات التنمية وما تخلفه من انعكاس إيجابي على مجالات مباشرة من حياة الإنسان: المجال الصحي، الثقافي، السياسي...[1]
3. تقصير الحكومة الجزائرية في توفير مناخ لتنفيذ الأهداف الإنمائية والغايات المرتبطة بها.
4. عدم الالتزام الفعلي بالبرامج التنموية من قبل الحكومة الجزائرية الى جانب غياب الإرادة من قبل النخبة الجزائرية لتحقيق هذه البرامج و لتحسين الواقع المعاش.ما نتج عنه:

[1]– هشام المكي،" قراة نقدية في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع– حالة التنمية في الوطن العربي". مركز نماء للبحوث والدراسات، متحصل عليه: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=370 . بتاريخ: 2015/4/30.

- تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر حتى أصبح وباء يهدد المجتمع و أصبحت مكافحته شديدة التعقيد. رغم القوانين العديدة التي وضعت لمكافحته.

- بقاء السلطة في يد نخبة قليلة، وغير نابعة من مشاركة شعبية حقيقية، مما يمنع من تطور الشعور بالمسؤولية والخضوع للمساءلة.

- ضعف الجانب الرقابي في الجزائر الأمر الذي لم يسهم في تحقيق نتائج ايجابية من ناحية التنمية المستدامة.

- تفشي الفساد الإداري ودوره في إضعاف المشاريع التنموية ورداءة جودتها وغياب الإرادة السياسية للقضاء على هذه الظاهرة.

- ضعف نوعية النظام التعليمي المقدم وعدم ملائمته لاحتياجات السوق ومتطلبات بناء اقتصاد المعرفة.

- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده على الريع البترولي وعدم بناء اقتصاد حقيقي خاضع للمعايير دوليا.

- تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين وتدهور القدرة الشرائية والرعاية الصحية ومستوى التعليم وتفشي الآفات الاجتماعية.

- ضعف مبادرة المجتمع المدني في تقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية بسبب القيود القانونية والسياسية التي تلغي استقلاليته. إلى جانب غياب عنصر المشاركة الفعلية والشفافية داخل هذه المنظمات.

- غياب الشفافية و الرقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشي الغموض في أساليب العمل الإداري والتسيب.

- فشل سياسات الإصلاح الإداري الذي يستهدف العنصر البشري وأساليب العمل والإدارة بسبب الاعتماد على الأساليب القديمة في التسيير والقائمة على سد الثغرات ووضع الحلول المؤقتة و الآنية التي لا يمكن أن تكون علاجا شافيا للمشاكل.

- سوء الرعاية الصحية وغياب الاهتمام بالمريض إضافة إلى تكرر أزمات التمويل بالدواء ومنتجات الصحة مما يعيق أي تكفل صحي.

- غياب العدالة في توزيع السكن بسبب غياب التنسيق بين السياسة السكانية والسياسة الاقتصادية وعدم خضوعها لصيغة موضوعية وإلزامية.

- تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين وتصاعد الاحتجاجات التي تطالب برفع الأجور وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية برغم من الإصلاحات التي تقوم بها الدولة لتحسين الأوضاع.

- التلاعب في تقديم نسب البطالة واللجوء إلى الحلول الترقيعية لإسكات الشباب الثائر على سوء أوضاعه الاجتماعية .

- ضعف القوانين ونظم القضاء والخدمات المتعلقة به من ردع الفساد وأسبابه وأشخاصه.

- نقص شفافية المعلومات وعدم تطبيق مبادئ الإدارة الالكترونية.

إلا أن المسؤولية في عدم توفير بيئة تسمح بتحقيق التنمية والالتزام بمبادئ الحكم الراشد، لا يجب ان تلقى فقط على حكومات الدول النامية ومن بينها الجزائر، في حين يتم تجاهل البيئة الخارجية ومسؤولية الفواعل الدولية في إقامة البيئة الممكنة لتحقيق التنمية والرشادة.

خاتمة الفصل الثالث:

يعد ترشيد الحكم دعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تسعى مختلف دول العالم لتحقيقها وخاصة الجزائر باعتبارها من الدول النامية. وقد انتهجت الجزائر هذا النهج منذ الاستقلال في مختلف الميادين من خلال جملة الإصلاحات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية...) التي قامت بها وما تزال تقوم بها إلى اليوم، إلى جانب تبني برامج تنموية من خلال شراكتها مع فواعل دوليين كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يهدف إلى تنمية وتطوير الدول النامية و خاصة الجزائر من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.هذه الأخيرة تسعى الجزائر لتحقيقها بهدف الوصول إلى الاستدامة التنموية.

إلا أن تفشي الفساد بمختلف أشكاله في ثقافة المجتمع الجزائر تعد من أكبر العوائق أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبالتالي أصبح من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية في الجزائر في ظل هذه الظروف.

الخاتمة

الخـاتمة

اضطلعت الأمم المتحدة منذ عقود بمسألة التنمية بمختلف أبعادها ضمن مواثيقها وممارساتها الميدانية من خلال تخصيصها للعديد من البرامج التنموية ، من أهمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يسعى إلى تحقيق التنمية في الدول النامية والفقيرة وتجاوز ظاهرة التخلف وتقديم الحلول الإنمائية القائمة على المعرفة من أجل دعم البلدان في سعيها لبلوغ الأهداف التنموية الخاصة بها وتلك المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتهيئة بيئة ملائمة لترشيد الحكم خالية من مظاهر الفساد باعتباره عاملا مهما ورئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعمل على توسيع خيارات جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات الأكثر فقرا والاهتمام بحقوق الأجيال القادمة في عيش حياة كريمة في إطار قانوني وبمشاركة القوى الفاعلة–الدولة ،المجتمع المدني، القطاع الخاص.

ويعمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المنطقة العربية على التنسيق بين الجهود العالمية والمحلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى جذب المعونات واستخدامها بفاعلية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان و تمكين المرأة وتبني لمبادئ وآليات الحكم الراشد باعتباره دعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في المنطقة من خلال تعزيز المشاركة الشاملة في مختلف جوانب الحياة السياسية، وتقوية المؤسسات الحاكمة المستجيبة لاحتياجات المواطنين وتطلعاته لحياة أفضل و أكثر حرية وأمان إلى جانب تعزيز ممارسات الحكم القائم على المساءلة، والشفافية، وسيادة القانون، والمساواة.... لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المنطقة من خلال إصداره لجملة من التقارير التي تدرس وضعية المنطقة العربية، وتبرز أهم السلبيات والمعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة مع إعطاء حلول للتحديات

الإنمائية لمجابهة هذه الصعوبات وتقديم الدعم لتحقيق التطور في مختلف المجالات: الحكم الديمقراطي، الحد من الفقر، منع الأزمات والإنعاش، تمكين المرآة، مجتمعات المعرفة، فيروس نقض المناعة البشرية والتنمية، الطاقة والبيئة ، الشباب.

رغم الجهود المبذولة من طرف معظم الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الراشد، والانفتاح على الاقتصاد العالمي... إلا أن النقائص مازالت كبيرة ك: تراجع المشاركة الشعبية، استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتشديد القيود على وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية في ظل أنظمة تسلطية، غياب الشفافية في التسيير، عدم التداول على السلطة،.... إذ يجب وضع إستراتيجية و رؤية مستقبلية لتحقيق استدامة التنمية في مختلف الجوانب لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وهذا يتطلب معرفة وفهم عميقين للحالة الراهنة لمؤشرات التنمية .فرغم جملة المشاريع والمبادرات الإصلاحية في المنطقة العربية، إلا أنها تبقى رهينة مصالح الطبقة الحاكمة التي مازلت تعرقل مسيرة ترشيد الحكم في المنطقة .

والجزائر كغيرها من الدول العربية والنامية تسعي إلى تحقيق التقدم والتطور في مختلف المجالات من خلال وضع ركائز قانونية ومؤسساتية لمكافحة الفساد وبناء حكم أكثر تجاوبا للمتغيرات الداخلية والخارجية وخاضع للمساءلة وتعزيز الشفافية وتمكين المرأة ، و اعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص .

وقد تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من اجل تحقيق نتائج ايجابية على مستوى التنمية ، وتبقى هذه النتائج ضعيفة مقارنة بالإمكانات التي تتوفر للدولة الجزائرية (مالية وبشرية...) بسبب غياب رؤية إستراتيجية واضحة لأصحاب القرار وتنامي ظاهرة الفساد وإهدار المال العام وغياب الشفافية، الأمر الذي عرقل مسيرة التنمية.

و لترشيد الحكم في الجزائر يعمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في مختلف المجالات بهدف تزويدها بالخبرات والخدمات والتدريب الرفيع المستوى لدعم التنمية المستدامة ومتابعة سير الأهداف الإنمائية من

خلال جملة من المشاريع والبرامج التنموية بالتعاون مع كل من المؤسسات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني .

رغم كل هذه الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية إلا أنها تواجه العديد من العراقيل والنقائص من أهمها تنامي ظاهرة الفساد بكل أشكاله ، وغياب لمختلف آليات ترشيد الحكم من مشاركة ومساءلة ومحاسبة... إلى جانب ضعف دور المجتمع المدني في تقديم حلول للمشاكل الآنية والمستقبلية، ما أدى إلى عدم فاعلية مختلف البرامج الإصلاحية التي تستهدف العنصر البشري بسبب سوء التسيير الإداري و التسييب .

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة على جملة من النتائج نجملها في النقاط التالية:

1. ازداد الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد مع نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين من قبل المؤسسات الدولية، خاصة مع انهيار المعسكر الشيوعي وتبني العديد من الدول النامية سياسة انفتاح السوق وظهور ما يسمى بالعولمة.
2. مصطلح الحكم الراشد من أكثر المفاهيم المثير للجدل بسبب تعدد الحقول المعرفية التي تناولته وهذا أدى إلى تعدد تعاريفه فهو يعتبر أسلوب حكم لإدارة شؤون المجتمع باشتراك مع كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية الشاملة.
3. يقوم الحكم الراشد على مجموعة من المعايير التي تختلف من منظمة إلى أخر فقد حصرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تسعة معايير الهدف منها إرساء دعائم الحكم الراشد في مجتمع ما.
4. لإدارة شؤون مجتمع ما يستلزم ترابط وتفاعل ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في: البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الإداري لتشكيل الحكم الراشد.
5. تتمثل العناصر الفاعلة للحكم الراشد في كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني إذ يؤدي ترابط وتعاون الأطراف الثلاثة إلى ضمان ديمومة التنمية .

6. يعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منظمة تابعة للأمم المتحدة يعمل على مساعدة الشعوب على التغيير و بناء حياة أفضل و ربطها بالمعارف والخبرات وترجمة الأهداف الإنمائية للألفية–ثمانية أهداف– إلى إطار عمل.

7. يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا مهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وداعما للإجراءات الرامية إلى تحقيقها.سواءا من خلال البرامج التي يديرها أو عبر قيادتها لمنظومة إنمائية للأمم المتحدة حيث يتواجد في 177 بلدا ومنطقة.

8. يعكف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في نشاطه على الجوانب البشرية للتنمية مشجعا على بروز رؤية جديدة للتنمية من خلال تقارير السنوية للتنمية البشرية التي يصدرها منذ 1990.

9. يركز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أربعة عناصر بالغة الأهمية من عناصر التنمية البشرية: القضاء على الفقر،التنمية المستدامة، حماية البيئة، تمكين المرأة. لتحقيق تحسينات حقيقية في حياة الناس وفي الخيارات والفرص المتاحة لهم وتستند هذه العناصر لتنمية القدرات على الحكم الراشد.

10. يسعى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المنطقة العربية – 18 بلدا– إلى إبراز معوقات التنمية كما حددتها سلسلة تقارير التنمية البشرية في المنطقة العربية وهي : الحرية والحكم الصالح والمعرفة وتمكين المرأة.

11. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشاريعه في المنطقة العربية على التصدي لمعوقات التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015.

12. ظهر اهتمام الجزائر بالحكم الراشد من خلال دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيقه.

13. تنتهج الدولة آليات مختلفة لمكافحة الفساد وترشيد الحكم على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ويبرز هذا من خلال مشاركتها الواسعة في المنظمات العالمية والإقليمية وعقد الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد بمختلف أنواعه بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

14. تهدف شراكة الجزائر مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التي بدأت منذ1997 إلى التزويد بالخبرات والخدمات والتدريب الرفيع المستوى لدعم التنمية في الجزائر ومتابعة سير الأهداف الإنمائية للألفية.

15. ترتكز مجالات عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في الجزائر على التنمية البشرية ومكافحة الفقر، ترسيخ الحكم الراشد والمساواة بين الجنسين، الطاقة والحفاظ على البيئة، منع الكوارث الطبيعية، وتمكين المرأة.

16. يسعى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من خلال جملة مشاريعه في الجزائر إلى تعزيز الحكم الديمقراطي ودعم الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان.

17. رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة ومختلف الفاعليين الرسميين وغير الرسميين في ترشيد الحكم ، إلا أنه يعتريها النقص وتشوبها جملة من السلبيات بسبب عدم الالتزام الفعلي بتطبيق البرامج التنموية، تنامي الفساد ، غياب الرقابة والمحاسبة ، التسييب الإداري، البيروقراطية....

من بين التوصيات التي يجب أن تأخذ بها الجزائر لترشيد الحكم وتحقيق التنمية المستدامة :

- رسم سياسات واضحة ضمن إستراتيجية شاملة وجادة لتحقيق التنمية والرشادة
- العمل على نشر ثقافة الحكم الراشد وتوفير الإرادة القوية للحكومة والشعب للوصول إلى التقدم الدائم والمستمر والمتكيف مع المجتمع.
- محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحكم الراشد.
- وضع أنظمة للمعلومات تسهل من الرقابة على فعالية الإجراءات واتخاذ القرارات.
- الاستثمار في رأس المال الاجتماعي وتأهيله لاكتساب كوادر تتميز بالنزاهة ولديها الرغبة والحافز عل التطور.
- التقليل من العراقيل الإدارية والبيروقراطية والقيام بإصلاحات حقيقية تمكن من إعادة الشعور بالثقة لجميع فئات الشعب.

– العمل بالإصلاحات النابعة من القناعات الداخلية دون التسرع في تطبيق مخططات آتية من الخارج.

قائمة المراجع

قــائمة المــراجع

أولا: المصادر:

1. القرآن الكريم.

2. الجزائر،الجريدة الرسمية،القانون رقم 08/01 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1429 الموافق 15 أكتوبر سنة 2008،التعديل الدستوري ،العدد:63،الصادر بتاريخ،2008/11/16.

ثانيا: الكتب:

1. البداينة (ذياب موسى) ، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي.ط1،الرياض: جامعة نايف العربية،2010.

2. التنير(سمير) ، الفقر والفساد في العالم العربي.ط1،بيروت:دار الساقي،2009.

3. السيد (مصطفى كامل) ، زرنوقة (صلاح سالم) ،الفساد والتنمية:الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية.القاهرة:مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة،1999.

4. الطويل (رواء زكي يونس) ، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان.ط1،عمان:دار زهران،2010.

5. الفالح (متروك)، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

6. الكايد (زهير عبد الكريم) ، الحكمانية:قضايا وتطبيقات.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003.

7. المشاقبة (أمين عواد) ، علوي (المعتصم بالله داود) ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد.عمان: دار ومكتبة الحامد،2012.

8. برو (فليب) ، علم الاجتماع السياسي. تر محمد عرب صاصيلا ،لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998.

9. بو الشعير (سعيد) ، النظام السياسي الجزائري.الجزائر :دار الهدى،[د،ت،ن].

10. جراح (بدر أحمد) ،قضايا معاصرة في العولمة.ط1،عمان:المعتز للنشر والتوزيع،2009.

11. خليفة (إبراهيم احمد) ، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية.الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة، 2007.

12. دي فابر(جاك دوه نيدييه)، الـدولة.تر: أحمد حسين عباس،القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر ،[د،ت،ن].

13. ديدان(مولود)، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.الجزائر: دار بلقيس،[د،ت،ن]،ص،ص،39،41.

14. ذبيح (مليود) ، الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية.الجزائر: دار الهدى،2007.

15. سالم (محمد صلاح) ،العصر الرقمي...وثورة المعلومات.ط1،القاهرة :عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،2002.

16. سعادي (محمد)، قانون المنظمات الدولية- منظمة الأمم المتحدة نموذجا-.ط1،الجزائر: دار الخلدونية،2008.

17. سليمان (عصام)، مدخل إلى علم السياسة.ط2،بيروت: دار النضال،1989.

18. صالح (سامية خضر)، المشاركة السياسية والديمقراطية.[د،د،ن]: كتب عربية للنشر الالكتروني،2005.

19. عباس (عمار)، العلاقة بين السلطات في الأنظمة السياسية المعاصرة وفي النظام السياسي الجزائري.الجزائر: دار الخلدونية،2008.

20. عبد الحميد (انجي محمد)، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر.القاهرة: المركز لمصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، [د،ت،ن].

21. عبد الحميد (محمد سامي) ، قانون المنظمات الدولية–الأمم المتحدة–.ط1.، الإسكندرية: منشأة المعارف،2000.

22. عبد الخالق (فاروق)، اقتصاديات الفساد في مصر كيف جرى إفساد مصر والمصريين(1974،2010).ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011.

23. عبد الرحمن (مصطفى سيد)، المنظمات الدولية المتخصصة.القاهرة:دار النهضة العربية، 2004/2003.

24. عبد الكافي (إسماعيل عبد الفتاح) ،معجم مصطلحات عصر العولمة.[د،ب،ن]: الثقافية للنشر والتوزيع،2006.

25. غضبان (مبروك)، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1994.

26. فيذرستون (مايك)، ثقافة العولمة القومية والحداثة.تر :عبد الوهاب علوب، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2005.

27. قاسم (خالد مصطفى) ،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة.الإسكندرية:الدار الجامعية،2007.

28. قنديل (أماني) ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني.القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007.

29. قيرة (إسماعيل)، غربي (على) ، وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

30. مفتي (محمد احمد علي) ، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية دراسة تحليلية نقدية.الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات،2014.

31. منصور(بلقيس احمد)، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى. القاهرة : مكتبة المدبولي،2004.

32. ناجي (عبد النور) ،المدخل إلى علم السياسة.عنابة:دار العلوم،2007.

33. ـــ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. قالمة: مديرية النشر لجامعة قالمة،2006.

34. ناصر(يوسف)، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2010.

35. وهبي (شهيرة حسن احمد) ،"الأمن البيئي في المنطقة العربية".من مؤلف:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،التنمية البشرية واثرها على التنمية المستدامة.مصر :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.

ثالثا: المقالات:

1. إلياس (بومعراف) ،عمار (عماري) ،" من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر".الجزائر،مجلة الباحث، العدد:7، 2010/2009.
2. العيدي(صونية) ،" المجتمع المدني...المواطنة والديمقراطية–جدلية المفهوم والممارسة–".الجزائر،مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد:32،2008.
3. بن الشيخ (عصام) ، "جودة اداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا_حالة الجزائر". الجزائر، مجلة دفاتر السياسة و القانون،العدد:12،2015
4. بن بزة (يوسف) ، ساحلي (مبروك) ،"دور البرلمان في تحقيق التنمية السياسية ".الجزائر، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون،العدد:38،2014.
5. بن عيسى(ليلى)، «الحكم الراشد احد مقومات التسيير العمومي الجديد". الجزائر،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد:14،2013.

6. بولعراس (فتحي) ،"الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير". المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد:35،2012.

7. حسونة (الطائي على) ،"أبعاد الحاكمية المحلية في العراق دراسة ميدانية في المجلس المحلي القضاء المحمودية".).مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد:25،2010.

8. خليل (خميس) ، " مساهمة القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر".الجزائر،مجلة الباحث، العدد:9،2011.

9. دبقة (شريف) ، العايب (عبد الرحمان)،"العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة–حالة الجزائر–". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد:4،2008.

10. سايح (بوزيد) ،"سبل تفعيل المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية".الجزائر،مجلة الباحث،العدد:10،2012.

11. عبد الجبار منى حيدر ،على حسون،وآخرون،" نموذج مقترح للحكمانية في المنظمات العامة بالتطبيق في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي". مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد: 7،الفصل: 4،العدد: 31 ،2012.

12. عبد الجليل (هويدي) ، يحياوي (عمر)،" السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية". الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد: 6، 2014.

13. عبد الواحد (العفوري) ، "أوضاع إدارة الحكم و أثرها على التنمية في اليمن".مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:65،2014.

14. عزي (الأخضر) ، عالم (جلطي)، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد،الجزائر،مجلة دراسات إستراتيجية،العدد:1،جانفي2006.

15. عشور (طارق) ،"الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011 تحليل للحالة الجزائر".المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد:37،2013.

16. قوريش(نضيرة) ،"التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية2014/2010".الجزائر ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد:6،2011.

17. قويدقورين (حاج) ،"ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية،البطالة والتضخم".الجزائر ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد:12، 2014.

18. محمد أحمد (جاسم) ،" مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق". مجلة الاقتصاد الخليجي،العدد:19،2011.

19. ناجي (عبد النور) ،" دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر–دراسة حالة الأحزاب السياسية–".الجزائر، مجلة المفكر، العدد الثالث،[د،ت،ن].

20. ناصري (عبد القادر) ،"رهانات التنمية في ظل المطالبة باصلاح نظام الامم المتحدة للتنمية".الجزائر مجلة المفكر، العدد:6،2010.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1. أزوال(يوسف)،الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق دراسة في واقع التجربة الجزائرية.رسالة ماجستير(جامعة باتنة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري،2009/2008).

2. البال(نصر الدين) ،"دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة".رسالة ماجستير(جامعة ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2012/2011).

3. بلخير (آسيا) ،"إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي–بين النظرية والتطبيق–(الجزائر أنموذجا:2007/2000).رسالة ماجستير(جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص: رسم السياسات العامة ،2009).

4. بلعاطل (عياش)،"سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر دراسة تقييميه لحدود الالتزامات وطبيعة الانجازات".رسالة ماجستير(جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،2011/2010).

5. بن عاشور(لطيفة) ، «آليات التحول الديمقراطي في الجزائر".مذكرة ماستر(جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري،2014/6/5).

6. بوديب(خديجة) ،" دور مؤسسات الاتحاد الاوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:الديمقراطية والرشادة،2011/2010).

7. بورغدة (وحيد) ،"حقوق الانسان واشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية"رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:التنظيم السياسي والاداري،2008).

8. بوزيد(سايح) ،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر".رسالة دكتوراه(جامعة تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،تخصص:اقتصاد تنمية،2013،2013).

9. بوسعيد (سارة) ،"دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا".رسالة ماجستير(جامعة سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،2013/2012).

10. بولافة (حدة) ،"واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال"رسالة ماجستير(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة،2011/2010).

11. حملاوي (عبد الحق) ، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد–تجربة الجزائر1999–2007–.مذكرة ماستر(جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:السياسة العامة والإدارة المحلية،2013/2012).

12. خروبي (بزارة عمر)،" إصلاح المنظومة الصحية في الجزائر(1999–2009)دراسة حالة: المؤسسة العمومية الإستشفائية الإخوان خليف بالشلف".رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص: رسم السياسات العامة،2011/2010).

13. خلاف (وليد) ،"دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص: الديمقراطية والرشادة،2010/2009).

14. دباغي(سارة) ، "الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر(1999–2007)".رسالة ماجستير(جامهة آل البيت الادرن،معهد بيت الحكمة،2009/2008).

15. دوبابي (نضيرة)،"الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية".رسالة ماجستير(جامعو تلمسان،كلية العلوم الاقتصادية،قسم علوم التسيير والعلوم التجارية،تخصص:اقتصاد تنمية،2009،2010).

16. سعداوي (موسى) ،"دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر–".أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص:تخطيط اقتصادي،2007/12/26).

17. سليمان يوسف (صلاح مروة) ،"دور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تنمية الديمقراطية والاستقرار السياسي في دور إفريقيا جنوب الصحراء،2001/2000". رسالة ماجستير(جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم،قسم العلوم السياسية،2011/2010).

18. صبع (عامر) ،"دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر مابين1999–2004".رسالة ماجستير(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2008/2007).

19. العيد (شعبان) ،"الإصلاح السياسي في الجزائر(2008–2013)".مذكرة ماستر(جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص: رسم السياسة العامة والإدارة المحلية،2014/2013).

20. فرج (شعبان)، «الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر–دراسة حالة الجزائر2010/2000).أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3،كلية الاقتصاد وعلوم التسيير،قسم العلوم السياسية،تخصص:نقود ومالية،2010،2011).

21. فريمش (مليكة)،"دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر".أطروحة دكتوراه(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص:تنظيمات سياسية وإدارية،2012/2011).

22. فلاح (أمينة) ،" دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص:الديمقراطية والرشادة،2011/2010).

23. لعجال(ليلى) ،"واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:الديمقراطية والرشادة،2009،2010).

24. لمزاود (صباح) ،"دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة–دراسة ميدانية في المدينة الجديدة–حي منجلي–".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،قسم علم الاجتماع،تخصص:علم الاجتماع الحضاري،[د،ت،ن]).

25. مريبعي (سوسن) ،"التنمية البشرية في الجزائر–الواقع والافاق–".رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة–02–،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير،تخصص:تسيير الموارد البشرية،2013/2012).

26. مطير سمير (عبد الرزاق) ،"واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية.رسالة ماجستير(البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى،تخصص: إدارة الدولة والحكم الرشيد،2013).

خامسا: الملتقيات:

1. خلوط (ريمة) ، قطاف(سلمى)،"مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية البشرية".المؤتمر العلمي الدولي حول(التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف،افريل2008).
2. دادن (عبد الغني) ، تلي (سعيدة)،"فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"أشغال الملتقى وطني (حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،6-7-ماي 2014).
3. صاولي (مراد)، بن جلول (خالد)،" البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة قياسية)".ملتقي الدولي حول(مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي،جامعة قالمة،4/3/ ديسمبر 2012).
4. مناور (حداد)،"دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية".المؤتمر العلمي الأول حول(حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي،جامعة دمشق،كلية الاقتصاد،16/15/اكتوبر2008).
5. يختار (عبد القادر) ، عبد الرحمان (عبد القادر) ،"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية".المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول(النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي،الدوحة،2011/12/21/19).

سادسا: التقارير:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكو)،" دليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". نيويورك: الأمم المتحدة،2007.

2. المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة،" المشاركة بالرأي والمساءلة من اجل تحسين تقديم الخدمات".وثيقة معلومات أساسية (فعاليات التدريب الإقليمية التابع الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، القاهرة،3/5/أكتوبر ،2010.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الإنمائية 2010.نيويورك: الأمم المتحدة، 2010.

4. ـــــ، التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2012/: دعم التقدم العالمي.نيويورك:الأمم المتحدة،2013.

5. ـــــ،وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،1997.

6. ـــــ، تقرير التنمية البشرية2014:المضي في التقدم:بناء المنعة لدرء المخاطر، نيويورك، 2014.

7. ـــــ،" الاستثمار في التنمية :خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية". نيويورك، 2005.

8. ـــــ،التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي2011/2010:تنمية محورها الناس.نيويورك: الأمم المتحدة،2011.

9. ـــــ، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية العربية2002: خلق الفرص للأجيال القادمة.عمان:إيقونات للخدمات المطبعية،2002.

10. ـــــ، تقرير التنمية البشرية2011: الاستدامة والإنصاف:مستقبل أفضل للجميع. نيويورك:الأمم المتحدة، 2011.

11. ـــــ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة.عمان: المطبعة الوطنية،2003.

12. ـــــ، الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي،آخرون،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004:نحو الحرية في الوطن العربي.عمان:المطبعة الوطنية،2004.

13. ـــــ، تقييم إطار التعاون الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدول العربية(2002-2005).نيويورك،2005.

14. تقرير البنك الدولي،"مساندة المساءلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة".2011.

15. الاتحاد الأوروبي، دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر- أنثى)،" التقرير الوطني:الجزائر"، القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا،2014.

سابعا: الانترنت:

1. الصاوي عبد الحافظ ،"تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2009".متحصل عليه: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/8/13 .بتاريخ:2015/3/1.

2. المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية،" مكافحة الفساد والنزاهة في البلدان العربية".متحصل عليه: -http://www.undp .aciac.org/arabic/governance/anticorruption.aspx.بتاريخ:2015/03/30.

3. الجزائر نيوز،" الديوان الوطني للإحصائيات : نسبة البطالة في الجزائر انخفضت إلى 9.8% في شهر سبتمبر".متحصل عليه: -http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18 .html.---98----------31-37/66780.بتاريخ:2015/04/16.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، "حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة تأمين المستقبل".متحصل عليه: http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_developm ent/water-governance-in-the-arab-region.html .بتاريخ:2015/04/01.

5. ـــــ،"مشاريعنا ومبادراتنا".متحصل عليه:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/ourwork/overview.html
.بتاريخ:2015/03/30.

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية،" نبذة عن تقارير التنمية الإنسانية العربية".
متحصل عليه:http://www.arab-hdr.org/arabic/about/intro.aspx .بتاريخ:2015/02/28.

7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003".متحصل عليه:
http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=2 .بتاريخ:2015/03/8.

8. ـــــ، "تقرير التنمية الإنسانية العربية2009".متحصل عليه:-http://www.arab
hdr.org/arabic/contents/index.aspx .بتاريخ:2015/3/1.

9. ـــــ،" تقارير التنمية الإنسانية العربية"(AHDR) .متحصل عليه: http://www.arab-
hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=1 .بتاريخ:2015/03/4.

10. ـــــ،" تقرير التنمية الإنسانية 2002". متحصل عليه: http://www.arab-
hdr.org/publications/contents/arabic/2003/execsum-03a.pdf .بتاريخ:2015/3/4.

11. ـــــ،"تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002".متحصل عليه: http://www.arab-
hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002a.pdf .ص،8،بتاريخ:2015/3/4.

12. ـــــ،"تقرير التنمية البشرية العربية2004"،متحصل عليه: http://www.arab-
hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=3 .بتاريخ:2015/3/8.

13. ـــــ،"نبذة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية".متحصل علية:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/operations/about_undp.h
tml .بتاريخ2015/2/6.

14. ـــــ،المكتب الإقليمي للدول العربية،"المبادرة العربية لمواجهة آثار تغير المناخ".متحصل عليه:http://www.arabclimateinitiative.org/aboutAr.html .بتاريخ2015/03/30.

15. ـــــ،برنامج حكومات الدول العربية."مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في المنطقة العربية (إكتدار)". متحصل عليه:

http://www.undp.org.lb/programme/governance/ict4dev/ICTDARArabicVersion.pdf .بتاريخ

16. بردي على ،" تقرير التنمية الانسانية2003: العرب يحتاجون إلى صحوة معرفية". متحصل عليه: http://www.bintjbeil.com/articles/2003/ar/1020_undp2003.html . بتاريخ:2015/4/22.

17. بهاز حسين ،"الحكم الراشد: المفارقة بين تعدد المعايير و المؤشرات و إشكالية التعاطي السياسي دراسة في النموذج الماليزي".المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،متحصل عليه:

http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=203:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VJmX8sAc . بتاريخ:2014/12/08.

18.ـــ ،"المنظمات غير الحكومية الفاعل الجديد في العلاقات الدولية".المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،متحصل عليه:

http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=227:-recherche-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7

.بتاريخ:2014/12/20.

18. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" المساواة بين الجنسين ".واشنطن،2014.متحصل عليه: http://www.undp.org/women .بتاريخ: 2014/12/8.

19. حبلص محمد احمد ،"ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم المعماري الالكتروني".متحصل عليه: http://www.building-tech-mag.com/researches/25/thawrat-al-etisalat-wa-technologya.pdf ،بتاريخ:2014/11/19.

21.سعاد الشرقاوي،" النظم السياسية في العالم المعاصر" .متحصل عليه: http://www.ao-academy.org/docs/alnodhom_alsiyasiyah_fe_al3alam_almo3aser_27030 09.pdf . تاريخ الاطلاع:2014/12/09.

22. شراق محمد ،" الجزائر في ذيل الترتيب التصنيف العالمي لحرية التعبير والصحافة".متحصل علية: http://www.algeriachannel.net/2014/12 .بتاريخ:2015/04/15.

23. عبد الفتاح معتز بالله ،" تقرير التنمية الانسانية العربية بين انتقاد ايديولوجيا وتجاهل رسمي".مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، متحصل عليه: http://carnegieendowment.org/2009/09/10/ .بتاريخ: 2015/03/12.

24. طرشي يسين ،" الحكم الراشد والعولمة".متحصل عليه: https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB4QFjAA&url=http%3A%2F%2Fboulemkahel.yolasite.com . بتاريخ:2014/12/06.

25. صالح سليمان عبد العظيم ،" نهوض المرأة في تقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع".مجلة الحوار المتمدن، العدد:1785،2007.متحصل عليه: www.ahewar.org/debat/show.art.aspx ?aid=85080. بتاريخ:2015/03/12.

26. فرسخ عوني ،"قراءة نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2002".متحصل عليه: http://www.arabrenewal.info/ .بتاريخ:2015/4/22.

27. قناة الجزيرة نت،"تقرير التنمية الإنسانية العربية2002".متحصل عليه:
http://www.aljazeera.net/programs/a-book-is-the-best-companion
.بتاريخ:2015/4/22.

28. مفاهيم وسياسات الحوكمة في الأدبيات العربية والغربية، دراسة أجريت بالتعاون مع برنامج وحقوق الإنسان. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،ص،ص،14،15.متحصل عليه:

29. http://www.ad.gov.eg/Admin/EditorDocs/%D8%A7%D8%AF%D8%A8
%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83
%D9%85%D8%A9.pdf .بتاريخ:2014/11/20.

30. محمود خليفة جودة محمد،" بناء مفهوم الحكم الرشيد".المركز الديمقراطي العربي،متحصل عليه:
http://democraticac.de/?p=1732 .بتاريخ: 2014/12/07.

31. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب،"متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-" متحصل علية: http://fseg.univ-tlemcen.dz/pdfmecas/moulay%20lakkdar.pdf
.بتاريخ:2015/04/18.

32. هشام المكي،" قراة نقدية في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013: نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع- حالة التنمية في الوطن العربي". مركز نماء للبحوث والدراسات، متحصل عليه: http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=370 بتاريخ: 2015/4/30.

33. موقع وزارة العدل، «إصلاح العدالة".متحصل عليه:
https://arabic.mjustice.dz/?p=reforme1 . بتاريخ: 2015/4/28.

ثامنا: مراجع أجنبية:

1. باللغة الفرنسية:

A. Internet :

1. LE PNUD EN ALGERIE, « appui a la réforme du marché financier ».from : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/appui-a-la-reforme-du-marche-financier-/ .on :22/04/2015.
2. Le pnud en algérie , « appui a la consolidation de la modernisation de la justice ».from : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/appui-a-la-consolidation-de-la-modernisation-de-la-justice.html .om: 22/04/2015.
3. LE PNUD EN ALGERIE, « força-appui a l'accés des jeunes au premier emploi ».from : http://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home/operations/projects/democratic_governance/forca---appui-a-l-acces-des-jeunes-au-premier-emploi.html .on; 23/04/2015.
4. Le conseil,l'assemblée populaire nationals, « projetvappui au parlement algerien rapport 2011 ».from : http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/UNDP-DZ-%20Parliament%20Project%202012.pdf .on :23/04/2015.

2. باللغة الانجليزية:

A. Articles :

1. Ngaire Woods," Accountability in Global Governance », Human Development Report Office by undp. OCCASIONAL PAPER Background paper for HDR, N Y, 2002.
2. United Nations Development Programme, « covernance Indicators :Auses'Guide ».newyork : Bureau for Development Policy ,2007.
3. international fund for agricultural development, « good governance :an overview.Rome :executive board sixty seventh session,8/9 september1999.

B. Reports :

1. The world ban , « Better governance for develepment in the middle east and north africa : enbancing in clusweness and accountabilit y »2003.

C. Internet :

1. The united nations, « sustainble development ».from : http://www.un.org/esa/desa/aboutus/dsd.html .onM24/02/2015.
2. The world bank , « world development indicators : size of the economy ».from : http://wdi.worldbank.org/table/1.1 .on: 16/04/2015.

3. Fabrice murtin, romainwacziarg, « the democratic transition ».cambridge:national bureau of economic research,2011.from: www.nber.org/pappers/w17432.pdf .

4. United national humanrightd, « good governance and human rights ».from: http://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/GoodGovernanceIndex.aspx .on:25/10/2014.
5. Worldbank, « the Worldwide Governance Indicators (WGI) » ,from : http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home .on:08/12/2014.

الفـــهرس

الــفهرس

مــقدمة	**1**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة	**9**
المبحث الأول: ماهية الحكم الراشد	**11**
المطلب الأول: أسباب ظهور الحكم الراشد	**11**
المطلب الثاني: مفهوم الحكم الراشد	**20**
المطلب الثالث: معايير الحكم الراشد	**29**
المبحث الثاني: آليات وأبعاد الحكم الراشد	**39**
المطلب الأول: أبعاد الحكم الراشد	**39**
المطلب الثاني: فواعل الحكم الراشد	**43**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس الحكم الراشد	**53**
الفصل الثاني: أهداف وسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	**63**
المبحث الأول: التعريف ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**64**
المطلب الأول: أهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**65**
المطلب الثاني: مجالات عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	**71**
المبحث الثاني: أجندة عمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المنطقة العربية	**80**
المطلب الأول: تقارير برنامج الأمم المتحدة للمنطقة العربية	**80**
المطلب الثاني: مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	**98**

المطلب الثالث: تقييم آليات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية	**107**
الفصل الثالث: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ترشيد الحكم في الجزائر	**112**
المبحث الأول: الحكم الراشد في الجزائر	**113**
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر	**113**
المطلب الثاني: مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر	**123**
المطلب الثالث: آليات الحكم الراشد في الجزائر	**136**
المبحث الثاني: سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لترشيد الحكم في الجزائر	**143**
المطلب الأول: مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر	**143**
المطلب الثاني: نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر	**147**
المطلب الثالث: تقييم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر	**154**
الخاتمة	**160**
قائمة المراجع	
الفهرس	
قائمة الأشكال والجداول	

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل 1	آليات الحكم الراشد	38
الشكل2	أبعاد الحكم الراشد	42
الشكل3	بيئة الحكم الراشد	52
الجدول1	دليل التنمية البشرية،دليل الفقر البشري1،دليل الفقر البشري2، دليل التنمية المتعلق بالجنوسة_مكونات متشابهة،مقاييس متباينة.	58
المخطط البياني1	نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من 1,25 دولار في اليوم،2010،1990(بالنسبة المئوية)	72
المخطط البياني2	نسبة البلدان الخمسة الأعلى من حيث الحصة الأكبر من الفقر المدقع في العالم2010(بالنسبة المئوية).	73
المخطط البياني3	انبعاثات ثاني أكسيد الكربونco2 ،1990،2010،2011	78
المخطط البياني4	تقدير مدى الحرمان من حرية الراي والتعبير وامكانية مساءلة الحكم خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003.	86
المخطط البياني5	تقدير مدى الاستعداد للجوء الى القضاء، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية،2003	88
المخطط البياني6	موقع المنطقة العربية بين مختلف مناطق العالم على مؤشر التمثيل والمساءلة،2002	90
المخطط البياني7	موقع المنطقة العربية بين مختف مناطق العالم على مؤشر الاستقرار السياسي، وغياب العنف،2002.	90

المخطط البياني8	مستوى الثقة في المؤسسات السياسية،خمسة بلدان عربية	92
المخطط البياني9	الفئات الأكثر مساهمة في انتشار الفساد، خمسة بلدان عربية،مسح الحرية،2003	93
المخطط البياني10	تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر بين الفترة 2010/2000.	126
الجدول 2	انخفاض نسبة الفقر في الجزائر بين سنة 2013/2008.	132
الجدول 3	عدد المؤسسات الصحية في الجزائر بين 2007/2000	135

ملخص الدراسة

تسعى الدول إلى تحقيق أفضل حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،ولا يتحقق هذا إلا عبر تجسيد مبادئ رشادة الحكم الذي يعد أساس نجاح الإصلاحات الاقتصادية و ترسيخ دولة القانون وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وقد حظيت مسألة التنمية في ظل الأمم المتحدة باهتمام جدي ضمن مواثيقها وممارستها الميدانية. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء وخاصة الدول الأقل نموا و ينتهج نهجا محور الإنسان باعتباره ثروة الأمم الحقيقة وأن الاستثمار في تنميته هو السبيل الأكثر ضمانا لتحقيق التقدم، وينصب اهتمامه حول عناصر التنمية الأربعة الجوهرية وهي إدارة حكم ديمقراطي، الحد من الفقر ودعم الأهداف الإنمائية للألفية، البيئة والتنمية المستدامة، منع الأزمات. وتعمل الجزائر من خلال شراكتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 1997 إلى مسايرة مختلف التحولات الإقليمية والدولية لتحقيق الحكم الراشد والأخذ بمختلف معاييره المتمثلة في الشفافية، المساءلة، المساواة، حكم القانون، اللامركزية، الرؤية الإستراتيجية، التضمينية، وتفعيل أدوار مختلف الفاعلين من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

Abstract :

States shall endeavour to make the best of the political, economic and social stability, and this can only be achieved through good governance reflect the principles which is key to the success of economic reforms and the rule of law and sustainable development, the question of development under the United Nations serious attention within their charters and practice field. UNDP seeks to provide financial and technical assistance to Member States, particularly the least developed countries and pursues a human axis as the wealth of Nations and that investment in development is the most secure way to achieve progress, and focus on four core elements of the Development Department for democratic governance, poverty reduction and the Millennium development goals, environment and sustainable development, crisis prevention. Algeria is working through its partnership with the United Nations development programme since 1997 to cope with various regional and international changes to achieve good governance and different standards of transparency, accountability, equality, the rule of law, decentralization, the strategic vision, inclusive, and the roles of the various actors from the private sector and civil society.